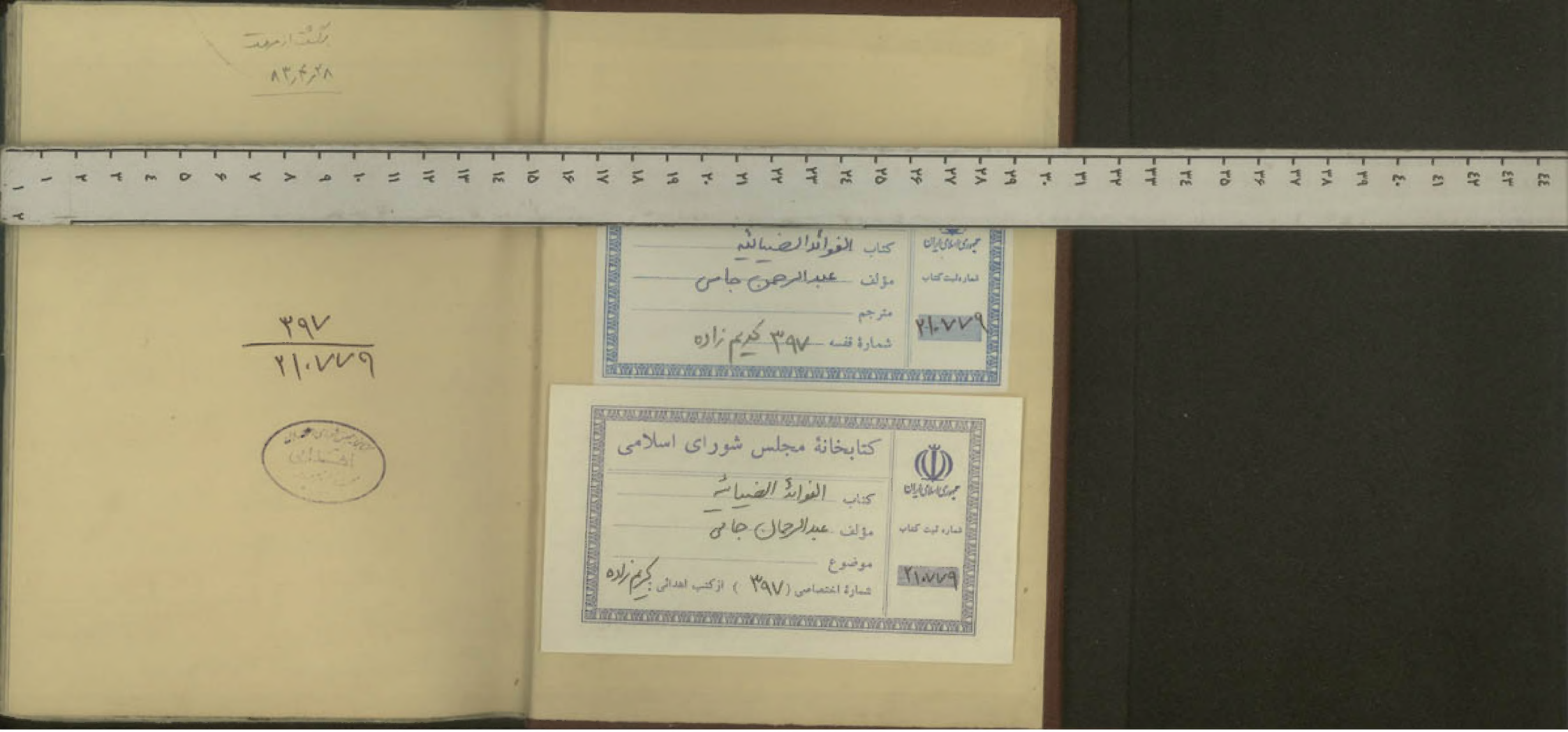

۸۳/۴/۲۸
۳۹۷
۲۱۰۷۷۹
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۷۹
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمن جامی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۳۹۷ کریم زاده
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۷۹
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمان جامی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۹۷) از کتب اهدائی کریم زاده

برگشت از مرجعت
۸۳/۴/۲۸

۳۹۷
۲۱۰۷۷۹

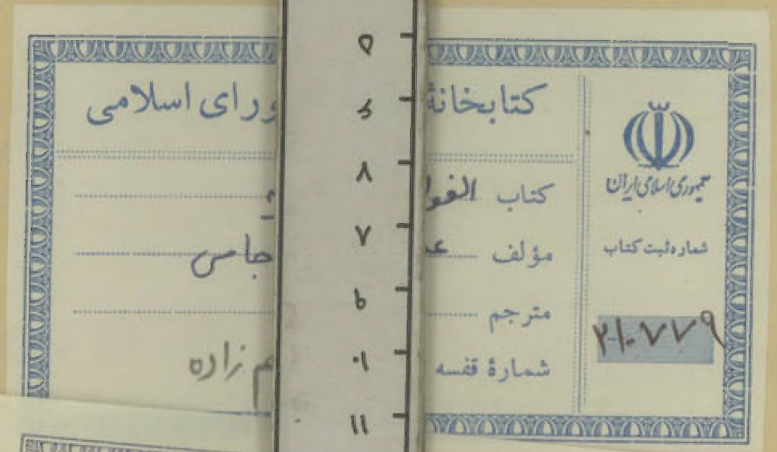

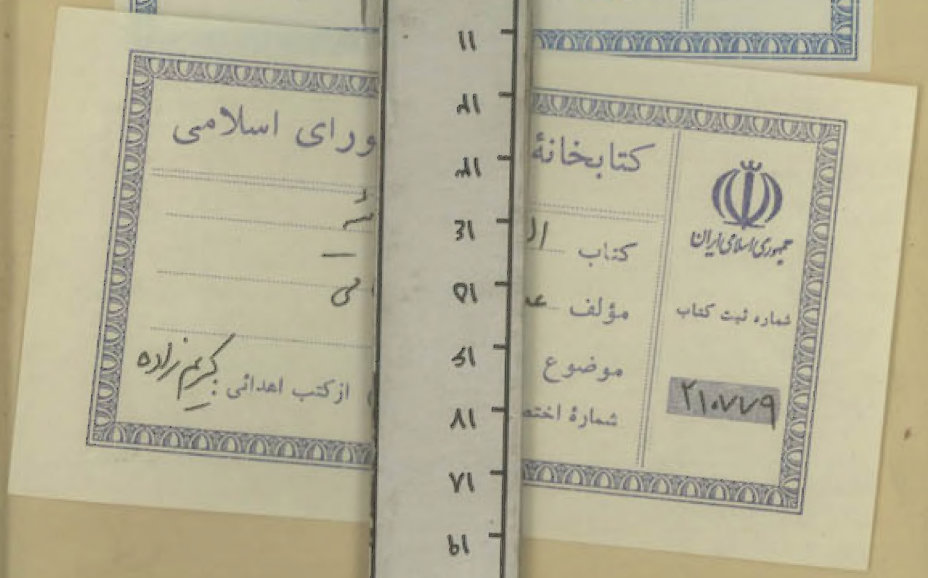

برگشت از امانت
۸۳/۴/۲۸

۳۹۷
۲۱۰۷۷۹

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۷۹
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمن جامی
مترجم
شمارهٔ قفسه ۳۹۷ کریم زاده

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۷۹
کتاب الفوائد الضیائیه
مؤلف عبدالرحمان جامی
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۹۷) از کتب اهدائی کریم زاده

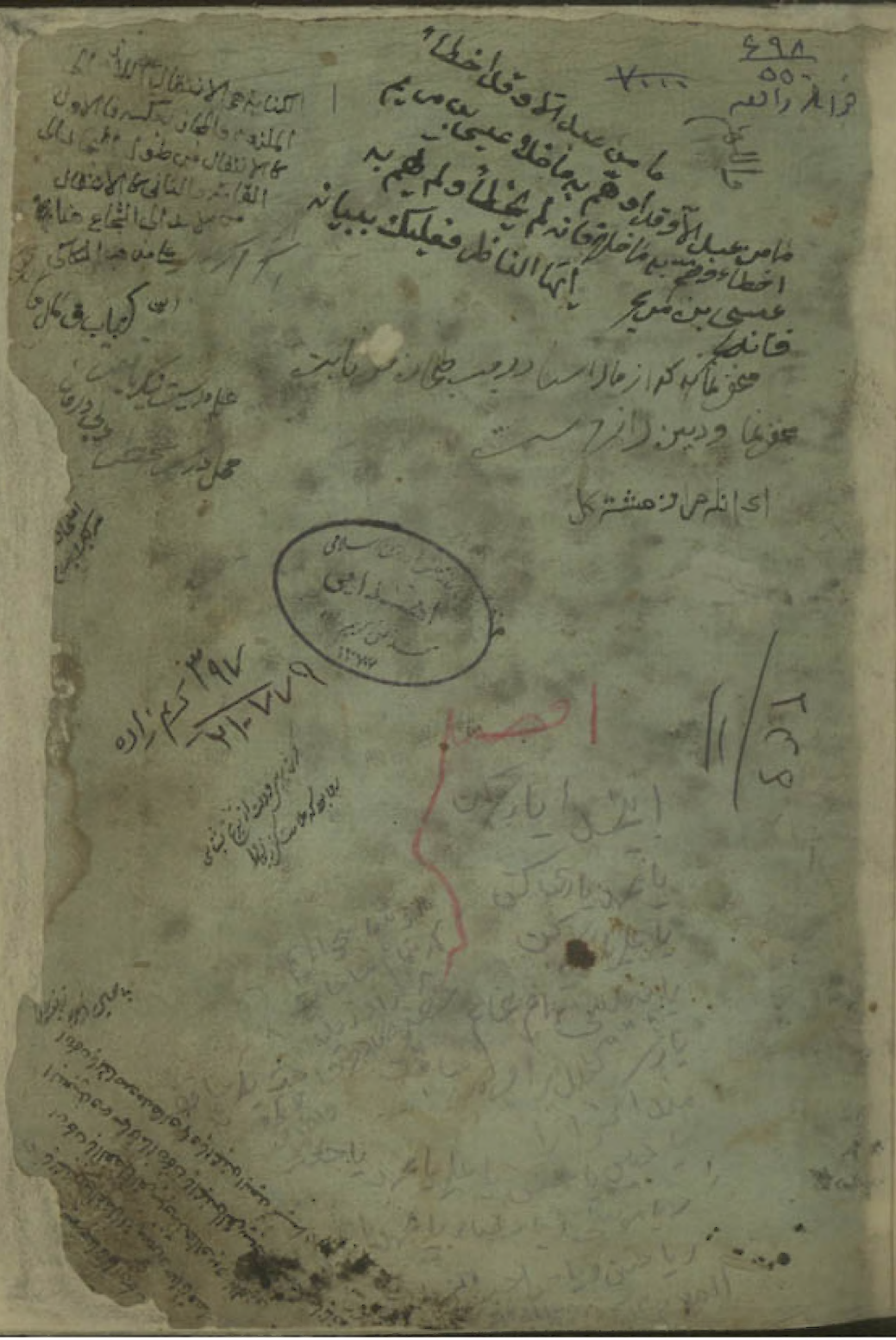

٦٩٨
٥٥٠
٧٠٠٠

ما من عبد الا وقد اخطأ
ما من عبد الا وقد اوهم به ما خلا عيسى بن مريم
اخطأ وهم به ما خلا فانه لم يخطأ ولم يهم به
عيسى بن مريم
ايها الناظر فعليك ببيانه
فانه

٣٩٧
٢١٠٧٧٩

اعلم انما قا
المحويون ان معا
الافعال متجددة غير متقررة
دخول في مفهوم الافعال وهو يد
على الحدوث فباعتباره كانت معانيها متجددة غير
وكذا الصفات المشتقة تكون معانيها متجددة متحدثة بواسطة
الزمان لها بخلاف الاسماء والحروف لانه لا مدخلية للزمان
لانه لا مدخلية للزمان

اعلم عليه

اعلم

اعلم انما قال المحويون ان معاني الافعال متجددة غير متقر

ص عليه في مفهوم

اعلم انما قال المحويون ان معاني الافعال متجددة غير متقررة

هذا كتاب ضمن وقف الشيخ ... الحنفي

كتاب البيوع والاتجار

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن حاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقريب وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف كالعلة الغائية وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسايرا لمتدينين عن اصحابه التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

واعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعل جزء منها هفوا لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع

الجواز

الجواز

اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمن لم يعرفهما كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكونها افرادها جزءا افراد الكلام ومفهومها جزء مفهومه ومن فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح كما قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يقول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة والامتيازات بينهما بحسب ان اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال بذا الجنس واحد وذاك جنس الواحد ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة على المشهور النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي فيقال لفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكماً مهملاً كان او موضوعاً مفرداً كان
او مركباً واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد
ضرب واضرب اذ هو ليس من مقولة الحرف والصوت اصلاً
ولم يوضع لفظ وانما عبروا عنه باستعارة اللفظ المفصل
له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظاً
حكماً لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه
اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة
والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارة غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها
وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص الشيء بشيء بحيث متى اطلق
او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل مع ضم ضميمة
فاجيب بان المراد متى اطلق اطلاقاً صحيحاً واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق

الالفاظ

الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
بمعنى المفعول او مخفف بمعنى اسم المفعول كمرمى ولما
كان المعنى ماخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على
تجريد عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلاً وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف
يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد
وهو اعم من ان يكون لفظاً او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر
فكيف موضوعاً لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظ
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرداً كان
او مركباً بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم

والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان
هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو مفرد اما مجرور على انه صفة لمعنى
ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزء وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع و
ليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجويزا كما
يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه
صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على
جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة
الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع و
ان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن

له بحسب

له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كان كلامية او غير
كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري
وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب
واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو
انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على
معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال
له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا
يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ
ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان

تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل
وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم
الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى في نفسها كاين اي نفس
الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها اي تدل عليه بنفسها من
غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
اولا اي من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى انه القسم الثاني وهو ما لا يدل على
معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة
على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف
اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة

في الكلام

في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد
الازمنة ايضا مقارنا له اولا من صفتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة والقسم
الثاني وما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه الكلام دون
اخويه وقيل وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك
لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن

وحده
من الوسم
علامة

بوجه الحصر الكلمة في الاقسام
الثلثة كل واحد منها اي

باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه لعدم الاستقلال في الدلالة
والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم
الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن
دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع
المانع لله در المص حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
الحصر ثم نبه عليه بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها
فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما
يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو
المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبت
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد
المخاطب فايدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات

والمفردات

والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل و
بقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن الكلمتين احدهما ملفوظ والاخرى
منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فايدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان
الاخبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير
مغلوب زيد مع ان المسند فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان ضربت زيدا نحو
قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه
ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف
الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد

اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف
الكلام وفي بعض النسخ ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في
ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند اليه وفي بعض الحواشي او في فعل
واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة
يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم
فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين
اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان
الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف
كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان

كان

كان مسندا اليه فالمسند مفقود واما نحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب
الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي
كلمة دلت على معنى كائن في نفسها اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار
في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك
قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه و
محصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وقائما بغيره كذلك في الذهن معقول موجودا
هو مدرك قصدا ملحوظ في حد ذاته يصلح ان يكون
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة لملاحظة
غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا

من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل
على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى
كائنا في الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف
حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان
يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه
الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة لمتعلقه من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن
ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها
اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن
ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات ومتعلقاتها
لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها

وهذا

وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا اعلمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة
المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيته بما
يدل على اعتبار كينونة المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر
انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا الحرف منعا بالاسماء الازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من

وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى
فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي
داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه المتضمن اعني الحدث وكان ذلك المعنى
مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم من لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة اي غير مقترن
مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة فالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و
بالثانية الفعل والمراد بعدم الاستقلال ان يكون بحسب الوضع
الاول فتدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة
عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه ان لم
يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر
الاصلية التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او
الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المستغنية عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين

الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه اي الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال صوت منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن
التبعيضية على ان ما ذكر بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة
كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام
التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في قوله عليه الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار [illegible]
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
ارادة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كحل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام وانما

موضوع

اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقلا
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه
الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة منها ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص
بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان
يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص
بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه
الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه
وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخول

لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الاخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل مسندا
وضع لان يكون ابدا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا
الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين صدقهم فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان
يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني
الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل وهو مبني فالمعرب الذي هو قسم من

الاسم المعرب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا تحقيق
معد عامله فيه نحو زيد وقائم وهلوله لانه قولك زيد قائم
وقام هلوله بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف باء او زيد عمرو وبكر بخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المصنف الذى لم يناسب منا سبته
طويقة منع التصرف الاعراب بل العمل اى العمل الذى
هو الاصل فى البناء فى الاضافة بيانية وهو الماضى والامر
بغير اللام والحرف فبهذا القيد خرج نحو قام هلوله لكونه
مشابها لمبنى الاصل كما سيجىء فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة
مع تبدو لين النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول اخذا
من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب
على اخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع فى المعرب اصطلاحا
فاعنى بالعمل المتنوع والصلاحية الاستحقاق فى الاعراب بعد
التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعنى
بالاعراب المصالح الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وبهذا
اخذ التركيب فتعين نفيه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون

هشولاش

الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة و
هو معتبر وانما عدل المصنف هو المشهور عنه المحكى من العرب ان
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تعريف
علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من
لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها باستماع منهم فان العالم
باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة لم معتدا بها فى
معرفة واصطلاح احاديهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا
ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا
ليطابق كلامهم فمعرفة مقدمة على معرفة انه مما يختلف
آخره فلو كانا معرفة المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
ونعم يفيد بهم وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره
ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقديم الشىء على
نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور
ويجعل ما عرف به من جملة احكامه كما فعل المصنف رحمه الله
اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من
انه معرب اى المحل الذى هو آخر المعرب اى
آخره ذاتا بان يتبدل حرف بحرف فى آخر حقيقة او حكما ان كان
اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى

حقيقة او حكما ان لم يكن اعرابه بالحركة والعدم اى
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض
منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها
بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيد فان العامل في زيد في
هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والى فيه مع
ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه نحو او نصب
على التمييز اى يختلف آخره او تقديرا او على المصدرية اى
يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف في لفظ كما
في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت فتى فان آخر
وفتى وفتى قلت الياء والفاء والالف تقديريا والا
اختلافا في اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما انما قيد لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد
ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه والاختلاف في
آخر احمد حقيقة بالحركة فانه فتحة لفظا بعد الناصب
الجزء علامة النصب بعد الجار علامة جر وكذا في التثنية

والجمع

والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في آخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعربة
الغير المتمكنة بهتة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء فلم يترتب
عليها الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بل خول العامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف احكم آخر
فلا يلزم من عدم احد الحكمين في الآخر لافساد فيه فان للمعرب
احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فلا يرد هذا الحكم انما سمي هذا
القبيل غاية الامر بان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة

اى اعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب
من حيث هو معرب فانا او صفة به او بجملة الحركة والحرف
وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا بين بالعامل
والمقتضى ولما بقيت على عمومها خرجا بالتبيين المعهود
في قوله بد فان المتبادر من التسبب هو السبب القريب
والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية
خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختلاف الحركات لكن
اختلاف هذه الحركات على آخر المعرب ليس من حيث معربيته
بل من حيث انه ملاقى قبل ياء المتكلم وبهذا لغدا نم حد

الاعراب جمعا ومنعا لكن المراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم البيقول ليدل على المعاني وكانه
اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه
خارج عن الحد والالف ليدل متعلق بامر خارج عن الحد
يعني وضع الاعراب المفهوم من قولنا الكلام فائدة بعيد عن
الفهم غاية البعد فالكلام فيه متعلق بقولهم اختلف آخره
يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او مكان الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية على صيغة
اسم الفاعل اي على المعرب على تفهيم مثل معنى الوارد
او الاستيلاء يقال اعتورني والشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة و
البدل ليدل على سبيل الاجتماع فان قلت اولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
فينبغي ان يكون على آخر كذلك فوقع بسببها اختلاف في
آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع
بحيث يختلف آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى
والاعراب على صفة ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف

قال الا

فالاسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو
ما خوذ من اعرب بدا اذا اوضح فحروف الاعراب يوضح المعاني المقتضية
او من عربت معدتة اذا فسدت فاعرب ان يكون الهمزة للسلب فيكون
معناه ازالة الفساد وسمي به لان تبديل فساد التباس بعض
المعاني ببعض ثلثة انواع اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركة والحروف الاعرابية
ولا يطلق على الحركة الباقية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركة الثابتة غالبا فحركة الاعرابية
على العاملة وحرف كذا او حرف كذا اي على المتكون الذي فاعل
حقيقة او حكما ليشمل الحركات بالفاعل انيابة كالمبتدا والخبر
وغيرهما والنصب كذلك او حرف كذا على المفعولية اي على المتكون
الذي مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الحركات بدلا وحرف كذا
او حرف كذا على الاضافة اي على المتكون الذي مضافا اليه واذا كان
الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى اضافة المصدرية
اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واسطة فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيفا والمفعول
كثير لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولم يبق للمضاف

علم الفاعلية

الجر على امتناع جعل على امتناع العامل لفظيا كان او معنويا
اى بخصوص اى بخصوص المعنى الذى اعرب من المعانى المختصة
على المعرب المقتضية للاعراب ففى جاءنى زيد عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامتها وفى رايت
زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل
مررت النصب علامتها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى
الاضافة فى زيد فجعل الجر علامتها والمعرب والمبنى
اى الاسم المفرد الذى لم يكن مشتقا على اجزائه ولا غير متضمن
كزيد ورجل كذا اشار المصنف اى الذى لم يكن
بناء الواحد فيما سلف ولم يكن غير متضمن كرجال و
طلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل
من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة وانما كان الاعراب بالحركة فى الاصل
ان يكون بالحركة لان الاعراب انما جيء لاحد احوال الثلاث فى الاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع فى المفرد منصوبا ان حالت
النصب حالة ما اى حالة الجر فنصب قوله رفعا وجرا
على النقل فيه بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحال لتنتر
والمصدر بتقدير فى القسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت

رجلا

رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالف
الالف والتاء واجنبى زيد على الكسرة فانه قد حمل الفرع رفعا
على الفرع نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجرى للفرع على
وتيرة الاصل الذى هو الجر المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءنى مسلمات ورايت مسلمات و
مررت بمسلمات بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا تابعة
فيه تابع للنصب كما سيذكره نحو جاءنى احد ورايت احدا
ومررت باحد اجرى الاسماء الستة مجرى يكسر الكاف لان الجر
قريب لما من جانب ذو جهة فاما يضاف الا اليه وهى
التى المبتدأ الذى ينتظم ذكره كالصوت والصفات التى تميز
والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات ثم
واو يد وهو اجوف واوى واصله قوه ويدل
وهو ليس مضاعفا ويا واو ان اصله ذو دو وانما اضيف ذو
الى الاسم الظاهر دون الكاف لانك لا تضاف الا الى اسماء
الاجناس فاعرابها هذه الاسماء الستة بالواو رفعا الفا
ياء جرا والالف لكونها مطلقا بل حال كونها مكبرة اى مصغرا نهاء معربة
بالحركات نحو جاءنى اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك

هذا الاعتبار

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معربان باعراب التثنية والجمع وانما
لم يصح بعدلين القيدين اكتفاء بالاستلزام فان لانها اذا كانت
مكررة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني
اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء
المضافة اليها ولم يكتفوا في هذا الشرط بالمثال للالتباس
اضافتها بكونها الى الكاف والهاء جعل اعراب هذه الاسماء وبا
الحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف اردوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهم وبين الاحاد وحشة مخالفة تامة وانما
اختاروا اسماء التثنية لان اعراب كل من المثنى والمجموع في
كليهما ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واحدا فانما اختاروا
لمشابهتهم هذه الاسماء الستة لمشابهة المثنى والمجموع في كون معناها
مبتدءا عن تعدد ولوجودهن في صاحب الاعراب اواخرها
حين الاعراب سماعا خلافا لسيبويه الاسماء الخمسة وقد الاعراب
كيد وجح فانه لم يسمع فيها من العرب اعلة الحرف وفي الخلاف
عند الاعراب المثنى وما الحق بهن هو اه وكذا كلتا ولم
يذكره لكونه فرع كلا اه اي حال كونها كلا وكلتا مضافا

الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فوقع عن فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل ولكن يكون على تقدير ان
آخره الف فتقدر بالمقاسات التي نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيل كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى
مضمر واثنان وكذا اثنتان يا وتنتان فانه هذه الالف
وان كانت مقدرة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والمفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كالتي هي الاصل والياء بعدها
سمي بها اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين فانه لم يكن واحده مذكرا
او يجمع بالواو والنون وما الحق به هو الجمع ذو
الاعين لفظ وعشرون معنى اي نظيرها البتة وهي
ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون

حاشية على قوله الذي هو الفرع في المضمر
حاشية على قوله الذي هو الاصل في المظهر

جمع ثلاثة والاصح الحاقه عشرين على ثلاثين لانهما ثلاثة
مقابل لعشرة واطلاق تثليثين على التسعة لانها ثلثة
مقابل للثلثة وعلى هذا القياس البواقي وانما هذه الالفاظ
تدل على معانيها بهيئتها ولا تعين في الجموع رفعا
نصبا وجرا وانما جعل الاعراب للمثنى مع ملحقاته والجمع
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع المفرد وفي آخرها
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
كانهما فرع لان الاعراب بالثلثة يخل واعرابهما ستة
للمثنى وثلثة للجموع فلو جعلا اعرابا لكل واحد منهما تلك
الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى عليهما
بها بقي للجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى
خصت عليها بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه الفرد المرفوع للتثنية في الفعل نحو نصرا بان و
ضربا عا والواو علامة الرفع الجموع لانه الفرد المرفوع
للجمع في الفعل نحو نصروا وضربوا وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما
قبل الياء في المثنى لخفة الفتحة وكثرة التثنية

الجموع

الجموع لثقل الكسرة على قلة الجموع وحملوا النصب على الجر لاعلى الرفع
لمناسبتهما اياه لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب الكلي والتقديري فقال اعلم
ايدك الله ثم بين ان اللفظي مما علم فقال التقديري اي
تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم
المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او بحذوفة
لبقاء اثرها كالمنادى المعرى بالتنوين فانه لالف المقصورة
في المحذوف تقديرا عصا بالتنوين فانه لالف المقصورة
في العصا وقد يجيء قابلة للحركة وكالاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء
المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة على
ما ذهب اليه الشارح حيث قال ان اعراب هذا الاسم في حالة الجر
والنصب غير مرئي لفظا اي في الاحوال الثلاث يعني
ان كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم

المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اى تقدير الاعراب في ما تعذر او في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعلى بعد ولكن يكون ظهوره
في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي آخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
نحو او غير محذوفة كالقاضي وقاض اى في حالتي الرفع
والجر اذ في حالة النصب لا استثقال الضمة والكسرة على
الياء بدون الفتحة وغير ملحق عطف على تعذر اى تقدير
يعني تقدير الاعراب لاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف في نحو مسلمي نجد ان تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة نحو يعني
تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالات الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاء مسلمي ورأيت مسلمي حيث
تسقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
قبل الياء فلم يبق على امتداد الرفع الذي هو الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة

النصب والجر فان الالف لا يخرج الياء عن حقيقتها فان
ايا ما المد تحمد ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف في تقديرية
في الاحوال الثلث نحو مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانك اذا اسقطت حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا
واللفظي اى الاعراب الملفوظ به فيما عدا ما ذكر
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل وقد مر ذكره تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف
وبعض قليل في المنصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بعض قليل فقال غير
المنصرف اى اسم معرب غير مستحق تنوين اجتماعهما
واجتماع شبه يطهر فيه اثنا عشر مجيء ذكره غير علل تسع علة
واحدة فقط اى من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقام اثنين اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر
وحدها تاثيرهما اى ان العلل التسع مجموع ما في هاتين
البيتين من الامور التسعة لا على واحد منها يقال لا يصح
الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وجمع

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد
المحافظة عن الوزن [illegible]
[illegible] فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل
الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها
ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه
في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان
حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها
لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان
في عددها خلاف قال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم

القول تقريب

تقريبي

انها اثنان وقال بعضهم انها احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب
لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال [illegible]
مثال للعدل [illegible] مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
[illegible] مثال للمعرفة وفي ايراد الزينب مثالا للمعرفة بعد
طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي [illegible]
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل [illegible] اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما [illegible] فيه [illegible]
وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين
بالنسبة الى الاسم احداهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية

مثال للالف والنون
مثال للتركيب

العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل
كل نوع ان يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد
فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصل ويجوز صرفه
اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله
منصرفا فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان من علل
التسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
فيه لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف ههنا
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع
الى حكمه للضرورة اي الضرورة وزن الشعر او رعاية
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا
ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف
يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما
الثاني فكقوله الشعر اذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررت يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين

حقيقة

فا

السقم

يستقيم الوزن لكن يقع فيه انزحاف يخرج عن السلاسة كما يحكم
به سلاسة الطبع فان قلت فالاحتراز عن بعض الانزحاف
ليس بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن
بعض الانزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند
الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية حكما
فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوفا رؤوفا من يسمى باحمد
فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية
فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب
اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين
المنصرف لان رعاية التناسب في الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا لا يجوز
صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا
فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذي
صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
تقوم اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان مكررتان فقامت كل واحدة منهما
مقام العلتين لتكرار احداهما البالغ الى صيغة

مقامهما

الجمع

هما

منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب و
اساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد
الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا
التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقان منها اصلا
فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة
تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يفوقه اللزوم الوضعي في العدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا [illegible] اي خروج الاسم
اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية و
التغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف

فيهما

عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد
ودم فان المادة ليست باقية وان خروجه عن صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم
انها مخرجة عن صيغتها الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد
جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه
فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه
فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا

ثلث وملث وآخر وجمع وهن غير منصرف ولم يجدوا
فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا
الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروه فيها لانهم شبهوا العدل فيها عدل عن
ما هذه الامثلة فجعلوه كالمنصرف للعدل وسبب آخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود
اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخر جبر عن ذلك
الاصل اذ لا تحقق للفرعية بدون اعتبار ذلك الاصل
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف فيعلم
وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي
بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فاقسام العدل اصل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع
الصرف فعلم ذلك قوله عدل معناه خروجا كائنا
عن اصل محقق يدل عليه غير منع الصرف كثلاث وملث
والدليل على اصالة ان في معناها تكرارا في لفظها

دليل عدم

والا

كذلك

والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ كذلك في جاء في الشعر
ثلث ثلث فعلم ان اصل اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة كذلك
وكذا الحال في احاد وموحد وثنى ومثنى والى ربع ومربع
بلا فرق وفي صرفها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
عدمها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية التي كانت في ثلثة
ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما
وشعاله وجمع اخرى واخرى مثنوث آخر وآخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غيره
وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة
او بكلمة من وحيث لم يوجد منها علم ان معدول احدهما
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام
اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عن نكرة معرفة
من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة آخر مثلها
نحو جئني لذ وقبل ويا نيم نيم عدي وليس في آخر شيء
من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخيرين
وجمع جمع جمعاء وجمعاء مثنوث وكذلك كتع و

معدول

العزيزة

بقع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على
فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء يجمع على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى
او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق
العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع
واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة
الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما
كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على
انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة
للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها شذوذ فمن اين يحكم فيها با
الشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذة والمعدول او
تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير مثل عمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب
ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير

منع الصرف

وزن

منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى
عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد
بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة غير ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس
فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما
العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما يجعلونه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق سببين لمنع العلمية والتانيث فاعتبار العدل لا
فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل منع الصرف ولهذا
يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في
تميم لان الحجازيين فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني
تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع

في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء م

الصرف ص

سبب م

يبنونه م

مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فالوصفية
فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور
فانه لما اجري فيه على النسوة التي من قبيل المعدودات لا
الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفات بالاربعية
وهذه المعنى الوصفي عرض في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا العارض لان العارضي لعروضه قابل قال المصنف رحمه الله
شرطهم اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون موضوعا على الوصفية
لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان
يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الدلالة على هذا الفرد الى قرينة فلو ذلك

فارم فيه من الفعال فكان فيه
الصفة والسبب الرابع الوصف
انه لا يدخله التاء

المذكور

المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة
اربع ومنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود
ارقم حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض ليلة حيث صار اسما للفيل
من الحديد لما فيه من الدمة اعني السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف فلم يخرج استحقاقها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع اسم الحية على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من اللقعة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للمتن اي للطائر ذي خيلان
على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للمتن اي للطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخيلاء ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لغلبة

بها المعنى الوصفية مطلقا في الاصل ولا في الحال مع ان
الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحال بالتاء لا لا
فانه لا يشترط شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية
الاسم المؤنث لصيرا التانيث شرطا لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقلة الامكان ولان العلمية وضع فان وضع
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظي بالتاء
شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجواز ولا بد
في وجوب من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم
تانيثه اي شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي في منع
الصرف احدى الامور الثلاثة الزيادة على الثلثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب فان الحرف
الوسط من حروفها الثلثة مثل سقر والعجمة مثل ماه
وجوبا وانما اشترط احدى الامور الثلاثة عن الحقت
التي من شانها ان تعارضها تقل احد السببين فتزاحم
تانيثه وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فحصل بحواضر اي انتفاء

شرط

شرط تحتم تانيث التانيث المعنوي احدى الامور الثلثة
ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
وهند علم لطبقة من طبقات النساء وهو علم بالغلبة
منع ضرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تانيثه وهو الزيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجورا فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تانيثه وهو العجمة فان سمي به
اي المؤنث المعنوي مذكر فشرطه في تنبيه منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
وقائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سمي به رجل
المعنى الجنسي اذ السمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي
قد زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية
وحدها لا تمنع الصرف وعقرب كما هو مؤنث معنوي
سمي به باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منع صرفه
لانه اذا صغر قلت ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه فعلة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقيب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه

لانه خاصة التصغير وهان يكون في الحرف فلم
لانه يكون في الحرف حرف يكون ذلك
الحرف مقامها ١٢

فعفر اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث بالحمل
المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف المعرف
لان المعرفة فرعها اى شرط تاثيرها في منع الصرف علمية
اى تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون
الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون محاطة في
ضمن علم اما يكون الياء للنسبة واما جعلت مشروطة با
لعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في
المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه
كما سيجيء فلا يتصور ان يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق الا
الا التعريف العلمي واما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كجعل البعض لان في عدم
التعريف للتكثير اظهر من في عدم العلمية العجمة
اللفظية وصفة غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بان تكون محققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة
العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقولهم

فانه

فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجبل سمي به احد ولده
النقل بحتة فانه قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجمية واما جعلت شرطا لانه لا يتصرف فيها مثل تصرفهم
بهم في كلامهم فيضعف غير العجمية فلا يعطى سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين اما حرف
او ثلثي الثالث اى ثلثة احرف في الاصل او يعادل الحرف
الثلثة التسبيبي متوج منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني
فانصرف في نوح انما هو لانتفاء شرط الثاني وهذا اختيار للمص
لان العجمة سبب ضعيف لا تمام معنوي فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فلان له علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجوبه سكون الاوسط فلم لم تعتبر ههنا قلنا
اعتبارها في ماه انما هو لتقوية سببين آخرين لانه لا يقاوم
سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية
سبب آخر اعتبارها بالاستقلال حمص وهو
اسم حمص بل بابل بكر وابراهيم ممتنع صرفها لوجود

احد
بعض الحواشي على هذا الموضع مما لا يحتاج اليه الطالب
فنتركه ولا نكتبه

الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من الخلاف
نحو نوح وهذا قد يقال الصرف فرع ان يتصرف على انتفاء
الشرط الثاني والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده
لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
من الصرف الا شعر محمد وصالح وشعيبا وهودا لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لانه
سيوبر فقد معدود يؤيده ما يقال من ان العرب من ولد
اسمعيل ومن كان قبلنا كلهم فليس بعربي وهود قبل
اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح ابجم وهو سبب قائم
مقام السببين فرعي اي شرط قيام مقام السببين ان
يكون صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة احرف اوسطها
ساكن وهي الصيغة التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة وامن جمع
السلامة فانه لا يغير الصيغة فجوز ان يجمع جمع سلامة
كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة

مصونة

مصونة من قبول التغيير فتؤثر بغيرها منقلبة من تاء التانيث
حالة الوقوف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواطم جمع فاطمة وانما
اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع ما كانت على
تنوين المفردات كقولك هذه فاطمة على ما ذكر كراهية وطوا
بعينه
بعض الكراهة والطاعة فيدخل في قوله بغيرها فتورا
ولاحاجة الى اخراج نحو هنداتي فانه مفرد محض ليس
فيه الا تغير الحال ولا في المآل وانما الجمع مدين وهو لفظ
آخر الخلاف في فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم فيما سلف ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها وانما كان بغيرها
فتنح صرف نحو لوجود شرط تاثيرها وهو منع
لما بعد الفه حرفان وصالح منع لما بعد الفه ثلاثة
احرف اوسطها ساكن وانما بغيرها واما ما هو على
صيغة منتهى الجموع مع الهاء كفاطمات لفوات شرط تاثير
الجمعية وهو كونها بلا هاء ممتنع على المشهور هذا
جواب سؤال مقدر بتقدير ان حاجز على جنس للتمنع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة على جنس للاسد

فلا جمعتر فيرو صيغتر منتهى الجموع ليست من اسباب منع
الصرف بل هي شرط للجمعتر فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع لا للجمعتر الحي ليتد بالجمعتر الاصليتر لانه
صفة في الاصل فان كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
ثم سمي به الضبع لعظم بطنها وكان كل فرد
منها جمعا من هذا الجنس فالجمعتر ممنوع صرف الجمعتر
الاصليتر فان قلت لاحاجة لمنع صرف الجمعتر الى اعتبار الجمعتر
الاصليتر فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى
الضبعان قلت علميتر غير مشوبة والا لكان بعل
حكمه منصرفا والتانيث غير مسلم لانه على الجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما الكلام في التنيير
على اعتبار الجمعتر الاصليتر بهذا تقول ولم يقل الجمع
شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لانا نقول
ان الجمعتر كما الوصف قد تكون اصليتر معتبرة و
قد تكون عارضيتر غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور ان لعبوضع في الجمعتر اصلا

جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت

عن الاشكال الوارد على فاعلة الجمع لحضاجر يجعل الجمع اتم
من ان يكون في الحال او في الاصل فنقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعيت فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه
فهو ان ينصرف وهو الاكثر فمواضع الاستعمال
فبهذا الاشكال على فاعلة الجمع كما قلت فقد قبل في التفصي
عنه انه اسم جمع لين جمع حال في الحال كذا في الاصل يحمل
في منع الصرف على موازنه على ما يوازنه من الجموع
العربية كما علم ومفاتيح فانه فيه حملا من الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة او حكما فبنا هذا الجواب
على تعميم الجمعية لما علمت انه سبب آخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي لين
بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سراو تقديرا وفرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الاوزان بدون
الجمعية لم يمنع الصرف فقد يحفظ لهذه القاعدة
انه جمع سراو فانه سمي كل قطعة من السراويل

غير منصرف فالالف فيه كالجمعة مع صيغة منتهى الجموع لان الالف في
بمنزلة المقدرة وهذا لا يجري الاعراب على الالف والتنوين
فيه تنوين العوض فانك أسقطت تنوين الصرف عوض من
الياء والحذوف او عوضت هذا التنوين هو فصار حالة
الجر بلا انقاء وتنوين وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر
كذلك في حالة النصب فتقول مررت بجواري كما تقول اتيت جواري
وبناء هذه اللغة على تقدير تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
على الياء فلا وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري
جواري بالضم والتنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواري
وفي هذه اللغة الاعلال الكائن في حالة واحدة بخلاف لغة
المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو
ضم كل واحدة من الكلمتين واكثر كلمة واحدة من غير حد فيه حزام
فلا يرد النجم وبصري على من شرط العلمية ليتميز عن التغيير
فيحصل له قوة فيكون تنوينه منع الصرف او ان لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اولى حكمه
فكيف يعود المضاف اليه ما يفاده اعني منع الصرف

سراويل ثم جمعت سراويل على سراويل والناصرف منه اي سراويل
لعلة تحقق جمعية شخصية والاصل في الاسماء الصرف فلا
بالنقض بدينار وقراطيس فان كل جمع منتهى ملحق
فواعل بالنقض بدينار وقراطيس فان كل جمع منتهى ملحق
عنه وجوبا رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض في الصورة اي حذف الياء عنه واد خال
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب لان الاسم
غير منصرف للجمعية منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع و
الجر فانه وقع اختلاف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بوجه الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار قبل كان جاءني جوار
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاسم في الاسم الصرف
فنبه الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل
والياء لالتقاء الساكن فصار جواري على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال

غيرها

ولا استثناء لان الاعلام المشتملة على الاسناد قبيلا المبنيات
غير بعيد شرفا فانها باقية على حالة العلمية على ما كانت عليه قبيلا العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نقل
اليها التغيير بحيث ان يفوت تلك الدلالة فانها كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف اذ هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول ولا يكون
الجزء الثاني من المركب صوتا ولا منقوصا الى في الضليف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وبعلبك
عشر على ما ذكر الكتبي في نكته بما ذكره فيما بعد
انها من قبيل المبنيات وان الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يكن بناؤها اصلا فلم قلت لك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فلت لم نذكر علم البلدة مركب من بعل وهو اسم
صنم وبك وهو اسم صاحبه البلد جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون الحدوديان من اسباب
منع الصرف تسميان من بديتين لانهما من الحروف
الزوائد وبنيتهما ان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالف التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما

والتي خلافا في ان بنيتهما لمنع الصرف اما كونهما من بنيتي
وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث و
الراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني مذكرا
يقابل المصغر فان الاسم المقابل للفعل والى في اما ان لا
يدل على الذات مع ما قيد معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل على ما قيد بصفة نحو ضارب ومضروب في الاول اسما
وان في صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو المعنى الاول
لا الثاني اما الالف والنون في سكران فهما في شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافادة الضرب انهما سببان
واحد شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا كما في زيادهما او تنزيلا كما في فتح الالف فيتحقق مشابهتهما
بالفي التانيث كما ان اولى كانا في صفة فانثى فعلا فعلا فترى
ان كان الالف والنون في صفة فشرط امتناع فعلا انثه
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق مشابهتهما
لالفي التانيث على ما هو الشرط في ضربان مع انه
صفة لان صفوفة غير بائنة وقبل شرطه وجود فعلى لانه
متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلان فترتحقق مشابهتهما
لالفي التانيث على ما هو من لزوم امتناع الصرف

في الشرط الخفة في رجل في أنه منصرف أو غير منصرف فإن قدر
ليس له مذكر فلا رجل ولا رجلة خاصة لله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لأعلامه كرو لأعلام المؤنث فعلى هذا
من شرطي منع الصرف انتفاء فعلانة فهو غير منصرف على
هذا وجود فعلى فهو منصرف فدورن سكران فإنه لا
خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على الذي هو نون فإن
فعلى لا سكران يتردد بين أن يكون فعلان فإنه لا خلاف في
صرفه لانتفاء الشرط على الذي هو نون فعلانة
قال ما نصه إلا أن هذا إن كان ندمان بمعنى النديم وأما
إذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لأنه
مؤنثه ندمى لأن ندمان فعلان وفعلى الفعل وهو كون الألف
على وزن يعقب منها وزن الفعل وهذا القدر لا يكفي
في تعيين منع الصرف بل نشترط فيها أحد الأمرين إما
أن يختص في اللغة العربية بكثرة بالفعل بمعنى أنه لا
يوجد في الاسم العرفي الا منقولا من الفعل كتنبيه على
صيغة الفعل الذي هو المعلوم من الآتي فإنه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك يزيد لما
وعن لموضوع وخضم لوجل أفعال نقلت إلى الأسمية

التنبيه

وأما

وأما نحو بقم لصنم معروف وهو العلم وسلم على الموضوع
بالشام فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية
فلا يقدح في ذلك الاختصاص فمثل ضرب على البناء والمفعول
أن جعل على التخصيص فإنه إنما غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وإن قدر بالبناء للمفعول فإنه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض
النحاة ويكون غير مختص لكن يكون في أول اسمه
وزن الفعل أو أقل ما كان على وزن الفعل زيادة أي
زيادة حرف أو حرف زائد من حروف أنيس كثيرا تقول
مثل زيادة حرف أو حرف زائد غير قابل بل للتاء لأنه
يخرج إما حال كون وزن الفعل أو ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لأنه يخرج الوزن بهذه التاء ولا
تختص بها بالاسم عن أول الفعل ولو كان غير قابل
للتاء قياسا كوبى لأعتبار الذي امتنع الصرف لأجله
لم يرد عليه إلا أنه سمي بهذا كوفان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا سودان فإن يحيى التاء
في اسودة للتحيز الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي
الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة

في أول الفعل

الاسمية العارضية وهي التي اي وهي اجل اشتراط علم
قبول التاء والوصف بالفعل لقبول التاء يعلم ان قد
القوة على العمل والسبب وقد فسر علمية منوثة اي كل اسم
غير منصرف فيكون فسر علمية منوثة فمنع صرف بها
السبب المختص او مع شرطيتها سبب آخر واحترز بذلك
لما يجي مع التي التأنيث او صيغة منتهى الجموع لان كل
واحد منهما كاف في منع الصرف لان تاء فسر للعلمية
اذا نكر بان يحول العلم بواحد من الجماعة المسماة بهذا
نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد بزيد المسمى بزيد
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بالنحو في قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما بين
اي ظهر حين تقيها سبب منع الصرف وشرطيتها فيه
ما سبق من انها اي العلمية لا تؤثر مع منوثة
الاسم اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في ثلاثة
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون
المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بالعلمية فان زالت العلمية زال تأثيره لان الشرط بالسبب
لا يؤثر بدونه و

العلمية الا العدل ووزن الفعل

الاستثناء

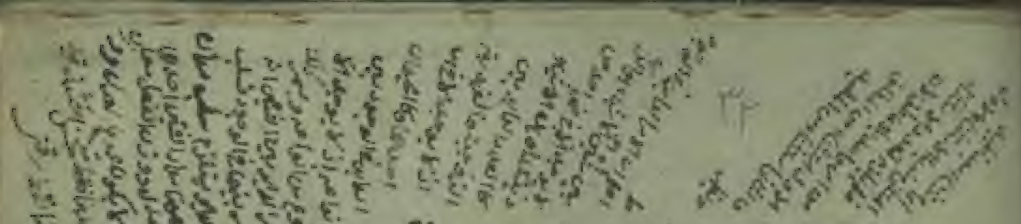

استثنى مما يقي من الاستثناء الاصل اي الا يجيء مع غيرها
شرط غير الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
مؤثرة كما في احد وعمر فليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحد
وهي اي العدل ووزن الفعل متضمنين لان الاسم العدل
بالاستقراء على اوزان مخصوصة صيغ لمعان شتى منها ما يوازن
الفعل لمعنى في صيغ الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء
من الاسم الذي يجمع هذين الشبهين اي شبه العدل وشبه
فقط الواحد وفقط لا مجموعهما كما ذكر غير المنصرف
الذي له اصل اسبابا العلمية تبقى بلا سبب اي لم يبق غير
سببا من حيث هو سبب اي هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى اصله السبب الذي هو هو
العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث
وصفا سببية فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد
فيما يجمع ليست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهي متضمنين اذا ان صحت بكسر الياء على لغة
بعض من يوازن الفعل مع وجود العدل فيه فانها
صحت بفتحها وقياسه ان يجيء بضمتين فالاولى
على انه صحف من الناسخ عفا الله عنه

جواز ورود اجتماعهما وان لم تشتهر الا وزان التي
تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا كما لم يجز وزن الفعل
وانما قدرت في تقدم ان مجيء وجود اجتماعهما تحقق لا يكفي
في اعتبار العدل التقديري بل وجد انتفاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن اختصاص الاصل وهنا لا تقييد
لوجود سيبويه في احدهما والعدل في العلمية
والتانيث ثم انه ذكر الى استثناء مثل احمر على احالك
عن هذه القاعدة على قول سيبويه يقول خالف
سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ
سيبويه فكان قول التلميذ اظهر مع موافقته
ذكر من القاعدة بجعل اصلا واطرد سندا الى لغز الاستاد
وان كان غير مستحسن بنيهما كان للكشي انصاف في مثل احمر
على الالتباس والا لم يمنع احمر خلافا لما كان منع الوصفية
قبل العلمية ظاهرا غير خفية فيدخل فيه سكران مع
امتناعه ويخرج عنه افعل التانيث فخواجع فانه منصرف
عند الكشي بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه
قبل العلمية للونه بمعنى عن وكذلك افعل التفضيل
الجرد عن التفضيل فانه بعد التكبير منصرف

صلعم

بالاتفاق

التفضيل

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما
وانما كان معنى في الغير في بلا في لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيل اعتبارا للصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التكبير فانه قد زالت الا العلمية بالتكبير
لم يبق فيه ما يمنع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله
غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب خروج افعل
والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من
اعتبار الوصفية الاصلية لا باعتبار اعتبارها الالف
فلم اعتبر حتى ذهب الى ما هو خلاف الاصل اجيب منع الف
قيل الجماعة على اعتبارها امتناع احمر وسكران مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل
عنهما بالكلية بل بقي فيهما شيء يشبه من الوصفية لان
الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها
سواد وبياض وفيهما شيء من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التكبير
لانه خلو ذات وصفية بالكلية واما الاخفش فقد ذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية

والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة
فيه فلم يبق الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر فانما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية
ايضا ليمتنع نحو حاتم من الصرف والوصف الاصلي
والعلمية فاجاب عنه المص بقوله لا يلزمه اي سيبويه
من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
اعتبارها في باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع
بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم منع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم
في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف هو اعتبار المتضادين
يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية مع سبب آخر كما
في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية

في منع

في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد المتضادين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من
قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير
مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره ينجر
اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا
وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الكسرة البنائية ايضا
وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قوت جهة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسرة
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من
ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والمانع من الصرف با
الاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يؤثر الا
في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر

الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد زالت احدهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمد
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت به المص
غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان
موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل
وجمال سجلات اي نغمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هو يكون للماهية
لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والالف والواو والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا لفظا او تقديرا او محلا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمت معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا

عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من
المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه
لانه باق اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء
الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولانه عامله اقوى
من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق
وهو اي الفاعل اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او
مشبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول
فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل وافعل التفضيل والظرف قدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن
نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لا

وطريقة قياسه ان يكون

الاسناد الى شيء استناد اليه في الحقيقة لكنه متى
عنر ما ذكر وبتقديمه تقديما عليه وجوبا لم يخرج
عند المبتدأ المقتضي على خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع الخبر هنا يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على صيغة
المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم
فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتراج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في
الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه
كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا
يقيد بمثل قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل
ومثل ابوه في زيد قام ابوه فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولات

لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بدل على ذلك
اسكان اللام في ضربت لانك قد رفعت توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيدا لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر
جزاء ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد
فعل ولجيب عنه بان هذا الضمير وان الشعر والمراد علم
جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى
ربه الجزاء والا تنفلي الاعراب الدال على فاعلية الفاعل و
مفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامتلاء والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامتلاء والقرينة اي الامر الدال عليها
الوضع اذ لا يمكن ان يطلق عليها ما وضع بازاء شيء اذ قرينة

عليه فلا يرد انه كان الاحسن بالمصنف عند ذكر الفرق بينه وبين
الحصر الذي هو اخص من القصر ان يقول ان القصر قد يكون
لدفع توهم ان غير المذكور شريك للمذكور في الحكم كما
يجيء او لكون الفاعل مقصورا على الفعل بان لا يتجاوزه
الى غيره كما في قولك ما ضربت زيدا الا انا او ما انا
الا ضربت زيدا فان المقصود ان ضربي لزيد لا يتجاوزه الى
غيره لا ان ضربي لا يتجاوز زيدا الى غيره كما في الحصر
فان المقصود منه ان ضربي لزيد لا يتجاوزه الى غيره
لا ان ضربي لا يتجاوز زيدا الى غيره كما في الحصر
فان المقصود منه ان ضربي لزيد لا يتجاوزه الى غيره
لا ان ضربي لا يتجاوز زيدا الى غيره كما في الحصر

المفعول

المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال
ما ضرب الا عمرا الا زيد فالظاهر ان معناه الحصر في ان
زيدا في عمرو انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر
المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن يستحسن بعضهم
لان قبيل فصل الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا
زيد فيفيد الحصر صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف
المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب الحصر قطعا واذا اتصل بدا الفاعل فهي مفعول
نحو ضرب زيدا عمرا او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا اخواتها ضرب عمرا وزيد
او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا با
الفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيدا
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع

هذه الصورة اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا ومعناه لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافات
الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه
وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصل
فانه يجب ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل
الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال
محقق لمن قال من قام سائلا ممن يقوم به القيام فيجوز
ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان
يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب
حذف احد جزئيها والقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه فقال

على وه

واما على رواية ليبك يزيدا على البناء للفاعل ونصب يزيد
فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة و
الاذلاء وآخر البيت مختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من سال بغير
وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى
تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي
حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي
في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار
حشوا بخلاف المفسر الذي فيه الابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
تقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان

مفسرة لتمام مقدر مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احدهما مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذف فان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف فى جواب لقرينة السؤال لا واجب لتعذر قيام ما ينوب منوبه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك واما فى الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال ان نعم زيد ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون جملة فعلية وانما تتنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا كخو زيد معط ومكرم عمرا وبكر اكرم وشرف ابوه واقتصر على الفعل لاصالة الفعل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع فمعنى كون التنازع فيه انهما يجب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا وقد يقدر فى ذلك

المؤلف

الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فى لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان ضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ضرب وانى الا ان ضمير تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يقع اضمارا ولا بد من تفسير المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد هم بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكل يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعمل ان شاء وامّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعله ويكون ذلك متفقين فى اقتضاء الفاعلية نحو ضرب بنى وانى منى زيد وقد يكون تنازعهما

فاعلا لاحدهما ومفعولا به للآخر نحو ضرب وضربنى زيد او فاعلا لاحدهما ومفعولا مطلقا للآخر نحو ضرب وضرب زيد ضربا او مفعولا به لاحدهما ومفعولا مطلقا للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا ضربا او مفعولا به لاحدهما ومفعولا فيه للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا يوم الجمعة او مفعولا به لاحدهما ومفعولا له للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا تأديبا او مفعولا به لاحدهما ومفعولا معه للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا وزيدا او مفعولا به لاحدهما وحالا للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا راكبا او مفعولا به لاحدهما وتمييزا للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا رجلا او مفعولا به لاحدهما ومستثنى للآخر نحو ضربنى وضربت القوم الا زيدا او مفعولا به لاحدهما وخبرا للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا قائما او مفعولا به لاحدهما ومفعولا بواسطة حرف الجر للآخر نحو ضربنى وضربت زيدا بالسوط او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيد او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه لما هو مفعول للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيدا او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه لما هو فاعل للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيد او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه لما هو مفعول للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيدا او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه لما هو فاعل للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيد او مفعولا به لاحدهما ومضافا اليه لما هو مفعول للآخر نحو ضربنى وضربت غلام زيدا

في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
ويكونان متفقين في اقتضاء المفعولية نحو ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم
ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضربت واكرمني زيد عمرا وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع بل هو داخل في القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا القسم الثالث المقابل للاولين
فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالاشارة يعني
قد يكون التنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واما لم يورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا
وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك

فما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه وجوز الكوفيون اعمال الاول وختار النحاة الكوفيون
الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
ولاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني
فهو مذهب البصريين وبه لا تبدل المذهب المختار لان الاكثر
استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
جوازا لاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير والمراد
التفسير بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لان مرجع الضمير والمفسر يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الصور دون الحذف لان الجواز
حذف الفاعل الا اذا استلزم حذف مسند خلافا للكسائي فانه
لا يضمر الفاعل بل يحذف فرارا من الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر خلافه في نحو ضربني وأكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني وأكرمت الزيدين عند الكسائي وجاز
اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل
خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعمال الاول الاضمار

قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم ح محذور و
قيل روي عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظاهر
كما في صورة التاخير الناصب تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايت المتن غير مشهور
عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفظة لو اضمر ان استغنى عنه والا
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفظة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو
ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني و
اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا اضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز

واضمرت

واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار من الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو
اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

وقال منه المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى توهم بعض النحاة
فاعلاً كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما
اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلاً للفعل متعلق به وواقعاً
هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي شرط المفعول ما لم يسم فاعله
في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل ان كان عامله
فعلاً ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول
او يفعل اي الى المضارع المجهول فتقول مثل افتعل
واستفعل وتقتعل ويتفعل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيدة فيها ولا تقع موقع الفاعل المفعول
الثاني من مفعولي باب اعلمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسناداً تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون
اسناده الا ناقصاً لوجب كونه مسنداً ومسنداً اليه معاً
ويكون كل من الاسنادين ناقصاً فاني اعجبني ضرب زيد
لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام
وقال المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت انه حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً والمفعول
بلا لام لانه النصب غير منصوب بالعلمية فلو اسند اليه

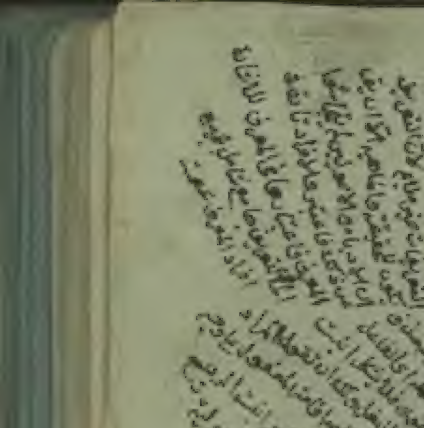

فعلنا اسعى لادنى معيشتي كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا قد توجد الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الخ اسم
واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامثل القبيس الذي هو افصح الفصحاء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصريون
وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب من المال
اي من باب التنازع لفقد المضي عن تقدير توجه كل من كفاني
ولم اطلب الى قليل من المال لا يسئل ام على اعمال الاول
وانشفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لمتكلم اي لكل منهما وذلك
لانك لو جعلت من حرف المنفي شركاً او جزاً او معطوفاً
على احدهما منفياً والمنفي من ذلك مثبت فعاد هذا ينتفي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفاً اي لم اطلب العز والمجد متوسل
وقد يذكر المجد المتوسل امثال وح يستقيم المعنى بنفي الطلب
لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد
الاصيل الثابت واسند لم مفعول ما لم يسم فاعله اي ه
مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله واتى لم يتصله
عن الفاعل ولم يقل وضمنه فصل المبتدأ والخبر حيث

قال ا

فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول
معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالخبر ولا بدون الواو فانه
لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها
موقعه تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل
عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانه ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام
الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه
على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص

اذ لا

اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في ذاته جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد
وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي
جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقوم
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفا
علية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد
درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من
اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ
ومنه يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر جمعهما مفصل واحد للتلازم الواقع بينهما على
ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا
هو الاسم لفظا او تقديرا كتناول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد

هذا باب المبتدا والخبر

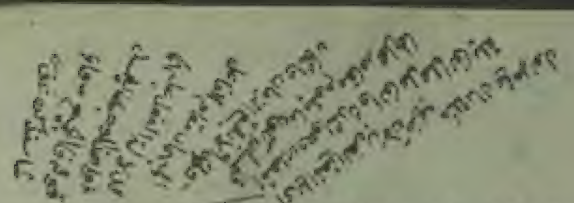

بالفاعل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر والثاني قسمي
المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او صفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجريها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا
والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل
بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف
ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى
اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن اقائمان
الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة

بعد حرف

بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو
اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح
خبر ليس غير الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر فكون ما بعدها مبتدأ وصفة خبرا
مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيتها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز
فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على ينصرف ينصرف زيد انه المجرد والمسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ

باب الخبر

[illegible]

ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في
المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل
في المبتدأ والخبر دافع لهما عند البصريين واما عندهما فقال
بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون
ان كل واحد من المبتدأ والخبر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتدأ
ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها
ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً
جاز قولهم في دار زيد مع كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر
لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معين والمطلوب
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة

غيرهم

عامل في الآخر

بوجه

بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب
من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد مشاوك للمؤمن والكافر وحيث وصفا بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما
تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره و
مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في
حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد
وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به وانه يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في
قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان

خبرا لمبتدا قد يقع جملة اخرى فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد ضرب غلامه او ظرفا نحو
الدار فيه او جارا ومجرورا نحو زيد في الدار لانها الجزء الثاني
من القضية واذا كان الخبر جملة او ظرفا او جارا ومجرورا
كانت الجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها ولا يتم
الفائدة خبرا عن المبتدا ومما يدل على ما ذكرنا من كون
الخبر نفس المبتدا في المعنى قولهم في المثالين المذكورين او
غيرهما اللام في نحو الرجل ذيد والضمير في نحو هو قائم
الخبر تفسير المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العامل
الذي كان الخبر بسببه لقيام قرينة نحو البر الكر بسنين او التمر
بدرهم اي الكر منه وعنوان منه بقرينة ان بائع البر والتمر
لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا
زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على ان اي الخبر الواقع ظرفا مقدرا اي ما قدر
بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير
جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثرين
الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فلذا اوجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان خبر

اللهم اغفر لنا واستجب دعاءنا وارحمنا يا خير الراحمين
وقد يكون شرا كما اذا كان بمعنى عدو والمقام يناسب شرا
يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اصلا وعلى الثاني لا يصح
فتقدير وجيه حتى يصح القصر فيكون المعنى عظيم الحقير
اهـ فانا نجعل هذا مثل نصب بالحجل فوقعا وبالجر في محاذ شتر
ومثل قولك في الدار رجل للتخصيص تفيد بما الخبر لانه
اذا قيل في الدار يعلم ان ما يتلو بعده موصوف بتحيز استقر
في الدار مجهولة فقد التخصيص بالصفة ومثل قولك وسلام
عليك للتخصيص بنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما حذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار مختار الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في نحو
توجيهها الى هذه التكلفات التي لا يتم فعلى هذا يجوز
ان يقال لو كنت نفس الناس لحصول الفائدة ولا يجوز
ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى التحقيق
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم لم يكن الجملة داخلة فيما اراد ان ينبه الى ان

والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز
تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله
واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب ح تقديمه حفظا
لصدارته مثل من ابوك فان من المبتدا مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه ومذهب بعض النحاة
ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه
على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد
المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى
لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل مني افضل منك رفعا لاشتباه او كان الخبر
فعل له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز
قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب
تقديمه اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما

اما في الصورة

في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما
الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير
ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا والا على تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة
او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن
لاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر
جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر
مفردا صورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة
واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره
صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر تقديمه
مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فبتقديمه
وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر لتخصص
المبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير

ولا يبعد ان يقال مراد المصنف تعدد الخبر ما يكون بغير عاطف
لان التعدد بالعاطف لا ينفع به لا في الخبر ولا في المبتدا
ولا غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من
توابعه فطعا او سهوا في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتضاء عليه لذلك ظاهر فقوله
ينضم المبتدا اي مع الشرط وهو سببه الاول للثاني
او للحكم به فلا يرد عليه نحو ما يكن من نجدة فمن الله
المبتدا الشرط في سببية للجزاء مثل سببية الشرط للخبر
يصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخول فيه نظرا
الى مجرد مقتضى المبتدا مع الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه اما اذا لم يقصد
بل قصد عدمها فلم يجب دخولها فيه بل يجب على هذا ذلك
المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اي الذي وصلت صلته جملة فعلية او ظرف فيه
ما قدر بجملة فعلية منهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون
كلمة فعلا او ظرفا او ما قدر بالفعل ليتأتى الذي مشابهته
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف او النكرة اي باحدهما وفي حكمهما

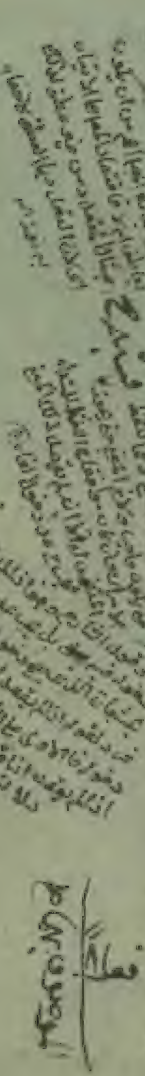

الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف
فلا رد عليهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقولك ما اقول الا الموت الذي لا فر منه فانه مثل قولكم ومثل
كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فلا رد عليهم
واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحد هذين فقولك
كل غلام رجل ياتيني او في الدار فلا رد عليهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء في خبره ما نعان عن دخوله عليه لان صلتها
دخول عليهما انما كانت لشبههما المبتدا والخبر للشرط والجزاء
او ليت ولعل ليستا كذلك لانهما بمنزلة الكاف
من الخبر بيقين في الايتاء والشرط والجزاء من قبيل
الاحياء وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا
ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فلا رد عليهم فان قيل باب
كان هو باب علمت انما فعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من
بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص

الاهتمام

الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها الحق بعضهم قيل
هو سيبويه ان المكسورة ايضا بها اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمتنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل في وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق
ان بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يسا
القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المفتوحة
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما
فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون وقد يحذف
المبتدا القيام قرينة لفظية او عقلية جوابا لمن قال اوحلفا
جوابا لاولجنا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد او هو اهل الحمد لله وانما وجب حذفه
ليعلم القرآن في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم

او غيرى ذلك فلو ظهر المبتدا او هو بيّن ذلك وجب حذفه ايضا
عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل
اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل
المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى
هذا الهلال والله بالقرينة الحالية ولين من باب حذف
الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويرفعوا اصواتهم بالتكبير اذ بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا
والملك يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا
اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه
مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب المعتبر كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرفا فان كان الخبر المحذوف فاعلا
مسدّه اى ففي وقت خروجي السبع واقف وحذف في الخبر
لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في
تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك
بان يجعل ابتداء على ما ذكره المصنف وهو المبتدا الذي بعد
لولا نحو لولا زيد لكان كذا لولا زيد موجود لان لولا

لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جوازا بعد لولا يجب حذفه لقيام قرينة
والتزم قايم مقام هذا اذا كان الخبر عاما فالخبر خاص
فلا يجب حذفه كما في قوله الشاعر ولولا الشعر العلماء
يزين لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على ما ذهب اليه سيبويه
وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا
وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها
وتأتي هل كل مبتدا كان مصدرا صورة او يتأول منسوبا
الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا
وضربا زيدا قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي
زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما والتي شربي
السويق ملتوتا واخفضت ما يكون الامير قايما فذهب
المبصرون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما
فحذف حاصل كما حذف في اذا من شرط العامل في الحال واقيم
الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الشرط فالحال قايم
مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تعلقات كثيرة وهي

حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى كان التامة والذي
يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما
اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي
هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف
ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت
قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر
المبتدأ والعامل في الحال واقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين
من تلك التكلفات البعيدة قال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزم
المبتدأ المقصود حذف الخبر من غير مسد شيء مسده وتقييد البعيدة
وعمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ما اضرب زيدا قائما وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه

اذا

اذا المعنى

شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل
رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان
الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي اي ما
اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب
القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا
تستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن
وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا
ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد
دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر
كان وخبر المبتدأ وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم

بل حروف المشبهة بالفعل

اشباهها

الجنس

عنهما من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند اى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايم فى ان زيدا قايم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه
كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة و
معرفة وفى احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثنى و
محذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه
خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك
ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا
اين يجوز ان يقال ان زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس
امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لانه
هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب

على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت
العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه
الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه فى جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا
كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة و
ذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر
لا التى الكاينة لنفى الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قايم
مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند
الى شئ آخر هذا شامل الخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اى بعد دخول لا فخرج به ساير الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان لا يراد نحو فيضرب
لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريفا انما
عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار
لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكره
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا

ظرف ظريف ولا حال لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرف سمي غلام رجل وليكون
مثالا لا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا
تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبره على التقديرين يحملون ما
يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم
ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابوه فيما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا يعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذا لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما قبل

بحث ما ولا المشبهتان بليس

دخولهما

دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو
اي عمل ليس في لا دون ما شاذ اي قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانه
ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد
بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك و
مسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع

هذا باب المنصوبات

او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول
به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات
موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان
ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
يدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل او هو اعم
من ان يكون مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس
المراد به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء
معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء
فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل فعل المذكور

واشتق

او اشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها
ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهته
فهو مفعول مطلق فاذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما
في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق
الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل والنوع ان دل على نوع بعض انواعه والعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد جلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال
جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او
التعدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما

يجب لما ان مثل قعدت جلوسا واما مجيب لبيك نحو انبته الله
نباتا وسيويد تقدير عامل من بابه اى قعدت وجلست
جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير قدوم فخير
اسم تفضيل ومصدر تفيه باعتبار الموصوف او المضاف
اليه لان اسم التفضيل لا يحكم ما اضيف اليه ووجوبا اى
حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا
قياسا لم يعرف فيها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا
اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب لك يا
خيبة ان لم تنل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا ونكرا
اى نكرت نكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا ونكرته نكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل بالالف
نحو حمدا لله ونكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول

للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا معتدا منها اى من
هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثنى
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذف فعله بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى داخل على اسم لا يكون
المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه
لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا
يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع اى المفعول المطلق مكررا
اى في موضع الخبر عن الاسم لا يقبيه وهو عن خبرا عنه فلا
يرد نحو كلت الارغفة كلا وانما جيء بهذا القيد ليدخل
نحو ما وقع لا شتر السير في الوقوع بعد اسم لا
يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى ما انت سيرا وما
انت الا سير البريد اى ما انت سير البريد هذا مثالان
لما وقع مثنى بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
الى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشتبه به فعلى والى ما هو

نحو ما انت الا سيرا اى ما انت سيرا

اى حذف فعله واجبا

ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد
معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول
مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى
بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن
او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اى تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول
وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن
نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا
اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس
من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت

زيد

زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اى بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع لتشبيهه علاجا
بعد جملة هى قوله صوت وهى مشتملة على الاسم بمعنى
المفعول المطلق هو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو مضمر المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات
ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع
مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يحتمل لها اى لهذه الجملة
غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل
له سواه ويسمى هذا النوع من المطلق المفعول تاكيدا
لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد لنفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اى لهذه الجملة يحتمل غيره اى غير المفعول

المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت
ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل فالمؤكد اسم فاعل مفعول مطلق
من حيث اعتباره وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع غيره وعلى هذا
ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذا القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضاف
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع
البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن
مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر

الجملة

مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من
لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى
هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعنيك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم
وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت
زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل
الثلثة فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل
بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه

هذا باب المفعول به

المفعول المطلق

وقع عليه فعل الفاعل وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه فعل الفاعل لكان اخصر
نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا نحو الله اعبد
وجه الحبيب انتهى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم
يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو ان من البر ان
تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به
لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيد لمن
قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء
والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن

امثلة

الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا ما هو لا معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والمواضع الاربعة الثاني من تلك
المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض فانها
نزلت اولا منزلت من له صلاحيت النداء ثم ادخل عليه حرف النداء
وقصد نداءها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء المجرد التفجع لا لشرطية
منزلت المنادى وقصد نداءه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم
فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك تناديه
وكانك تقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف

هذا باب المنادى

اى زور كردن

المفتوح

باب منادى ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا او ها واي والهمزة
واحترز به عن نحو يقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلبة لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض
عن هذا اي يا يوسف فحرف النداء مقدر او للنيابة
اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية
بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او
للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر نحو الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على
انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعوا
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف
النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون
من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس
المنادى احد جزئي الجملة وعند سيبويه جزئي الجملة
اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد ان حرف

النداء

النداء قام مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر
عند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على
الضمة والالف او والتي يرفع به المنادى في غير صورة النداء
والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة معنى لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذا الكاف كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال للمبني على الالف ويا زيدون مثال للمبني على الواو ويخفض

اى ينبغى المنادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخل وقت
الاستغاثة وهى لام التخصيص اذ خلص على المستغاث دلالة
على انه المخصوص من بين امثاله بالدعاء يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس بالمستغاث لو ان احد قال المستغاث يا للمظلوم
اى يا قوم فائدة لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يتعلق الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الخطاب التى
يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطفت الثانى على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه قد كانت مشابهته للحرف فلما
دخل عليه لام الجارة من خواص الاسم قبل دخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب ما هو الاصل قيل قد يخفض المنادى
بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا لله
ويا لله واهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك

مصيبتها بغير سرا وسائها

فلم اهمل المصرح بها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد به اسم فاعل استغيث بالمهدد فاسم مفعول المخصص
فيتقدم منه ويتبرج من الم مخصوصة وكان المتعجب منه بوجه آخر
ذكره المصرح فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا لله او يا
لله واهى ليس الله او واهى المنادى وانما المنادى يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا لله او للدهاء ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر
تماسك ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لاحاق الفها اى
الالف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها واللام
فتح لان الالف يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثرين
تنافر فالجمع الجمع بينهما بمثل يا زيدا بالحاق الالف للوقف
ونصب ما سواها اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المضاف والمعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان يكون معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مبنى
حالة وما سوى المضاف والمعرفة اما ما لا يكون مضافا ولا معرفة وكل

فلم اهمل المصرح بها وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد به اسم فاعل استغيث بالمهدد فاسم مفعول المخصص
فيتقدم منه ويتبرج من الم مخصوصة وكان المتعجب منه بوجه آخر
ذكره المصرح فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا لله او يا
لله واهى ليس الله او واهى المنادى وانما المنادى يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا لله او للدهاء ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على
تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر
تماسك ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لاحاق الفها اى
الالف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها واللام
فتح لان الالف يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثرين
تنافر فالجمع الجمع بينهما بمثل يا زيدا بالحاق الالف للوقف
ونصب ما سواها اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى
المضاف والمعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان يكون معربا قبل دخول حرف النداء لان
علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مبنى
حالة وما سوى المضاف والمعرفة اما ما لا يكون مضافا ولا معرفة وكل

ولا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم
الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا
طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما لا يكون مفردا معرفة
يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا
توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثاني يحتمله ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة والامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا
فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لا عمرو لان المتبوع مبني

فيمكن

هذا باب توابع المنادى

على الفتح

على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم ان يكون مفردة
حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه
مضاف او حكما بان يكون لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما مضافا
انتفت فيهما الاضافة المعنوية والمشبه بالمضاف لانهما
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يذكر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما
هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه
فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في
الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك
وكذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف
بيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف غير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر او المقدر لانه بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب
فيجوز ان يكون تابعا بعد ما بعد لفظه وتنصبا على محله لانه حق
تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون او اجمعين فى التاكيد نحو
يا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثال الاول
الكرام اشهر ويا غلام بشر وبشير فى عطف البيان ويا
زيد والحارث والحارث فى المعطوف فالمنع دخول يا على
والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف فى
المنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان
المعطوف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان
يكون على حالة جاز دخول يا عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهو الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشر
حرف النداء جعلت كالحالة الحاصلة بالمباشرة فصارت رفعا وابو عمرو
ابن علاء النحوى القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويز الرفع فانه رجح المنع فيه تقديرا حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فالحكم للشبيه و
تابع المبنى لمحله ومحله النصب ابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالمحلى فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل فى اختيار الرفع

ابو العباس مثل المبرد

لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه مثل النحو والنحو
فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اى توابع المنادى المبنى على ما يرفع المضافة بالاضافة الحقيقة
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فتنصبها اذا وقعت
توابع اى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد
ويا زيد العالم فى الصفة ويا رجلا يا عبد الله فى عطف البيان
ولا يجئ المعطوف بحرف الممنع دخول يا عليه مضافا لان
اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقة والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل
وهو الممنع دخول يا عليه حكما اى حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذى باشر حرف النداء وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالطوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقلا فى الحقيقة ولا
مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين
او مضافين او مضافا عين للمضاف او نكرتين فالبدل

نسخة الشرح

مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا وجبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من
اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم
لا تكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن
التاء او ملحقا بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن
وبين موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد
الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا
الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من
قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة
وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فحققوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه
مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا

رفعه

من رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل
اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو
يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى المعرب وجواز الوجهين انما تكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع
آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة
للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة

وقولها - ٣ التي في قومي من اجلك يا التي تيمت قلبي لان الامر ليست
عوضا عن محذوف فاولى كانت لان مدار الكلام حكموا عليه
بالشذوذ وفي العلامان في قومي فيا لغلامان اللذان
فر الانتفاء الامر بن كليهما حكموا عليه بانه اشذ شذوذ
ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في كل تركيب
تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وهي الثاني
اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
في الاول النصب فحسب اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة
هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف الذي هو
بقية المذكور وذلك مذهب المبرد والتقدير في اجاز
النصب الفتح مكان الضم على ان يكون في الاصل يا تيما تيم
تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو
ويتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او
مضاف تابع او مجموع وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر وانما سمي عمرا لان بعض
التيمي الذي عمر ان فجوه فقال جرير خطابا لبني تيم

لا تنكحوا

لا تنكحوا عمرا ان يجون فيلئم في سوءة اي فجوة فقال
جرير خطابا لبني تيم مكرر من قبلي يعني من جنايا هم
والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة ان كان قبلها كسرة احترازا عن نحو
يا فتاي مثل يا غلام فتحتها الفتحة يا غلامي وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء باسرع
لتخلص الى المقصود من الكلام مخففا يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وعما اي هذان الوجهان
وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان
في كل منادى هكذا بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء
المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المحذوف
او انقلب فلا يقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا
في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه
الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامه

ويا غلامي ويا غلامه وغلامها فرقوا بين الوقف والوصل
وقالوا اي العرب في محاورتهم يا ابن ويا امي على الوجوه
الاربعة كما يضاف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر نبه
عليها الكوفيون استعمالهم ندائهم في كل امر كما اشار اليها بقوله
يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بدال الياء
بالتاء مفتوحة وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق
حركة الياء وكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا
نحو يا ابت ويا امت لاجل التخفيف لما مر فترك يذكره
للقلة وقالوا يا ابنة ويا امة بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء وفي قالوا يا ابني ويا امتي اخبار عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن
ام ويا ابن عم حاصة هذا الاختصاص بالنظر الى اللام و
العم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن
ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على وجوه الاربعة
مثل يا باغلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء
وسكونها ويا ابن امّ ويا ابن عمّ بحذف الياء والالتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا يا ابن
ويا ابن عم بحذف الالف والالتفاء بالفتحة لكثرة

الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص
النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز
اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعر تضوعت
المسك منها فنشأ ريحها عبقا وقع ضرورة في الطريق الاصل وهو وقوع
غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعر والاعتراض
لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي
آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
الى الحذف في المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى
بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا باسناد الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه
اي شرط ترخيم المنادى على التقديم الاول او الشرط الترخيم
انما كان واقعا في المنادى على التقديم الثاني امور اربعة
تلتقط منها عدة شتى وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا فانه يمكن الحذف فيه الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى لفظ والاسم الثاني
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ في مشعره
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لاجل وسم

بالالف لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوح
بزيادة الالف لان الزيادة ثنائى المحذوف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل فى المنادى عندهم وقع بعض الشيخ فكانه تصرف
فى بعض الناسخين مع ان وجه اشتراطه عندهم حوله
فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف لاحد
الصوت اظهر كالترخيم فلا تناسبه الترخيم للتخفيف وان
لا يكون جملة لان الجملة لم تكن على حرف واحد والشرط الرابع
احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
ثنائيا على ثلثة احرف لا ثانى لها فى العلم او مضافا
او شبيها بالمضاف بالترخيم لكثرة
الاسماء العلم مع انه لشبهه قد يكون فيها ابقى منه دليل على ما الغى
والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية الا
المعربة بلا علة موجبة واما اسم جنسا بناء الثنائى وان لم
يكن على حرف واحد مقتضى للسقوط فليس انا وقع موقعا يكثر فيه
السقوط الحرف الاصلى ولم يبق الا لوابقاء نحو شية وشات
بعد الترخيم عاما فيهما لان بقاءه كان لاجل الترخيم
بل مع انهما كانا ناقصين عن ثلثة احرف الثانى وكلمة آخرها
براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرط

المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه
فالوجه فى ترخيمه انه استوفى المنادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف فقال فان
كان فى آخرها اى آخر المنادى زيادتان كالنون فى حكم الزيادة
الواحدة فى انه لا يزيد نامكا واحتى نحو ثمانية ومرجانة
فان الياء والتوين فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الاخر كما سماء انما جعلنا فعلاء من
الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع
اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عباد
ومروان ان كان فى آخر حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبقيه
الى الكلمة لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لان الالف فى منه الالف التانيث وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيشمل مثل حبلى ومدعوفان الحرف الاخير فيهما
فى حكم الصحيح الاصالة قبله مدة اى الفا او ياء او واوا
ساكنة حركت ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة التى بعدها
تنبيها على الذى بعدها وكثرتها فيخرج منه نحو
مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الالف وان
كان آخر حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف كمنصور

وعمار ومسكين للملازمة لزم مراعاة ذلك في الترخيم فيبنى المنادى المرخم على ما كان يبنى عليه قبل الترخيم على ما قال ابن مالك في باب المعرب والمبني لم يأخذ هذا القيد في قوله ونبنى في حكم الواحدة لان نحو تبون وقلون يرخم بحذف نونه ويبنى على الضم كما يبنى المنادى المفرد العلم فيما بقي بعد الحذف نحو يا حار ويا عام ويا مال في يا حارث ويا عامر ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخرا بالترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء وعلى ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو منقلبة عن الالف بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو منقلبة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كان لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعرابه وتقدير حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كما تقدم في مفرد علم قبل برأسه فيضم ويا ثمو لانه لما جعل ثمو اسما برأسه جعل الواو منقلبة عن الالف بعد ضمة فالحرف قلبت واوا وكسر ما قبلها كما قيل في ادلوج ولو ويا كرو لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب هو غير المنادى يعني يا خاطر في المنادى لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر منها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب وهو اللغو حيث يبكى عليه احد ويعدى على سنن ليعلم الناس ان هو ثم امر عظيم ليعدوا له وفي البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما

الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء وعلى ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو منقلبة عن الالف بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو منقلبة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كان لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعرابه وتقدير حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كما تقدم في مفرد علم قبل برأسه فيضم ويا ثمو لانه لما جعل ثمو اسما برأسه جعل الواو منقلبة عن الالف بعد ضمة فالحرف قلبت واوا وكسر ما قبلها كما قيل في ادلوج ولو ويا كرو لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب هو غير المنادى يعني يا خاطر في المنادى لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر منها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب وهو اللغو حيث يبكى عليه احد ويعدى على سنن ليعلم الناس ان هو ثم امر عظيم ليعدوا له وفي البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما

ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يتكلى عليه النادب والمتفجع عليه
وجود ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمه كالمصيبة
والخيرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحق شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه يا عمراه ومثل يا حسيناه ويا
مصيباه وخص المندوب بوامتنا لأنه عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فاء فانه مشترك بينهما وحكمه أي
حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى أي مثل
حكمه يعني انا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى
فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما
ان كان مفردا عما فتريضم وان كان مضافا أشبها به
ينصب ولا يلزم من ذلك جوازه وقوعه على صورت
أقسام المنادى جميع المنادى لئن طلبت لا يقع نكرة لأنه لا يندب
الا المعرفة فحينئذ لك زيادة الألف وهاء أي آخر المندوب بعد
الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس أي التباس ذلك
اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة
آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلامي جعفر
قلت واغلاماه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام جعفر
واذا اردت ندبة غلام جعفر في طبس قلت واغلاماه لا لتباسه

اصلها

اصلها الضم لأنها هاء الاسم بندبة غلام جعفر في طبس اثنين
وجاز ذلك الهاء أي الحاقي هذه المدة في حال الوقف ليبينها
ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم
المعرف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب
بعد فتح ندبته والمتفجع عليه فلا يقال واجلاه اذ
لا يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاصا انتقل الذهن اليه
ويعذر به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الألف صفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل
وازيداه الطويل لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لأنه جيء به لتمام المضاف فهو
كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء به بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنينا
والجود مثل وازيداه الطويل لأنه خلاف ليونس فانه
يجوز الحاق الألف بآخر الصفة فاتة اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انفصل من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه لأنه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما
بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا

ضاع لم قدحان فقالوا اجتنى الشاء متنشاه والجمزى القدح
ويجوز القيام قريبا حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم تعرف مثل يا بعلا لان نداه لم يكن
سببا نداء العلم فلو حذف مع حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم الجنس والمستغاث
والمندوب اجعل مع اسم الاشارة ولانه المطلوب فيها
مدا الصوت والحذف ينافيه فبقي ما عداها من المعارف التي
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض
عن هذا اى يا يوسف ولفظا اى اذا وصف بذا اللام
ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام
نحو ايها هذا الرجل اى يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف في
ايها لئلا يتغير ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات
نحو الذي والتي وامثالهما فتذ نداؤها
نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس

في اصبح ليل اى يا صبح جئ يا ليل وحذف حرف النداء من الليل
مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين اله عنها
وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قال شخص وقع في الفعل على
نائم متملق فحقره وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وتاقي اطرق كرا اى يا
كروان فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هو ترخيم بعيد وبه اكرها
يقولون اطرق اطرق كرى ان النعام قد رفي القرى فيسكنوه
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد
اصطيد وحل الى القرى فانت ايضا فعل يحذف المنادى
لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على ان حرف
تنبيه و يا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان اصله المضارع
ادغمت نونه في اللام ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى فقد
علم الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط

هذا باب ما اضمر عامله

واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه
ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا
به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو
زيدا عمرو ضربه زيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او
فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عنها بالعمل فى ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا
بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه
اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو
الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته

فى زيد

فى زيد ليس بمجرد ذلك الاشتغال بضميره فان عمل المعنى الابتداء
فيه رفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية
خرج كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير
باقسامه الثلاثة واحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى
ترتيبها ح تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه زيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسب بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ
على الشئ يلزم ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد فى هذه

الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر
الناصب في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت
زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادف اعني
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزم اعني ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانت سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزم اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان
الاضمار على شرائط التفسير اما المختار او الواجب فيه التوقف
او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء
او يرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع
يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له
صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب
قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته
او عند وجود القرينة مرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب
الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون

الفعل

الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة
اما قرينة الرفع وهي اقوى منها لانها لا يقع بعدها غالبا الا
المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها تائدة بالسلامة عن الحذف ايضا وانما
قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما
زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع
غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه
من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور
بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة الفعلية
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين
نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا

وان ولیس الم ولم ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع
ولا يقدر معمولها لظهوره في النفي فلا يقع الاسم المذكور
بعدها ولن ولا انها لم تذكر بدون معمولها نحو ما زيداً
اضرب بتقدير لا زيداً اضرب به ولا عمراً لن يدا ضرب بتقدير لا
ناويا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيداً اضربت وانما قدر
حرف الاستفهام لان ترجيحنا ان الرفع في الاسم الاستفهام نحو
من الرجل رأيته ولم يقل هذه الاستفهام ليشتمل مثل هل
زيداً ضربته فانه يجوز وان استحسن النحاة الا قتضاء هل
لفظ الفعل لانه يحذف قد في الاصل فلا يكون فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الذي لا يقع الجازاة الا في الزمان نحو انا عبد الله
تلقاه فاكرمه وبعد حيث الذي لا يقع الا في المكان نحو حيثما زيداً تجده
فاكرمه فيما قبل الامر والنهي بعض موضع وقوع الاسم المذكور
قبل الامر والنهي مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما
اخترنا هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في
الاسم المذكور انها اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي موضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصبت الاسم المذكور
وقع فيها الفعل تقديراً الا فلا وكذلك يختار النصب

في الا

في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو
مفسر في حال النصب لكون الاسم من حيث هو مفسر في هذا الحال
بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم مع التجرد
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع فقد المعنى المقصود فالالتباس انما هو
بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لا بينه بوصفية التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتمل
حملها معا مثل قولهم آتاكي شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبره لم يكن موافقا للنصب في ادائه المقصود لكن يحتمل
ان يتسع بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبره وهو خلاف
المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق فان تقدير
الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى وهو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامر
فيما ذكر اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كلا واحد منهما
الا انهما وقعت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او
رأيته وغوث الكتاب الا ترى ان يصح العطف على الفعلية لعدم

الفهمي اي فستوى الامران فيها اذا عطفت الجملة التي وقع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون
تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي
النصب تكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت الملائمة عند الحذف مرجحة للرفع قلت هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت الاتفاق ون في القرب والبعد بينهما
اذ الكبرى ايضا قريبة منقطع لنا عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب وجب النصب
اي نصب الاسم المذكور بعد حرف شرط والمراد بهما
انا وثم فان اتى بهما او كانت من حروف الشرط كما سبق
من اعتبار الشارح عليه الطلب واشتراك النصب مع الطلب كذا
يجب نصبه بعد حرف التحضيض هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل
لفظا او تقديرا كقولك ان زيدا ضربته ضربك مثال الحرف
الشرط والا زيدا ضربته مثال الحرف التحضيض وليس
مثل ان زيدا ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة

التفسير

التفسير فان زيدا فيه وان امكن ان يظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير فالمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يضعف بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه
انه اسم بعده فعل او منفعل عنه بضمير لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب بل الاصل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا اخصاص للمناسب
حتى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يأتي ابن
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون التقدير هو زيدا يأتي ابنه
او اذهب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد
قلنا المراد بالمناسب ما يراد في الفعل المذكور او يلابسه
مع اتحاد ما اسند اليه الفعل او اتحاد في ذكر يته مفقودا
كان الامر كذلك في الرفع احد فرفع زيد في المثال المذكور
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما اختير
فيه النصب وكذا اي مثل ان زيدا ذهب به قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل عنه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكراع الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكل صغيرة وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين في صحايف
اعمالهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على
انه خبر المبتدا تقديره وكل شيء هو مفعول لهم ثابت في
الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا ان كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة

عن بعضهم

عن بعضهم فالظاهر النحات الى ان تمحلوا اخراجه عن القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على المختار واشار المص الى
تمحلوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما الفاء فيه مرتبطة معنى الشرط عند المبرد لكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى
الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط وخبر المبتدا
كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية
الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية
جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زايدة وللتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ابطل فهي
تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط

محذوف

او جعل الآية جملتين فتعين الرفع الرابع من تلك الاربع
التي وجب حذف ناصبه لمفعول به فيها التحذير وانما تحويف
شيء من شيء وتبعد منه وفي الاصطلاح النحاة معمول اي
اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي
حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون منصوبا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا لاجله اي لما بعده اي لما بعد ذلك المعمول
او ذكر المحذر منه على صيغة المجهول عطفا على حذر
او ذكر المقدر فان قلت فعل هذا الابد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق اذكر
كذا الا يتم وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى
المعمول اشعارا بان المحذر منه المحذر منه مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذا ان مثال الاول نوعه
التحذير ومعناه انفك عن الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن الاسد فالاول امر بالبعد والثاني نهي بالعدو وبعد حذف
الامر عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
او الحال فان المراد من بعدك الاسد او الحذف من نفسك
تحذيرها منها والطريق الطريق

مثال

هذا باب التحذير
ويجب حذف الفعل
فيه لقيام قرينة
وهو في اللغة

مثال النوع الثاني تحذيرا اي اتق الطريق والمخفي عليك ان
تقدير اتقي في اول النوعين غير جائز لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فيقتضي ان يقدر فيه مثل بعدك ونحوه وتقدير بعد
في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده فالاتقاء يقال بتقدير بعد او اتق
ونحوهما فيقدر مثل بعدك في جميع امثلة النوع الاول وفي
بعض امثلة النوع الثاني في مثل نفسك نفسك لان المعنى بعد
نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتقاء في بعضها
كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن
النوعين فيقتضي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتابع خارجة عن المحذور
بدليل ذكرها فيه وتقول في قسمي النوع الاول اياك من
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وان تحذف كنت تقول
اياك واياك ان تحذف وتقول في المثال الاخير واياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف فلان حذف الجار عن ان
وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من في الاسد الصريحة لم يسمع وشذوذه مع غيبة ان
وان فان قلت فليكن بتقدير الكاف فلم يجب قلنا في حذف

العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان
شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا وقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء
الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل
فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله مذكور
خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب
فانه وان صدق عليه انه كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه غير مذكور
لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال
منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح تصوير المعرف وقوله

هذا باب مفعول فيه

ليس

تسبيح

توضيح

من زمان

من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو
اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور
بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول
به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط
نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على زمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا
اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل
تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما

ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما
في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي الابهام عند
ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما و
في بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم
من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في
الاستعمال لا لابهامه على الاصح اما على المذهب الاصح فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم
بدون الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى خاص بوقوعه
مفعول

لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا عليه صح

وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار صح

يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا
في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى دار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على
الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمل دخلت مع في
نحو في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في نقل عن سيبويه دخلت
ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر
بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في
المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا
او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكورا اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت
تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز

هذا باب مفعول له

عن نحو اجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه
وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت
زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب
الذى هو فيه ويرد نحو اجبني التاديب الذى ضربت
لاجله اللهم الا ان يراد بذكر معه ايراده معه للعمل
فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما
فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا
لا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق بخلاف
ظاهر الزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين
المذكورين اوقدرا بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ويرد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع
بنوع المتحد فى حقيقة الى بتاء الى صحة تاويل الحال

بالظرف

بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الت
كوبا من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط
انتصاب المفعول له الشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن و
الاكرام فى قولك جئتك للسمن والاكرام الزائر عنده
مفعول له على تاويل حتى وهذا كما قال
فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم تقديرا للام لانها ان اظهرت تجر المجرد
عن اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا يعدلون
عنها الى اما لبا او فى ومع انها من دونها مفعول له كقوله
نعم خاشعا قصدت غير مشية الذئب وقوله نعم فينظم من
الذين هادوا وآخر منا قوله عليه السلام ان امرأة دخلت
النار فى هرة اى لاجلها وان كان تقديرا للام عبارة
عن حذفها من اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل
فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط
بل الحاجة اليه انما تكون فى حذفها من اللفظ لهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى
تقديرا للام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان
المفعول له اخص اى اذا كان عينا نحو جئتك للسمن

الفاعل

الفعل المعلل نيابة عن المفعول له اعني اتحد فاعله احترازا عما اذا كان فعلا
لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنة له اعني للفعل المذكور
في الوجود بان يتحد زمانا او وجودي نحو ضربته تاديبا
او زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا منافاة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعض من زمان
وجود بعض الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين
الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض
زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما
لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمك غدا لوعدك
بذلك امس وانما اشترطت هذه الشرائط لان بهذه الشرائط
يشبه المصدر فتعلق الفعل بلا واسطة وتعلق المصدر
بخلافه فما اختل شيء منها لم يكن المفعول معه اي الذي فعل
لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كاسند الى الجار
والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع

هذا الى مفعول معه

الى اللام واحترز عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى اللام المنصوب وذكر منصوبا جريا على ما هو عليه الظرف
في الاكثر والا فهو في قوله نعم لعمر نقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا اي شريف جدا
وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان فان مفعول علم لم يسم فاعله الضمير الراجع الى
مصدر اي حيل لحيلولة لان بين اللزوم فيه الايقاع
مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل مصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر
والضمير المجرور الموصول المذكور بعد الواو احترازا عن
المذكور بعد عين الفاء المصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبته معمول فعلها فاد تيانها سواء كان في
ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك كل اخ همه وسواء كان ذلك الفعل لفظيا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا اي معنويا نحو
عالكت زيدا اي ما تضع المراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت ونيدا

او مكان ولحد نحو قمت اليوم او فيه او لبيضته فلا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها
لا تدل الا على مشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول
معه الفعل او معنى وبتوسط الواو التي بمعناه وانها
وضعوا الواو موضوع مع لكونها اخصر واصلي واو
العطف التي فيها معنى الجمع فناسب المعية فاكتفى اي وجد
الفعل اي ما يدل على الحدث فيع الفعل واسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجانا اي لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا
لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على
المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف
وزيدا بالنصب على المفعولية ان لم يجز العطف بل امتنع تعين
النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفصلة
لاتصاله المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي
امرا معنويا مستفادا من اللفظ وجانا اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بل الحاجة
مع جواز آخر وهو العطف نحو انا زيد وعمرو والا اي

وان لم

هذا باب الحال

ولم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث وجب سواء
نحو ما انت وزيدا وشأنك وعمرا وآنا امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور وبالاضافة الجار غير جائز ولم يجز
عطف عمرو على التاء الظاهر المستتر لانه على شأنهما لانه على شأن
احدهما ونفس الآخر وانما حكما بمعنوية الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يئول فمعنى ما شأنك وزيدا
ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ومعنى ما شأن زيد وعمرو
وما تصنع زيدا وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في المنصوبات بها وهو ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به
اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبقيد كون
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وما اضافتها الى الفاعل
او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحينية
يخرج صفة الفاعل المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول و
هذا التقييد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل
ضرب زيد عمرا وكبر لفظا او معنى اي سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي

لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام و منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
حقيقة يفهم من نحو الكلام سواء كان ملفوظا كما او حكما او معنى اى
معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
معنى يفهم من نحو الكلام لا باعتبار اللفظ و منطوقه و الا
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل
فيه الحال عن المفعول معه كلون زيد فى مجئ الفاعل او المفعول به
و كذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بعض
احداث الضرب شديدا و كذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا كما يجئ حذف فدوقيام المضاف
ابراهيم اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة حنيفا
و ان يكل لحم اخيه ميتا فانه يجئ ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا و ان يكل اخاه مقام يكل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا و هو جثة المضاف اليه فكان
الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف و ان لم يجئ فيما مر
كما فى قوله تعالى ان ربى هو لا اله الا هو مقطوع معجبين فقوله
حال عن هو لا باعتبار ان الكاف فى المضاف اليه جثة
فان ربا لم يتحقق اصلا و ان تحقق فانما يتحقق مفعولا لم يتم فاعلا و لو قدر

تبيين

مأتيين بصيغة الماضى المعلوم من باب التفعيل او تبيين على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل و حمل الباء متعلقا
به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه و المفعول
المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
الا ترى دخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا
قائما فان مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء و التكلم
و مفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام و منطوقه
من غير اعتبار معنى خارج و هما ملفوظان حقيقة و زيد
فى الثانى فى مثال اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام و
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه و الضمير المستكن
ملفوظ حكما و هذا مثال للمعنوى لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ الكلام و منطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا و لا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم
الكلام اشيرا و انبه و يصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعول
انما هى باعتبار معنى اشيرا و انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعقل لصحة وقوع القائم حالا فهو معنوى

به ههنا نفس الجملة بعضها في بعض او المعنى على ما تقدم مثل
نقض الدخال ومررت به وحده وهو مثل فعلته لاجل الخير
اصل على وجه الخصوص مثل فعلته جهدك وطاقتك مؤول بالنكرة فلا
يرد نقضا على ما عدة اشتراطه كونها نكرة وتاويلها على وجهين
احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعرك العراك و
ينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية
وقعت حالا لكونها في معنى المصدر المنصوب على المصدرية وثانيهما
انها اسماء في موضوعة موضع المشتقات اى متعركة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة
كما حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة هو بينها وبين
معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى
تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها
في المعنى المبتدأ والخبر لئلا يلتبس بالصفة في النصب
نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت على سبيل
المواضع وان لم يلتبس بالصفة طردا للباب ولا
اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما الخ وقاعدا على العامل

المعنوى

المعنوى وقد عرفت فيما مثل زيد قائما الخ وقاعدا على العامل
مثل العامل المعنوى وان ما هو مشتق بالفعل او اسم الفاعل
مثل ضارب وما يشبههما اعني الجار والمجرور وما خارج عنهما داخل
في الفعل او شبهه فعاملها المعنى الكلي ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف فانه يجوز فيما اذا كان العا
ظرفا او شبهه فانه فيه خلاف فسيبويه لا يجوزه اصلا
نظرا الى ضعف الظرف في العمل وسكت الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار اما مع تاخير المبتدأ
عن الحال فاتفاقي نحو قائما في الدار زيد وفي المفصل في قائما زيد في
الدار وجهان اما ان يكون زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه
وان الحال وان كان مشابها للظرف فيما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف قد تقدم على عامله المعنوى لتوسعهم في الظرف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوى اما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوى نحو هو الظ
سار اليوم فيها الا هو الاستمرار الذاتي لا غير وكذا لا يتقدم
الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالا
لم يتقدم الحال عليه نحو جاءني غير راكب الثياب ضارب بكر

زيد ذاهبا لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا او اذا كان بسرا وتمرا في الجر فقيد
خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه
للعلة المذكورة وهو المختار عندنا لما مر ولهذا قال على الآية
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر كالفعل كالجزء والتضعيف فكما لا يتقدم
الفعل وبعض حروفه فكذا ما نقلت ذهب اليه بعضهم فكذلك
قلت اذهبت اليه هذا فالجار وهو ذهب الخ حقيقة ليس
بمجرد تكرار واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بانه ليجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء بالمعنى لغة وبعضهم يجعله صفة المصدر اي
ارسالا كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية
والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء
كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل به وهذا مذهب الجمهور الا ان حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا
ان الاغلب في الحال الاشتقاق ممثل بسرا وطبقا في قولهم هذا
بسرا

لعله اما ارسلناك الا كافة للناس او حال كونك كافة للناس

وقيل اي معما التعليل

٢ معنوي

اي على ما ارسلناك الا كافة للناس

لكاف الناس من غير التاء

وان تكلف الخ

الكتابين وهو قول

بسرا وهو ما فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
صرفة فهو مع كونه جامدا في حال ان الحال انما تجيء على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالبسر او
الرطب بالمتصف من البسرية والرطوبة كما عليه بسرا او رطبا
انتهى عليه ما عليه
وفي بسرا ايضا عند صفيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالا او باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كلا منهما متعلقه فالبسرية تعلقت
بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل عليه الرطبية واما
لم تكن مقيدة فيه الا بعد اضمار في الطب للتذكير لما في التمر
بالنسبة الى المظهر كالعلم اقيم المظهر مقام واو
جبوا ان يليه والتذكيرية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما
الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما
لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فالاولى ههنا ان يقال
ان لم يصح زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم
الى ان العامل في البسر اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة اليبسية لانه يصح حيث
وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة
تنحلي بتمر اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها
على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن
يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة لان الحال بمنزلة
الصفة والكذب الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه
والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها عليه شيء فلما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطتها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية
متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة
نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الرابطة في اول
الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم
الطويلة

بين الماء

بين الماء والطين وهذا اي الرابط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المستقلة واما في المؤكدة فلا يجوز
الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او
بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في
الابتداء فلا يدل على الرابط في اول الامر نحو كلمته فوه
الى في فلا بد من الواو على ان يصح والمضارع المثبت اي
الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل
المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما
اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي نحو جاءني او
الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما
وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم فوت
استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما
يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد

قد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج
غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظ قد المقرب زمان
الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها
على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى
يصير به اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يوجبون قد لا ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ
نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله
تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم
بقوله ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع
فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام
قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر

او التهيؤ له

او التهيؤ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
وقوله مهديا صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في
بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا وهي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه
بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى وصرت منه على
يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته
اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان
يجيء عطوفا وشرطها اي شرط وجوب عاملها ان تكون مقررة اي
مؤكدة مضمون جملة احترز به عن عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى قائما بالقسط ارسلناك للناس رسولا
فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت جملة
فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف

هذا باب التمييز

في قوله قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً
نحو الله شاهد قائماً بالقسط والتمييز ما اي الاسم الذي يرفع
الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد المعين
المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً
لكن المطلق منصرف الى الكامل هو الوضعي واحترز به عن نحو
رأيت عيناً جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله
عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال
باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع
لمفهوم كلي شرط استعماله في جزئياته او كل جزئي جزئي منه
ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في كل واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل
فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع او المستعمل فيه

فتوصيفه

فتوصيفه بهذا الرجل يرفع الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع للوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وقع الرطل مثلاً لنصف من فلا شك
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع
وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل
او الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي ام مكي فانه اذا اريد رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتاً
يرفع الابهام المستقر من الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان
للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً

والمقدرة نحو طاب زيد نفساً فانتر في قوت قولك طاب شئ منسوب
الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول
اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار اى صفة المفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف
به قدره وبيانا غالبا اى في غالب المواد والتي هي اى رفع
الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار ما يتحقق في ضمن
عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه
في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اى غير العدد
كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن نحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا
وكالقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذا القسم هو المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا
المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمكيل لا غير
وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لان الاتكال على نظره
التنبيه على بيان ما يتميز به المفرد وهو التنوين في رطل

زيتا
او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يتوف اقسام المقادير وذكر بعضها وعرف تمام الاسم ان يكون على حالة
فيكون الاضافة معها والاسم حتى الاضافة مع التنوين ونون التثنية
ويجمع ذلك الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاتم الاسم
بهذه الاشياء تشبيها بالفعل اذ تم بالفاعل وعادته كذلك فيشابه
التمييز الذي بعده للفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان للفعول يقع بعد تمام الكلام في غير ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء اقيمت مقام الفاعل لكونها اخر الاسم كما كان الفاعل
مقيما بالفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم ولا يضاف معها لا ينتصب التمييز ضرورة لا يقال ضرب
الرجل خلقا في غير ذا التمييز وان كان الاسم تاما متى لم يجمعوا ان كان
ذا التمييز جنسا وهو ليشابه اخوانه ويقع بجمع لسلامة على القليل و
والكثير فلحاجة الى تثنيته وجمعه كالمادة تم والزيد والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى عافوق التنوع
الواحد فيشمل التثنى ايضا لان الدال لفظ الجنس مفيد
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل في تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد

ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بالانواع حصص الجنس سواء
كانت بالخصوصيات الكمية او التشخصية ويجمع اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره
اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان
اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى
ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة
المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو
رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان
يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا
بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
فلا يلزم المضاف مرة اخرى واما في نون الجمع فلانه
جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشري
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى
التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم
مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين

رمضان

رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز
لزم الالتباس في بعض الصور اذ اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا على قلة
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف
على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد
ولا وزن ولا نوع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير
المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المشابهة الثاني والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم
الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في

جملة او مضافا اى ما شابهها عطفا على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مخضرة عشبا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو لله در اعجبني طيبا اى وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيدا رجلا نحو طاب زيد نفسا فاشتمل
الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا فاشتمل
ما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
والمتعلق وحينئذ لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذا ان المثال الاول فقط او بعد امثلة كما قال الصاحب
زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوه وما بعده عطف
عطف على نفسا وابا فحسب المعنى ناظر الى كل من المثالين
المذكورين اى غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
او بعد كل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمس
امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والاب
عين غير اضافي وهو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي
والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق الشمس
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل الخ اعجبني طيبها نفسا وتركه لانه اظهر التمييز

والاشتقاق به وابا وابوة وما بعده عطف على او بعد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله وللكثرة فانه اشارة الى
ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وغير مشتقة او بعد صاحب
المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الغرض فيه بيان
كمية مجمله رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اذا ما ينبغي على
ان يصلح ان يكون تمييزا صالحا نسبة على ان يكون التمييز معينا
معلوما والاجود ان يكون في نسبة الذات اليه والذات في الاصل
اللبن وفيه خبر كذبي للعرب فاريد به الخير اى لله خيره
فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
من التفرس ثم ان كان اى التمييز بعدما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله الى المنتصب عنه
والى ضميره اطلاقا فيعليه والتعبير به عنه جائز ان
يكون ذلك التمييز نادرة اى المنتصب عنه بان يكون
تمييزا يرفع الابهام عنه ونادرة والمتعلق بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرايين
والاحوال مثل ابا في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يجعل

عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب
زيد ابوة وعلما دارا فان هذه الاسماء ليست نصا في
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي
لمتعلق زيد وهو الذات المقدر اعني الشيء المنسوب
اي التمييز الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
فيما يتعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز و
تثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا او الزيدان ابوين والزيدون اباء
او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت
ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له
او طاب زيد اباء واذا اردت اباء واجدادا له فعلى
كل من واحد التقديرين اذا قصد وحدة التمييز او رد

مفردا

مفردا او اذا قصد تثنيته او رد تثنيته واذا قصد جمعيته او رد
جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل ان
يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على الكثير والقليل فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس
الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من
تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علما
اذا اريد ان متعلق الطيب من كل الزيدين او الزيدين
نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل درة فارسا لله
او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في
الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة يستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيد
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا
وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة

ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد
المطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو
طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيها نحو الله دره من فارس وقولهم
خر من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ
قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي
درهما عشرون ولا زيتا رطلا لان عامله ح اسم جامد
ضعيف العمل لمشابهة الفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان
لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح
او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه

نحو طاب

نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
متعديا نحو امتلا الاناء ماء اي ملا الماء والفاعل لا
يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث
وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان
المتكلم لما اقصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا جرم
ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلا ماء الاناء فالماء فاعل
معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد
وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز
في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد
تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل

والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق
حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث
الضمير في تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن
نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه
اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل
ان يجعل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه
بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس
اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا
الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه
الى قسمين معرفا كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال متصل او منقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم

هذا باب المستثنى

الذي

الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاء احد الا زيدا بالا غير
الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد
وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى
جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما
عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم
يعرفه على حدة ردما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة
قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا

في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه ح ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
مستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما
عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان
المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا

نحو

نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في الاكثر اللغات وهي لغات
اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون وفي اكثر هذا اللغات فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغات الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبلها اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم
الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمة الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد
خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا من عدا مصدر عدوا اي اذا جاوز مثل جاءني القوم
عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن في
نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ويجلس
ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن و

الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر
الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض متعلقات المستثنى
منه والتقدير جاء القوم عدا وخلا مجيئهم اي الجائين منهم
او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قد يكونان اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هي في الاكثر الاستعمال لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر الا ان النصب
بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا
عمرا وتقديره خلوا زيدا وعدوا عمرا وايا النصب
اذا كان ما خلا وما عدا على الظرفية بتقدير مضاف اي
وقت خلوهم او مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اي جاءوا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وروي عن الاخفش انه

اجاز

اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت
عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا
وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او
الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل
النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها
قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في
المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا
عما اذا وقع ان كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل
عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر
والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم

يذكر المستثنى فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد
علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على الا
ستثناء اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق
الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو
بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير
مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل من المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ
له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان

المستثنى

المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد
فائدة تامة صحيحة مثل ما اكرمني الا زيد اذ يصح ان يكون لا يكرم
المتكلم احد الا زيدا بخلاف اكرمني الا زيد اذ لا يصح ان يكرم
كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين فيدخل
فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي اوقعت
القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل
ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
مستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الا
سبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد
بان تخصيص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين

انه كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فيما ذكر
كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استفادة المعنى على العموم حتى لو نفى عكس لان اثبات
جميع افراد الجنس في اثبات وتعلق الفعل بها وفي النفي
اياها كذلك كما يقال في المثال المذكور وبان الفرق بينما قولك
قرأت الا يوم كذا وضربت بني الا زيدا ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع هو
وحوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قدر
في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما
قيل من ضرب تلك من القوم اي من القوم الداخل فيهم
زيد فقلت ضربت بني الا زيدا فالظاهر ان ذلك انما يكفي
يستفيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب والغالب فيه عدم استفادة المعنى ومن
ثم اي من اجل ان المعنى لا يكون في الموجب الا ان
يستقيم المعنى لم يجز مثل ما ان زيدا الا على اذ معنى
مثل ثبت لان نفي النفي اثبات يكون المعنى كان زيدا
وانما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم

ويكثر ويغلب
وانما اشترط الحنفية
تعلق بها او مخالفته
واحد ايا كان ذلك
يتعلق صح

وقال الترمذي يمكن ان يحمل الصفات على ما يليق بكون ان يكون زيد عليما
مما لا يناقض ويستثنى من جملتها العلم ان يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان لا يعلم فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقدير بن يندرج في صورة استفادة
المعنى ولا يخفى على المنصف ان تمكن خلافه التاويل ان احتاج
جميع المواضع الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستفادة المعنى
كما يقال مثلا ما قام القوم كذا وضربت بني الا زيدا لم يدل كل من يتصور منه
الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في قلة المضروبين
على ضربك وان نصبه البدل من حيث حمل على اللفظ اي
لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه
لا على اللفظ عملا بالمختار عند الامكان مثل ما جاءني
من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع محل
احد الا مجرور على المحمول على اللفظ ومثل لا احد فيها اي
في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا لفظه و
مثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء
مرفوع محمول على محل شيء لا منصوب على اللفظ وقوله
لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو
صفة شيء المستثنى قيل انما هو وصف به للدلالة على

استثناء الشيء من نقيضه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا
اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وجعل المستثنى
بما لا يزيد عليه صفة لكان ادق في الوصف واتم تحقيقا لبدلية
على اللفظ في صورة الاول لان من الاستغراق فيتم الاتصال
بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على
اللفظ وقيل ما جاءني احد الا زيد بالجر كما في قولك
جاءني من رجل فلم يوجد زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورة يس الاخير يس لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل الا احد فيها الا عمرا بالنصب لكان فتحة ر شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها جعلت لكلمة لا فيكون النصب الحاصل
بالعامل فلا يكون من تعدد البدل الحقيقة اذ على كل فعمل
فيه هذا العمل وكذا في قولهم ما زيد شيئا الا شيء لو جعل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا يكون من تعدد البدل لان
تعمل فيهما عاملا واحدا لا تقدرا ولا حقيقة فانه لم يكن البدل الا
بتكرير العامل او حكما فالنفي بدخوله على المبدل منه
واعتبر شيئا يحكمه اليه فائدة في قوة التعدد بحال البدل من الكل

عليه

على ليس في المستثنى المحمول على البدل بعضا اي بعد الاثبات
بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا
على النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ما ليس
لصورة ليس لا بد ان يحمل على اللفظ حمل على المحل فمجرور
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء شيء
على انه محمول على محل شيء وهو النصب بالخبرية فان
قلت لا بد في هذا المثال محلا ان من الاعراب محل
قريب وهو المجتهد بحكم الاقرب ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء
فلم اعتبر واحدا على محله البعيد لا القريب قلت
لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد
انتفى بالا الخلاف في محله البعيد فانه لا دخل لعمل فيه
حتى في ليس زيد شيئا الا شيء مع انها انتفى النفي فيه
ايضا بالا لانها اي ليس حملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لانتفاء
معنى النفي عليها فافهم الا ترى اي ليس لاجله اي لاجل
ذلك انما وهو الفعلية ومن ثمة اي من اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالنصب
على انها وان انتفى نفيها بالا بقيت فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما بالرفع على انها باعمال ما في قائما لان علتها فيها انما هو النفي وقد

انتقض بالا والمستثنى محفوظا اى مجرورا بعد غير وسوى
كسر اميم او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد
كلو لم مضافا اليه وبعدا حاشا فى الاكثر كلو نها حروف جر فى الاكثر
استعمال اتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها افعل منعد
فاعل مضمر وضعفها بان تلك المستثنى عنها نسيا المستثنى منه
نحو ضربا القوم عمرا وحاشا زيدا اى تجنبا الله عن ضرب عمرو
واعلم ان غير فيراى فى الاستثناء اشتراط الصفة ان هو جب بالفتح
موصوف فيكون اعرابه المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما
سبق فكان ذكرها لتجريد المستثنى للاضافة فتنقل اعرابه اليه
وغيرا اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على انات بمعنى
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فى الاصل فيها ان تقع صفة
تقول جاءنى رجل غير زيد واستعملت على هذا الوجه كثيرة فى كلام
العرب لكنها حملت على الا فاستعملت مثلها فى الاستثناء مع
خلاف فى الاصل لذلك لانها تشترك مع منها فى مغايرة ما بعدها لما
قبلها وحملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا يحملا
عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا نا بمعنى مع اى واقعة
بعد متعدد توجب ان يكون موصوفها مذكورا لا محذوفا
فلا يكون مقدرا نحو غير مثل جاءنى غير زيد وبعد مذكور
مذكور يكون متعدد المتوافق حالها صفة حالها الا فى

الاستثناء انه لا بد فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا
تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم وبعض وان
يكون مستثنى فدخل فيه ما جاءنى رجل الا زيد منكورا اى
منكرا لا يعرف بالا الا حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير
ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الا
ستثناء المتصل او علم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع
غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس الذى المستثنى
نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض منهم يعلم العدد
نحو له على عشرة دراهم او عشرة وانما اشترط ان
يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين
لدخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل
رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار الى
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الا
ستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا

فقيدنا وبقولنا غالبا لانه قد يتعدد الاستثناء في المحصور
نحو ما جاءني من رجل الا زيد وقد يتعدد مع غير المحصور
نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما
كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
دلالة الترفيهما على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
اي غير تناسق الانتظام فالا في الآية صفة لانها قابعة
لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعدد الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة يقيني فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنه الله وهذا لا ثبت واحدا منهما تعين
ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله حتى يصح
اذ كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما
آلهة غير الله وان لم يكن فيهما آلهة غير الله كيف
لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وفيه حمل الا على غير في غير ايجاب اي غير جمع منكور غير

محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا
الصفة مع صحة الاستثناء قال يونس في قولك ما اتاني احد
الا زيد ان يكون الا زيد صفة عنده وعليه اكثر المتاخرين
يقول الخ مفرقة احد لان ابيك الا الفرقدان الفرقدان
صفة لكل اخ لا استثناء محمولا لو جب ان يقول الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف كلام سيبويه على الشذوذ قال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكذا لافادة الشمول
فقطعنا نسبها الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعرب سيبويه وسواء النصب على الظرفية اي بناء
على ظنهم انها لانك اذا قلت جاء القوم سواك وسواءك زيد
فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه
فيها عنده لازم الظرفية ويد وعند الكوفيين يجوز خروجها
عن الظرفية والتصرف فيها فعلى هذا وجر الخبيث
مستكين يقول الشاعر فلم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا ونحن الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية
ابقوه نصبا مستكنا كالمضمر فيقولون جاءني سواءك وفي
الدار سواءك ومثل هذا في استكنان الرفع في ما غلب انتصابه

على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
وستعرف في قسم الفعل انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى بعد
دخول كان او احد من اخواتها والمراد بعد دخولها على المسند
لدخولها ان يكون اسنادها الى اسمها واقعا بعد دخولها على
اسمها وخبرها فلا يشكل بان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر والاسناد الوقوعي بين اجزاء الخبر المقدم على
تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيدا يضرب ابوه والا عمل كان زيدا ابوه قائما لان
يقال يصدق على ما يضرب فيه قائم في هذين المثالين المعرف
وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها وجودها للمعنى فيما وبرت عليه كما
سبق الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان قائما واخواتها
اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا من اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكن يتقدم
على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك انما كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا
نحو كان المنطلق زيد كان هذا زيدا بخلاف المبتدا والخبر

فان الاعراب

فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من
قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر
نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عاملها اى عامل خبر كان
وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذا لا
فعال الناقصة وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر وهو في مثلها اى مثل هذه العبارة وهي ان يحكى
بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم ابتدا او جزء منصب الاول
ورافع الثاني وهو قولهما اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير ونصبهما على ان خبر كان خير كما في قولهما ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما على ان خير فخير
اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوله الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى
حذف كان ويبقى اسمها وخبرها ان وقع بعد ان شرطية
نحو ان خيرا فخير اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا
ان قلت لم لا يجوز ان كنت منطلقا انطلقت اى ان كنت منطلقا
انطلقت والجزاء انما يجب ان كان جملة قلت اللام فيما ذكرت
ان قلت لم لا يجوز ان كنت منطلقا انطلقت اى ان كنت منطلقا
انطلقت والجزاء انما يجب ان كان جملة قلت اللام فيما ذكرت
ان قلت لم لا يجوز ان كنت منطلقا انطلقت اى ان كنت منطلقا
انطلقت والجزاء انما يجب ان كان جملة قلت اللام فيما ذكرت

استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما
يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد
دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين
ذلك الاسم المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على
سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او
شبيها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية
للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التأثير
مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة فيكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له مثل قول السائل
اني الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو
قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا

جواب

جواب سؤال مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع و
والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير منكر فاجاب
عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي
حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتأويله بتفصيل الحق والباطل لاشتهاره
رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا يفصل لها ويقوي
هذا التأويل ايراد حسن بحذف الام لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما ذكرت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا
فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس و
لا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها
محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
الثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله

وأما في الأول فإن لا الأولى لنفي الجنس أما نصب الثاني فلأن
لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على
الأول فيكون منصوبا محلا على الفظم لمشابهته حركته
الإعراب ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل
واحد منهما خبر على حدة والثالث في الأول ورفع الثاني
فعلى لا حول ولا قوة إلا بالله أما في الأول فلأن الأول
الأول لنفي الجنس وأما رفع الثاني فلأن لا المزيدة والثاني معطوف
على محل لا الأولى لأنه مرفوع بالابتداء معطوف مفرد على
مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد أو عطف جملة على
جملة بأن يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والرابع
بالابتداء لحول ولا قوة إلا بالله لأنه جواب
فعل إن يغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للشرط
وجوز الأمران هنا انتهى وأنت خبير بما في رفع الأول على أن يكون
لا بمعنى ليس على ما تعرف فإن عمل لا بمعنى ليس قليل وفي
الثاني لحول ولا قوة إلا بالله على أن يكون لا
بمعنى لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الأول بأنه
يجوز أن يكون رفعه لا لما ذكر من أن لا التي بمعنى ليس لا
تكون نافية بمعنى ليس لأن شرط محترز الفارسي منها التكرير

فقط فحملها هنا ولا تدخل فيها النون الأسيرة بعدها
على الإعراب فهذا على التوجيه الأول متعين لعطف جملة
على جملة أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله والا يلزم
أن يكون قوله الله بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه
الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد أو عطف جملة
على جملة كما لا يخفى وإذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يغير العمل أي عمل أي ناصبها في ملحوظها إعرابا وبناء لا
العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها أي
معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس أما الاستفهام
حقيقة فيقول الرجل في الدار مستفهما وأما العرض متلا
الا تنزل عنده أي عند يذكر سيبويه أن حال لا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكر الشيباني وتبعه الجزولي والمصنف
ذلك الا تنزل قال هذا خطأ لأنها إذا كانت عرضا كانت من
حروف الأفعال مثل ألا تنزل وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا تكرم وأما النفي نحو
الأمير ما أنت بجبان فلا يرجع وأن قوله الرجل الجبان
المصبور فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف
الاستفهام ولكنها حرف موضوع للتحضيض براسه فكانت

قال الآن ونفى رجلاً يعني هذا نفى ورجلاً ولذلك نصب
ونفى وهي عند يونس الآتي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التصاف فكان القياس الابتداء ولكنه لما كثر في
الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسم المعرب احترز بقولنا
نحو لا غلام رجل ظريف فيها الكريم في الدار مفعول سال من ضمير
مبني والعامل فيه المبني احترز بقولنا من مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفرد احترز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبنيا
على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما كالاتصال
وتوجيه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله و
المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة ثم حيث ينعت
لا يجوز بناؤه مثل لا رجل ظريف بل يجب ان يقصد في عليه
نعت المبني الاول مفردا يليه فان بانا في هذا المثال نعت
التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التابع
تبعيته لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على
محل المبعد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب
نحو لا رجل ظريف وظريفا بالرفع وظريفا بالنصب

والآ

والآ اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على المحل القريب. التقط
وقد مرت الامثلة في بيان فوايد القيود والعطف على اسم
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير في المعطوف
فان كان المعطوف معرفة قد وجب تكرير نحو لا غلام
لك ولا فرس ولا كان لا تكرير المعطوف فحكمه ما علم في قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بانيا على الفتح اي لفظ اسم
لا المبني ويجعل منصوبا فقد بان يحمل على المحل ويجعل مع ذلك
جايز ولا يجوز فيه البناء لامكان الفصل بالعطف ولم يجعل
حكم المتصل لمظنة الفصل بالمؤكدة اذ المعطوف على
المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب
وابنا بزعمون فوا الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ
هو بالمجد ارتسى وتاثلا وكرر لا النوائي نص عليهم
فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم المتوابع المتادي كذا
ذكر الامير لسي ومثل لا اب له ولا غلام له اي بقي تركيب يكون
فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري
على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو
اب وصفي في النون من نحو غلامي مجانين يعني ان الاصل

في هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم
لا فيهما مبنيا على ما ينصب والجار مع المجرور خبرا لها وقد
جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلاما له بزيادة الالف في مثل اب
واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو تشاركه اي تشاركه
اسم لا حين بلا مضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو
مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا
له ولا غلامي له جائز تشبيها له اي بمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له مثل اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الا ان بين الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافة اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز
مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم

الاختصاص

الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء
انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا
فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس
الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير اي
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او الغلامين المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما
بينهم اي لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده لما

عرفت ويحذف اى اسم لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا
بأس عليك ولا يجوز الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد
فان جعلنا خبرا فالاسم محذوف اى لا احد خبر ما ولا المشبهتين
فى النفى والدخول كزيد بليس هو المسند بعد دخولهما اى
دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية
اسمها لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار
الخبر فيجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر
خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه
قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازيين هى التى جاء عليه التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها
لا تزاد مع لا فى استعمالاتهم وهى زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما
زيد الا قائم او تقديم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد

يبطل

مبحث ما ولا المشبهتين بليس

يبطل العمل اى عمل ما اذا كان ضعيفة عمل شبه ليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان
عملها لمعنى النفى مبطل والعمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على خبرهما بموجب
بكسر الميم اى بعاطف ليفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن
نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع
اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض
النفى المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم
على علم المضاف اليه اى علامة كون المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او اليا لفظا
او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر
ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل
على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف
المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه

هذا باب المجرورات ١٢٣٥

والمضاف وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
المضافي ذاك الى مذهب سيبويه حيث الحق المضاف اليه بما
المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كما اسم حقيقة او حكما
ليشمل نحو التنوين مضافا اليها نحو يومئذ ينفع الصادقين صدقهم
فانه في حكم المضاف اليه شيء آخر كما في نحو غلام زيد
او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا بانا لكلمة الجر فيه كما في مثل مررت بزيد او مقدرا
حاكما في الكلمة المجرور حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر
مثل غلام زيد هذا ثم فضرب اليوم بكلا فاقمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالفاء المقدرة وهو في
الكلمة غير مراد من حيث العمل اذ لو اريد لوجب النصب
في التقدير اي تقديرا لحرف شرطه ان يكون المضاف اسما
اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالمفعول نحو مررت
بمن يدعى زيدا اي منطلقا بتنوينه اي ما قام مقامه من
نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فان اسماء الاثنين سوا
الكلمتين منزلتا كلمة يكتسب بالاول منها التنوين
او التخصيص او التخفيف منه فوق الاول علامة تمام

الكلمة وتموجها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظر الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انتم غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية ولكن
الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم
الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مضافاته وقد يتكلف
بعضهم في اضافة المفعول مثل ضارب زيد بتقدير
الذي تقوم به الفعل اي ضارب الذي زيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه في قولنا الحسن زيد الوجه بتقدير اللتين فان
ذكر الوجه في اسناد الحسن الى زيد انما لا تدل على ان اي
شيء منحسن فان ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان
قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يجوز ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا التخفيف في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة
اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا او لفظية اي منسوبة الى اللفظ

نقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية

فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها او فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء
لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف
اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره وظرفا له نحو غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام
صادق عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا
على غير المضاف اليه فيكون منهما عموم وخصوص من وجه واما
بمعنى في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في فهي والا
واما ما وحيث اسدا واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممنوعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام اما اخص من وجه

فان كان

فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة ح بمعنى من
والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة
خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون
الاضافة بمعنى اللام في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له
اختصاصها اليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن
لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردها الى الاضافة بمعنى
اللام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى

من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى
في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية
تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للد
لالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيبية الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا تعين وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغير مثله
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف
اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فقيل له جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء

الفلاني

الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امرأة وقلت الشركاء فيه فلما اضيف الى رجل
خرج عنه غلام امرأة وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان فلا حذف
لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحد من جملة من سمي بذلك
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت
عن التعريف عند الاضافة وانما وجب التجريد لان التعريف
لو اضيف الى النكرة فكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فيضيع الاضافة حيث يفيد تعريفا لا تخصيصا فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو
النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف
فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة
تعريفا المعرف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة

وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها خصصت
اعلاما لم يبق فيها الاشتراك الى معلومية بالام او الاضافة
فلا يلزم فيها التعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف

واما ما اجاب الكوفيون من تركيب الثلثة الاثنين والعشرين
من العدد المعرب بالاجزاء المضاف الى معدودة نحو اثنتا عشرة
الدرهم فهو الذي ارتضيناه ضعيفا قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا ففي ثبت
من الفصحاء من تركك الثلثة قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله ﷺ بالالف الله تبارك
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها اي يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احترازا عما اذا لم تكن مضافة غير معمولها نحو
مصارع البلاد وكرم العصر مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا لا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني لاحظة العقل باداء ما يسقط من اللفظ

بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما
في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد
او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل
ضاربا زيد وضاربو زيد وان زيد وانا في لفظ المضاف اليه
فقط او انا في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي
المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم
ايد من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف انتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب صورت بوجل
حسن الوجه باضافة الصورة الى ما بعدها وجعلها صفة للنكرة من جهة
انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
صورت بزيد حسن الوجه تركيب الضارب زيد فلو افادت
تعريفا لم يصح الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولم يصح
الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ولهذا دان المشار اليه
بثم هو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص ليستلزم جواز
تركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون
كل واحد من هذه الامور ما خلا ذلك الا

التعريف والتخصيص واستتاره في الصفة ومن ثم
الغلام كما اصله قائم غلامه والتخفيف
الفوت من غلامه واستتاره في الصفة
واضيف قائم اليه للتخفيف فحصل
بحذف الضمير منقطع

ستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة انه تفصيل
تخفيفا بان تركيب الضارباني زيدا والضارب وزيد لحصول
التخفيف بحذف في النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
لان تنوين الضارب انما تسقط لالف واللام لا للاضافة
ولا شك ان لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخفيف بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط
وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا التوجيه لكنه آخره لكثرة
الواسطة بخلاف الاول فانه يجوز تركيب الضارباني زيد
اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما بعد الاضافة
ثم عرفها باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتاخر اللام المنقدة متوقف على الاضافة محرر
مجيء كما مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من
قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارباني زيد فكما لا
يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا
فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان

وعبدها

وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارباني زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوبا بالمصادرة على
المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
اذ لا نص فيه على البتة فانه يحتمل النصب حملا على المحل او
على انه مفعول معه او لانه قد يتسامح في المعطوف ما لا يتسامح
في المعطوف عليه كما في ريشا وسخلتها حيث جاز هذا
التركيب ولم يجز سخلتها ريشا بدون العطف والبيت
تمام الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا ينجي خلفها
الطفالها اي مع وحيد الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق يسوق فيها كل واحد صغار المائة او يدل عنها
او من قبيل التلفيق الذي شوابه هو مذهب الكوفيين وعبدها
اي راعيها شبهها بالعبيد لقيامه بخدمتها او عبدها
حقيقة لاضافته الاذى ملابسة عن آبائها الفحال المعتمة
عايد اي حديثات النتاج حال من الهجان التي بالتاء
المجرة والهجان على صيغة المعلوم المذكر اي البيض وفاعل
ينجي العبد والضمائر منسوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث والضمائر مرفوع على انه مفعول عالم يسم

فاعل وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حد كل حرف
الترجمة من التصيلة اما لا تراه قاسما على الضارب الرجل والضارب
فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
على جوازه لانتفاء التخفيف لو حذل التنوين بالاسم لكنه
جاز حملا على الوجه المختار في احد الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة وفيه وجهان آخران نصبه على الفاعلية وتنبيه
على التشبيه بالمفعول ووجه احمل اشتراكهما في كون المضاف
صفة المضاف اليه حيث سيقين بلام التعريف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيدا والحسن الوجه ففيا سر عليه فيما
مع الفارق والضارب يعني جاء الضارب بك مع ان القياس
على جوازه كما عرفت وكذا اشبهه وهو الضارب اي الضارب
في الضارب بك مضاف لدن من قال انه غير مضاف فالكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال
الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اي
المجعولية على ضارب بك فالحد فاعل المفعول والفعل العامل
اصلي جاز وبيانه انهم اذا حملوا اسماء الفاعلين والمفعولين
مجردة عن الام بمفعولاتها وكانت متصلات
التنوين والاضافة حملوه ينظر والى تحقيق تخفيف فقالوا

ضارب بك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنصب المتصل
الضمير لكنه لما لم يعتبر التخفيف ضارب بك وجوزوا بدون
حملوا الضارب بك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
في كل منهما اسم فاعل مضاف الى مضمر متصل محذوف التنوين
قبل الاضافة فلم يحملوا الضارب زيدا عليه لانهما ليسا من باب
واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضارب بك لاتصال
الكاف لا للاضافة انها اسقطت للاضافة لكان ينبغي
ان ينصب ذلك لانه على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضارب بك بالتنوين ضاربك
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد فعلم ان التنوين ضاربك
فعلم انها اسقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضارب بك ضارب اياك
فحذف بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار
الضمير المنفصل متصلا فصار ضارب بك وحصل التخفيف
بهذا ثم حمل الضارب بك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان في كل منهما اسم فاعل مضاف الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة فلم يحملوا
الضارب زيدا عليه لانهما ليسا من باب واحد والله اعلم

انما جعلنا قوله وضعفا لواجب المائة الجهان وعبدها و
قول الضارب الرجل والضارب كل جملة عظم بها على
الجهة من استدلال النحاة في جواز هذا الضارب زيد
عن جانب المعنى موافقة بعض الشارحين ولكن ان
نجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة
للحكم بامتناع الضارب زيد دون قوله وضعف الواجب
المائة الجهان وعبدها ان شيء عطف الجزء من اللام
على الجملة به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه ينوي
العطف مثل الضارب زيدا كما عرفت وانما يحكم عليها بالضعف
بل بالقبح لانه يحمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وجه يندفع فيه من وجه شابه المصادر على المثل
على التقدير الاقل اجماع كل واحد من القسمين من
الاجنبيتين الى مسئلة ظاهرة وتنفعهم الترجمة في قراءة
في الاستدلال ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء
المعنى المضاف بالتركيب الوضعي بحالة لان المعنى من هذا
التركيب الوضعي والاضافي معنى واحد يقوم احدهما
مقام الآخر وهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة

بمعنى قطيفة جرد هذا المكوفية فالمسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من
غير فرق وبرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فانه في كل واحد من هذه
التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذا التركيب مناقل مسجد الجامع
مناقل بمسجد الوقت الجامع وذلك لمحل معنيين
احدهما ان يكون وقت مقدما في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا
صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا و
الجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة القطيفة
الغائبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
فليس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء مناقل بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الجبلة الحمقاء على الاحتمالين

المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا
شك ان المقصود توصيف الجانب الغربي لا توصيف مكان
هو جانب لهما اللهم الا ان يقال هناك مكان اضيف
الى المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء منه والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو
الكل فيستقيم المعنى وبه يندفع قاعدة الثانية وهو
قولهم الوصف لا موصوف فهو اما جزء حقيقة او خلقة
نيابة كان اصلها قطيفة جرد ثيابا خلقا فحذفت
القطيفة عن الموصوف واضيف جرد اليه عنه بانه متاول
بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص لكونه ملتبسا
لا يكون قطيفة وغيرها اضافوا الجنس الذي يتخصص به
كما اضافوا ثانيا الى قطيفة فليس اضافته اليها من حيث
انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف
اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب جدد
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا متراد
كليث واسد في الاعيان والجنس وجنس ومنوع في المعا

والاحداث او غير متراد فين بل متساويين في القدف
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت ليث اسد لا يفيد اكثر مما يفاده وايث ليث
بذكر الاسد فاضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل النمل وعين الشيء فانه اي
المضاف فيها يختص اي يصير خاصا بسبب اضافة المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افاد تلك الاضافة التعريف
او التخصيص او غيرهما اذا كان الكلام فيه
للمعهد ظاهرا واما اذا كان للجنس ففيها خفاء وبقي
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم و
الخصوص قولهم سعيد كرز ونحو فلان سعيدا وكريما
اسمان يسميان واحد بكليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر باعتبار متاول بما احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكانك انا قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لانه قصدهم بالاضافة
التوضيح والتلقيب ووضع من الاسم غالبا واذا اضيف
الاسم الصحيح وهو في مرتبة الثانية فاليس بأحد حرفي

حرف علة فالملحق به وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما
ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون مثلها يثقل عليها
بعد الحركة المعارضة خفة السكون لثقل الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون في مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون
في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره كالمتشابه
مثل ثوبي ودارى في الصحيح وظبيي ودلوي الملحق به
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل
والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبت
في الاكثر اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الاخفاء
نحو عصاي ورحاي وهذيل قبيلة من العرب تقلبها اي
الالف حالكونها لغير التثنية ياء لمشاكلته ياء المتكلم
تدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية
كغلاماي لا الالتباس المرفوع بغير سبب القلب
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت

في الياء

في الياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة
وادغام الياء في الياء صار مسلمي وان كان آخره واو قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة مثل
مسلمون اذا اضيف الى المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب
بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل
مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي مخففة الفتحة
وفتحة الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين
اي اللزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتح مخففة
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير
ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغم
الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى

واجاز الفراء هذه الحالة خلافا للقياس واستدل الفقهاء
انه يحتمل ان يكون المعتل به اجرى مجرى الصحيح
لسقوط التنوين للاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى
في الثانية فصار اتى وقاضي جعر هكذا في قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفدين بالاردبيل اي بها سعى
وعلينا اصواتنا بكين وقد لنا ابانا فداكم وتقول
اي امرئ قابل الا ستناء اضافة اللام الى المذكر حتى وهني بلا
دقا الحذف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلتها عن
ابي واخي لانه لم ينقل عن العرب فيهما في التثنية ما
خالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك في
جميع الاسماء الستة ويقال في حال اضافتها الى ياء المتكلم
في جميع الوجوه القلب والادغام فالاكثر اي اكثر من اجاز
استعمال الاتباع وقفوا في بعضها بابقاء الميم المحذوف عن الواو
عند قطعه عن الاضافة وانما قطعت هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة قبيل اخ وفم وهن وفمر بالتركيب الثلثة
ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حماها وحمك ورايت حما او حمكا ومررت
بحم او حمك ومثل خبا يخبا يقال صاحبي او صاحبك حما وكذا

حما وصاحبك ومررت بهما او حماك ومثل دلو بالواو فيقال
هذا حموها وحموك ورايت حمويها وحموك ومررت بحمويها وحموك
ومثل عصا اي بالالف فيقال هذا عماها وعماك ورايت
عماها وعماك ومررت بعصاها وعصاك مطلقا اي سواء حم
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل يجيء هذا الوجه فيه في كل من حالتي الافراد
والاضافة وجاء هذه مثل يد مطلقا اي في الافراد و
الاضافة فيقال هذاهن ورايت هناها ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
ولا موضح وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمعنى
ليس باسم جنس وهذا ضيف اليه بسبيل الشذوذ وذلك
لان ما يعني به الفضل من الناس ذوو وهو قليل
الاضافة الى غير اسم الجنس لكنه اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كثر بعض تلك الاسماء حكم عند اضافة
الياء المتكلم فيه اضافته الى المضمر لانها لاختصاصه
بحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن
الاضافة لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا
لاضافته الى المتبوع وهو جميع تابع منقول من الوصفية

مكتبة التعاون
١٣٢٩

الا الاسم التابع والفاعل الاسم يخرج غالبا على فعل
كالكاتب على الكتب والمراد بها توابع المفعول
والحروف التي هي اقسام الاسم فلا ينقض حدها
بخروج نعوت ان وضرب بضرب لعدم كونها من افراد الحد
كل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية
منه فدخل فيه التوابع الثاني والثالث فصاعدا متلبسة
باعراب سابقها من كل وجه من جهة واحدة شخصية مثل
جاءني زيد العالم فان العالم انما لوحظ مع زيد كان في
الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع
والرفع في كل منهما من جهة واحدة شخصية هو فاعلية
زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قضية المتكلم منسوبة
اليهما مع تاخر اليه مطلقا فحق لكل ثان بهذا التوابع
خبر المبتدا وغير كان وان واخواتها وثاني مفعولي
باب ظننت واعطيت وجعلها باعراب سابقها بيان
الاخير هو المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقولي
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء انما التجريد
عن العوامل اللفظية لا الاسناد لكن هذا ممنوع من

حيث انه يقتضي مسندا اليه حادثا ما او في المبتدا هو من حيث انه يقتضي
مسندا اليه ما لا في الخبر فليس ان تغايرا من جهة واحدة وكذا المفعول
من حيث انه يقتضي ناصبا ما وناصبه الفعل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وانما اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وناصبه الفعل
في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف انما هو بالنسبة الى المتبوع والتابع اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او كان محله منصوبا بالى صلوا الرجال
وجاءني الذي قام ابوه على ما سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى حيث ليست في موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس بالنسبة الى الافراد لا الافراد بالنسبة الى الجنس
الحد وقد في الحقيقة التابع لاحد ما يدخل كل متبوع ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكنه انما يدخل كل طلب انما معه فالمحدود
هو الحد فقيد ما فاعلا والظاهر اخذ المحدود في الحد وقد يجيء
جوابا فيكون جامعا فصل حد جامع مانع يكون جميع افراد
المحدود عليه التعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقول
يدل بالمعنى متبوعه ان بدل بهيئته كيف ما تتبوعه في حصول
معنى في متبوعه مطلقا احتراز عن الالفاظ غير مقيدة بخصوصية ما
من الخصوصيات التي تعد من توابع ولا من حملة البدل نحو مثل
قولك جاءني زيد بعلة او للعلم وفي مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
فان التوابع المقصودة هي الدالة على

ان رجلا عالم كامل في الرجولية فان رجلا باعتبار دلالته في مثل هذا
التركيب على كمال الرجولية يقع نعتا له في مثل مررت برجل
فارس هذا يدل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بتلك
معنى حاصل بتلك الذات المبهمة فلهذا جاز ان يقع الرجل صفة لهذا في المواضع
الاخر التي لا يدل فيها هذا المعنى لا يجوز ان يقع صفة له ذهب بعضهم الى
ان الرجل يدل من اسم الاشارة ويضعف بان الاسم لا يعطف عليه ومثل مررت ٢
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في المواضع الاخر التي لا يدل فيها على معنى
حاصل في ذات يقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل فيها على المعنى
لا يجوز ان يقع صفة وقوله وصف النكرة بالمعرفة بالجملة الخبرية يقال
ذكر النكرة لانه الدال على معنى في متبوعه كما توجد في المعرفة كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما خص الجملة الخبرية بذلك لان الانشائية
لا تقع صفة لانها تأويل بعيد جدا اذا قلت مررت برجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يقال في حقه اضربه ويلزم فيه الغيبة
لرجوع الضمير الى النكرة المذكورة وهو رجل ايوهام فاتم فيها الغيب
الراجع الى الموصوف فلا يجوز ان يقع صفة
لقولك مررت برجل حسن غلامه اذ المعنى حسن حال الرجل صفته وحال متعلقة
بالحسن المحمول على الموصوف فيقع صفة اعتبارية لا محل له من الاعراب متعلقة
بمحذوف تقديره كائنا حسن غلامه اذ لا يجوز حسن غلامه معنى قيد

ع القوم اذا دلالة التوابع وهذا لا مثل على حصول معنى في المتبوع
اتاني الخصوص مولدا فلو جرت عن هذه الحالة بقال الجيش اتاني
غلامه والهيئة يدل عليه اذا التي ذيد تقسم لا تجد دلالة على
معنى في متبوعها تجلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الموصوف
والصفة تدل على حصول معنى في متبوعها في اي زمان كانت وخالد له
اي فائدة التخصيص غالبا التخصيص في النكرة لرجل عالم اما توضيح في
المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير تخصيص
وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد نحو نفخة واحدة فان الواحدة
الثاني في اللغة فالمعنى بالتأكيد دخل نفخة واحدة غالب معاملة الصفة المشتقة
تعم كلية من الغير بجريان المشتق على ما قبله في الاعراب نحو قالوا
نجيا المشتق الذي جعلها بكسر صاد نجيا للمعاملة به بقولهم ولا
خطاي لاوفى بين ان يكون النعت مشتقا او غير في تحقق وقوعه
نعتا فان ذا وقعا نعتا اي وقع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى العارض في المنعوت نحو مررت برجل خياط اي متصف بالخياطة
وهو حال فان الخياطة ليست من لوازم ذات الرجل ومثل مررت برجل
خياط هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في المواضع الاخر التي لا يدل فيها على معنى
حاصل في ذات يقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل فيها على المعنى
لا يجوز ان يقع صفة وقوله وصف النكرة بالمعرفة بالجملة الخبرية يقال
ذكر النكرة لانه الدال على معنى في متبوعه كما توجد في المعرفة كذلك
توجد في الجملة الخبرية وانما خص الجملة الخبرية بذلك لان الانشائية
لا تقع صفة لانها تأويل بعيد جدا اذا قلت مررت برجل اضربه اي مقول
في حقه اضربه اي مستحق لان يقال في حقه اضربه ويلزم فيه الغيبة
لرجوع الضمير الى النكرة المذكورة وهو رجل ايوهام فاتم فيها الغيب
الراجع الى الموصوف فلا يجوز ان يقع صفة
لقولك مررت برجل حسن غلامه اذ المعنى حسن حال الرجل صفته وحال متعلقة
بالحسن المحمول على الموصوف فيقع صفة اعتبارية لا محل له من الاعراب متعلقة
بمحذوف تقديره كائنا حسن غلامه اذ لا يجوز حسن غلامه معنى قيد

مررت برجل ١
مررت ٢
مررت ٣
والرجل عالمات ٤

وقوله متبوعه احتراز من البدل لان المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله متبوعه
المعطوف بالتبديل ولكن [illegible] المقصود بالنسبة [illegible] احد الامرين من التابع
والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر [illegible]
ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة [illegible] كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة
[illegible] الحق [illegible] التوضيح بقوله يتوسط
بينه اي بين ذلك التابع ومتبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في
الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد
العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه
الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون عطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى وهذا العطف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد يجوز التخلف ووقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق [illegible] من الكشاف وحكم الصافي شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من
قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل

فيه مثل

فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من
التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة
لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير
ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد
من غير ضرورة داعية اليه وانا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب
والمجرور المتصل بارشاد كان او مستترا لا المنفصل فاكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل فلا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان
كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما
اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان

المتصل فوائد خوف وياء عادة الجاء الجرس فيخرج المنفصل عن
صافة الاتصال بين باب المعطوف عليه بتأكيد با المتصل و نحو
مناسبة الجر وبين بافقها الجار اليه ظ في المعطوف عليه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ولم يمتنع من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبل يشترط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة لانظرا الى ما قبل احترازا عن
الاحوال الاصلية حيث نقد كالاعراب والبناء والتذكير
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس
في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن
نحو في المعطوف خمسة امثلة قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فانه يقتضي
تجرده عن اللام مواجهة مع اللام وحرف الندا هو موقوف في المعطوف
نحو يا سماء وظلها او يجوز على تكلف الضمير فيه بارجاعه او على التأويل
اي يا سماء ظلها والمعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال
الجائزة بالنظر الى نفسه وغيره فان كان المعطوف مثل المعطوف عليه
وجب ان المعطوف في تجرد زيد وعمرو ان ضرب زيد الظريف
او الكوفي مقرونا عمرو في نفسه وغيره زيد في كونه مضروبا وعمرو
يمتنع بانه قرأ زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد في
مفهوم قرأ وعبد الله مطلقا ومن ثم لم يجعل ان المعطوف في مثل

بمانع حتى يمتنع لم يجز في ذلك ضرب زيد قائما وقاعدا لمناسب
ان كل الرفع في ذلك ضرب او نصب او خفض لكن معطوفا على
لفظ او محلا فيكون خبر ما في نحو زيد ضرب ممتنع خلوه عن الضمير
الواقع في المعطوف عليه العايد الى المبتدا من الرفع فلا يكون
خبرا مقدما والمبتدا هو هو ويكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة ولا مانع لهم منه ولقائل ان يقول هذه القاعدة
منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير
فيه خبر يعود الى الموصول ويغضب المعطوف ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية لا
العطف فلا يرد لتقاطع تلك الفاء او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها جعلت الجملتين بمنزلة واحدة فيكفي الربط في الاول
وهو الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها
سببية فعل الثانية الذي يطير فيغضب زيد الذباب
الذباب يمكن ان يقدر فيه ضمير الذي يطير فيغضب زيد
يطير اياه الذباب وانما عطفا اذا وقع العطف بناء على وجود
ما يصلح ان يكون معطوفا عليه معمولا بعاطف واحد قال بعض
الفضلاء الباب الظاهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوي اما لان الاسم قد يجعل العامل فيه بانيا معمولا لها

التاكيد يقول بقرام المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
بلا واما الصفة فلان وضعها الدلالة على معنى في متبوعها وافادته
توهم متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما مطلق البيان
فحصوله في متبوعه فحوى فهو متبوعه لكن في
النسبة والشمول حذا حاذا ما ذكر المعاني شرح مختصر يعني
ان التاكيد لفظ موضوع لحصول من تكرير اللفظ محتوى
منسوب الى المعنى محصول من ملاحظة المعنى فالتقط من تكرير اللفظ
الاول معناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او تكرار المفهوم بايراد
وضعت اما فان ذلك في حكم تكرير اللفظ حاذا فالمراد بالتكرار
لفظا او تقديرا فالضمير في تاكيده الى اللفظ لانه لا يجوز تكرير ضمير وشبهه
اي التاكيد مطلقا لتكرير الذي هو التاكيد اللفظي فانه
قد يكون اسما او فعلا او حرفا او جملة او مركبا ان تفيد بذا او مع
ذلك او بعد رجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
فتخصيص الالفاظ بالاسماء ليكون المقصود من هذا التعريف
احتراز به بالالفاظ المخصوصة فان التاكيد المعنوي ايضا
يختص بالالفاظ المخصوصة اي بعد وتحد وحده هي نفسه وعينه
وكلهم اجمع واكتع وابتع وابصع بالعين المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث وتعمال الافراد مثل
جمع حسن انيس وقيل اكتع شذ من حول اكتع اي قام وابتع

بالمهملة من بتع العرق اي سال وبالمعجمة من بتع اي سوى
وانيه من التبع وهو طول العنق مع شدة مغنة ويمكن استنباط
مناسبات حقيقة بين هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل
الصادق فالمعنى اي النفس والعين يعمان اي يتعلق على
الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما
اذا ما تثنية وجمعا واختلافهما في ضمير العايد الى المتبوع المؤكد
تقول في المذكر الواحد نفسه في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
حينما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وفيما عداهما من المذكر والثاني ما سوى النفس والعين اولهما
تغليبا لكثرة الضمير بن سوى الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر كلتاهما
للمؤنث والباقي وهو الثلاثة المذكورة لغير المثنى مغرداته
وجمعا باختيار في الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كلهم نحو
قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها اعظهم نحو اشتريت العبد
كلهم واعظهن نحو طلقت النساء كلهن وباختيار الاتباع في الكلمات
الباقية وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة وبالمعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة اجمعان
اجمعتان بالجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع

واجمع بمعنى اجمعون [illegible] ولا يؤكد بكل واجمع الا [illegible]
[illegible] والاجتماع لا يتحقق [illegible]
[illegible] تأكيد بكل واجمع [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] العبد [illegible] التأكيد بكل واجمع [illegible]
[illegible] العبد [illegible]
[illegible]
[illegible] المتصل [illegible]
بالنفس والعين [illegible]
[illegible] النفس والعين [illegible] تأكيد [illegible]
[illegible] التأكيد
بالفاعل [illegible] المستكن [illegible]
[illegible] المستكن [illegible]
[illegible] النفس [illegible] التأكيد بالفاعل [illegible]
[illegible] بقية الباب [illegible]
[illegible] التأكيد [illegible] بالنفس والعين
[illegible] المتصل [illegible]
[illegible] المتصل بالنفس والعين
[illegible] تأكيد [illegible] النفس [illegible]
[illegible] المتصل [illegible] بالتأكيد [illegible]
[illegible] التأكيد بالفاعل [illegible]

بلباب العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما بلبابهما كثير [illegible]
[illegible] اتبع [illegible] اتباع [illegible] المشهور
[illegible] الاصالة [illegible]
[illegible] المقصود [illegible]
[illegible]
[illegible] الجمعية [illegible]
من شأنه التبعية [illegible] البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون
المتبوع [illegible] النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
[illegible] النسبة اليه [illegible] النسبة الى التابع سواء كان ما نسب
اليه [illegible]
[illegible] مقصود بما نسب الى المتبوع من النعت والتأكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
[illegible] المتبوع [illegible] مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يقصد [illegible] المعطوف [illegible]
مقصود [illegible]
هذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي [illegible]
ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب
اليه [illegible] القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة

البدل

لمقدار مثل رأيت وجه الاسد بوجه فانه لا مجال لهذا المناقشة فيه
وان البيع عبارة عن مجموع الايجاب والقبول وانما يجعل هذه البدل قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم
وقوعه في كلام العرب وانما قصد الامثلة مصنوعة والرابع اي البدل
الغلط ان تفصل اي تكون بان تقصد انت اليه اي ابدال من غير
اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
منه ويكون اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو مررت بزيد اخوك
وفكرتين نحو جاءني رجل غلامك او مختلفتين نحو هو لا بالناصية
ناصية كاذبة جاءني رجل غلام زيد اعلم ان كان البدل نكرة مبدلا من
معرفة او النفيا انعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود النفس
من غير المقصود من غير تابع فيه بصفة ليكون الكلام بما فيه
من النفس السامع مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكون ذلك ظاهرا بين
نحو جاءني زيد اخوك وبعض بين الذي لقيتهم ايكم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا ولحوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل الظاهر
من مضمر بدل الكل الا في الغائب مثل ضربته زيدا لان الغيبة
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اخص من غير
المقصود مع كونهما لولها واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها اضمار وانه ليس مدلول الفاظ في

الاول

الاول فيقال اعجبني يعجبك نصفك وان تبدي بتي المضاف وتجعلني على
واعجبك على ما مر وضربت بكل الجماعة ضربت الجماعة عطف البيان تابع دال
جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد ويلزم من ذلك
ليكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل يخفى او يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيجب ان يكون الاول اوضح
من الثاني مثل يا الله ابو حفص عمر فابو حفص كنية لما بالخطاب
ثم عطف بيان له وقصد ان اتى فرارا بالي جاءني الخطاب فقال ان
اجيء بعد واني على ناقة وبيدي مخلاة فاستحمل فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الرجل فجاء بها ثم استقبل البلى وجعل يقول و
حوبتي خلق بعيري اقسم بالله ابو حفص عمر ما سرحه ما سرحه و
لا وجد فقال اعقل له الكلام ان كان كاذبا فجزى الله خيرا فقال الله صدق فصدق فاني
اعقلها فاخذه بيده فقال بيع مني ما حلتك فوضع فاذا هي نقبا
بكسر النون وفتح القاف جمع نقبة وهو كساء وقطران في غرض البدل
الغلط اي موجب الاحكام المتقدمة واقع في مثل ابن التارك
البكري بشر فان قوله بشر اجعل عطف بيان للبكري جاز
ان يجعل بدلا لان بشرا يجعل البدل بحكم تكرير العامل فيكون
المقدر بعد ابن التارك بشر وهو غير جائز لما ذكر فيما سبق
فلذا اخر عليه الصلوة والسلام قوله عليه الصلوة والسلام

عطف بيان

فاذا اخص له الكلام ما يحصل له بعطف البيان

ثانی معنوی التارک اذ جعلنا نعم المسبب والافهو حال وجو
ترقب حال من الضمیر المتکلم فی علیه وقومه جمیع وانی حال من فاعل تر
اذ واقع موقع من تقیید الانتصار بوجود الانسان ما دام به
رمق فانه الطبیب لایقتل ید ما الذی فی المعنوی یشبهها فقد شبه
فیما سبق والمراد بمثل الاب التارک البکری بتشبیه مضمر
بباء الجر وبالله الذی اضیف الید الصفة المعرفة بالام
مخوا نضارب الرجل زید ویمکن ان یراد به ما هو اعم من
الاب ای کل ما اشاکله فی حکم انانا معطوف بیا حکم انانا
بدلا فیستفاد الصورة الشرطیة ای فانک تقول یا غلام زید
وزید بالتنوین من غیر حاجة الی اللفظ ومنصوب باجعلا علی
المحل اذا جعلته معطوفا بیا وبالغلام زید یا الضم اذا جعلته
بدلا والمعنی الاهتمام والظهور والثانی افید المبنی لا الاسم المنفی
وهنا نظر لایخفی الاول یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ولم
یعرف الاسم المبنی اذ لو لم یعرف فیها لکان تعریف المبنی بالمبنی
لانه ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی حاذاب ای اسم ناسب مبنی
الاصل وهو الحرف والفعل الماضی والامر بغیر اللام والمراد
بالمشابهة المنفیة فی تعریف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اثنتی عشر

المبنی

الاسم

هذا الاسم المبنی الاصل ملازمة فانه یلتزم معنی الاستفهام او
یشبهها المبهمات فانها تشبه الحروف فی الاحتیاج الی الصلات والصفات وغیرها
او وقوعه موقعه کاین فانه واقع موقع این ومشابهته للواقع موقعه
کالغایب هو واقع موقع ما یشبه المنادی المبهم فانه واقع موقع
کافی الخطاب یا مشابهه للحرف فی نحو ذا وذاک واما فتحة الذال کقوله تعا
من عذاب یومئذ فلما التقی ساکنان وقع بعض کلب مع نون حاجز
لم یقف سعر ما لم فتحوا لملتقی الساکن وحرکت الکاف لاضافة المعرفة
کغلام زید وغلام هذا وغلام بکر مبنی والمضاف الیه معرب جملة
المبنی مقابلا للمعرب واعتبر فی المعرب امران التخلی وعدم المشابهة
مبنی الاصل المبنی ما انتفی فیه کلا الامرین انتفاء یا
وانتفاء احدهما فقط فظرف او هی لمنع الثانی واما اضاف تر
واما المشابهة الخ کیف فی تعریف المعرب والمبنی تقدیما وتاخیرا
یشار الی تقدیم ما هو مفهوم وجودی نشر فی والغایة ای الغلب
المبنی من حیث حرکاته اواخره وسکونها عند البصریین ثم وقع
وکسر لکونها التقاء ساکنین وقف للسکون وزید الکوفیون فیکون
الغالب المبنی علیه المعرب بالعکس والمراد بالحرکات والسکنات البنائیة
لیعم نحو هؤلاء الیس بعد الیوم الذاب لان هذه الاغلب لا
یعرب بالحرکات الاعرابیة بل یلتزم بالیاء ما بعد ایه الیوم کما من
من الکتاب حیث تال با الخیر رفعا والخیر نصبا وانکسر جرا

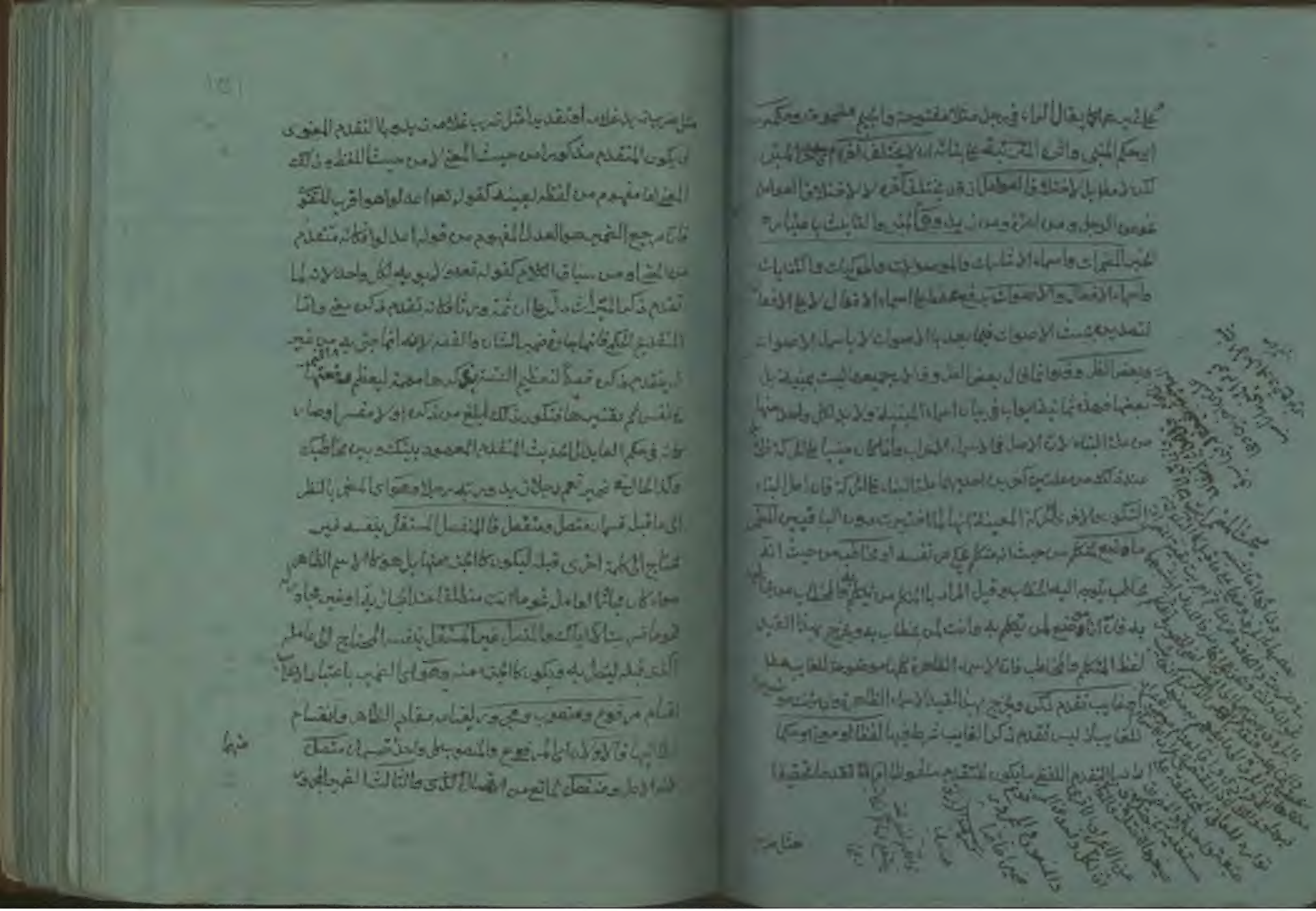

متصل فقط لامانع يمنع من اتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع
من الاتصال انشاء الله تعالى وذلك انك اذا نظرت الى نوع المتصل
والمنفصل والمنصوب تجدهما على نوعين النوع الاول يعد المرفوع المتصل
ضربت صيغة المتكلم الواحد المذكر والمؤنث ضربنا صيغة المتكلم
الواحد المذكر والمؤنث ضربتما صيغة المخاطب المذكر والمؤنث
والمثنى ضربتم صيغة جمع المذكر الغايبة الصور الماضية ابتدا بالمتكلم لان
غيره المتكلم اما ان يحكي عن نفسه او عن غيره الاول وحده
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا
ضربتا ضربت ضربن ضربتما ضربتم ضربتن ضربا ضربتا ضربوا ضربت ضربن
هذا في الصور الماضية والنوع الثاني المنصوب المنفصل الاتي هذه اضربت انت انا انتما انتم انتن هو
هي هما هما هم هن والنوع الثالث المنصوب المتصل ايانا ايانا ايانا
ايانا ايانا ايانا ايانا ايانا ايانا ايانا ايانا

المبتدا وجب ان يكون ضميرا منفصلا اذ عامل
معنوي نحو زيد ان يكون ضميرا متصلا انما تقول زيد قائم
ولكنه لا تشبيه بالمفعول في ضمير المفعول في مثل ضربته
واجبا الاتصال في شبيهه المفعول اذ ليكون واجبا الاتصال فلا
اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لانه غاية
الاصل اذ من رعاية المشابهة المفعول والاكثر في استعمال
انفصال الضمير بعد لو لكن ما بعد لو لا مبتدا محذوف الخبر
تقول لو لا انت لاكرمتك لو لا انت لو لا انا لو لا انتم لو لا
انتن لو لا انتما لو لا انتما لو لا هو لو لا هي لو لا هم لو لا
لو لا هن لو لا انا لو لا نحن الى آخرها لكن قبح الاسلوب تنبها على انه
ليس لضمير مرفوع كذلك الاكثر في استعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد حتى لكون ما بعدها مرفوعا تقول عجبت من القوم حتى انا
في بعض اللغات لو لاك وحسبك انا وأخواتها فاذهب الاخفش الى
ان الكاف في بعد لو لا ضمير مجرور في موضع موضع المرفوع فاذا انت
قد وضع موضع المجرور وهذا مذهب سيبويه انا لو لا في هذه
المقامات حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع في موضعه المرفوع
تصرف فيها بعد لو لا وسيبويه في نفسه وامساك قد حكى
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موضع المرفوع وقيل

انا

فيه نوع تعقيد
والاولى ان يقال
التوجيه الى آخره

انه مبني محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهو اذا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل وهو الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا عقرت تلك الياء التقى آخر الماضي عن الكسرة المختصة
بالاسم الذي هي آخر الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذا الدنيء الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا حال
كونه مسندا فقط الى الجواب نحو يضربني بل النون آخر الفعل عند
تلك الكسرة غلا في كسر تضربين لانها في الوسطة حكما وغلا في
كسر لم يكد الذين لغة طيء اذا لحق لعروضها اذا انت مع النون
الوقاية الخاصة بالفعل اي في المضارع ومع لدن وقد واخواتها
يجيء وكانت لكن وليت ولعل مخيرين بين الاتيان بنون
الوقاية التي اختلفت الجهات الثانية في غير لدن وقط الكون
على حرف واحد وبين تركها اخذا من اجتماع النونات ولوحظ في لعل
قرب اللام من النون في المخرج وحذف الحاء الحاء ليست ويختار
الاتيان بنون الوقاية في ليت نحو ليتني احوات ان اعلمها مع
ان الاتيان بها اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد
وقط يجب الاتيان بها اذ لو حذفت لالتبست بالاسم الذي هو الاصل
مع البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في ان خفيا
والاختار فيه ان لا تأتي بنون الوقاية لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العامل مثل زيد هو القائم

من اسماء الاشارة فقد يشتمل فائدتان وهي الموصول او الموصول
المعهود من المبنيات واصطلاح الفائدة لا يتم جزءا من اسم لا يتم من
حيث هو بقيده يعني لا يكون جزءا تاما الذات جزءا منها او لا يصير
جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والحال او بالخبر التام
سالا يجتاز من كونه جزءا ان يحل اليه المركب اما لتمام الكلام
اخر معناه المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها او انها تتم
كونه جزءا تاما الا ترى ان زيدا قائم يجوز للموصول وصلته جزءا من المركب
يكون الموصول وصلته من كلام تاما قبل الاتصال بها والمراد بالصلة
معنى اللغوي لا اصطلاحي حتى ان الاصطلاحي ما ذكر بعد الموصول
مشتملا على ضمير عائد اليه فقد يحتاج الموصول عليه والموصول
هو الذي الفقرة والقرينة على ان المراد بها المعنى اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وهو يدل انه لو اريد بها معناها الاصطلاحي كان هذا القول مستدركا
لان الاتي بعد ملزم ان يصدق عليها حد اصطلاحي فالظاهر ان يقول يكون
ان يكون الصلة جملة مشتملة باسم لا يتم جزءا الا بضم جملة تشتمل على عائد
اليه لعل وجه ذلك ان يكون المراد بها الصلة بمعناها الاصطلاحي بدليل
الاتي بعد ذكر الوايد مع انه ما ذكر في تعريف الصلة الاصطلاحي لم يذكر فيها
علم ضمنا بالغير الاتي انه متى ما كانت الصلة بحيث
امتنع الخلو عن ان يكون خبرية او انشائية وان يكون في الواقع
لا بد من تقدير العايد فمتى ان يكون مبتدا او خبرا والا كان من الاثر

سواء يكون الموصول او الغير والعايد ان يكون ضميرا للموصول
عينها بقوله وصلة اي صلة الموصول لا يتم جزءا الا بضم جملة خبرية او ما
في معناها اليها سمي الفاعل والمفعول والعايد ضميرا لغير ضمير جملة
اي الموصول لا غير وصلت الف واللام اسم فاعل او مفعول لا
ام الموصول لانه ليست لاجل هذه جعلت حلتها ما لها جملة بعض
مفرد اسمية كانت او فعلية والشيء جميعا وهي اي الموصولات
ام الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع وبالياء
في حال النصب والجر والذين للجمع المذكر العاقل وهو جمع
الذي في جمع المذكر العاقل والذين والذي الذين يجمع المذكر العاقل
فقط
بالجر والياء واللاء باللين المكسور فقط واللاتي بالياء
مكسورة او ساكنة لجمع المؤنث الصحيح فقط والمذكر العاقل
الذي فيها في جمع المؤنث غير العاقل واللاتي واللواتي يجمع المؤنث سواء
كان العاقل او غيره واللاء بحذف الياء وابقاء الكسر على التاء وفي اللواتي
الذي يحذف عين الكلمة الياء معها كما في الذي فيما لا يعقل غالبا
خص في ما عين فيه صحا وفيما يعقل نحو الذين وما بينهما من
اسماء بعض فيهن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث والذي يجيء الذي يخص اياها في الدار اي
ضرب الذي في الدار وما بقي يجيء الذي نحو اضرب الذين في الدار

التي لا تقع صفة اصلا وجيب بان ايا الواحدة مفقودة في الاصل ستة
لان معنى مررت برجل حسبك اي برجل عظيم يسأل عنه حاله لا يوجد
كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من يكون
اي دابة مكتوبة بالالف والياء وحذفها اي لا يثبتانها في الاعراب
غيرها من الموصولات لا خلاف في البناء والبناء هو في هذه
الطائية وانما امر بت لانه التنوين فيها الاضافة الى المفرد الذي
هو حشو من الاسم المفكر فلا يبعد حيث قال وانا اذا اتانا
سوى لتحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم اي على الوجه عتيا فمن قرأ بالضم اراد ايهم هو اشد وانما
بنيت موصولة انما لم تبن صلتها لتأكيد شبه الحرف من
جهة الافتقار الى امر مبهم المعنى وبنيت على الضم تشبيها لها
بالغايات كقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما هو مضاف اليه كما
من الغايات ما بني لما هو مضاف اليه لم يستثن الموصول
لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى المرخم في صدر صلتها
ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى معرفة
مبني وبناء الموصول لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا في
قوله وانا ان صحت وجهان احدهما اي معناه ما الذي يجوز ان
يكون فاعل بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت
اي صنعته فاي مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وعلى هذا يجوز

رفع اي به على ان يكون مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
تعتد الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية
والوجه الاخر ان معناه اي شيء وهو على اربعة اوجه احدها ان ما بعدها
يجعل اي شيء ما الثانية ان ما معناه اي شيء وطائية والكلمات
صوادر احداها فاعل بمعنى فعلهم انها بالكاف بمعنى اي شيء انه ليس لكل
واحد منها معنى بالاستقلال لكون كل منها زائدة فالمعنوم من
بين هذه اي شيء وقع بعده نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي تعتد الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال فاعلم ان كل منهما جملة فعلية تقع في اول منصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور في الثاني رفعا على ان يكون خبر مبتدأ
محذوف تعلم بقرينة الحال او المقال المطابقة بين السؤال والجواب

حروف اسماء الافعال

اسماء الافعال ما كان اي اسم بمعنى الامر ما لم تتبين الذين هما
من اقسام المنوال لحل فعلية بانها كونها مشابهة لهما الاسماء
ليل الا ترى ان بمعنى انتظر حاجة بمعنى انوجع فالمراد بقولنا تقوم
مقامه المقابلة لان الوضع للانشاء وهو انسب بان يعبر عنه
بالمضارع الحالي مثل ادوين بدا اي اعطى مثال ما هو بمعنى الامر
وهو بمعنى ان الذي يقع الثاني فاجاز بكر عا في بني تميم وبالنصب في
لغة بعضهم اي بمعنى مثال ما هو بمعنى المضارع ومنهم لان الغاسماء
الافعال بمعناه والذي حملهم على ذلك انها ان هذه الكلمات ما تنال

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه اغراض من الاغراض كالابهام على السامع
كقولك جاءني جائني فلان وانت تريد بذلك اما الابهام هنا ما
يكفي به لا لمعنى المعدود من دلالة ما يكفي به بل بعضه ولاكل بعض
بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان تريد بها ذلك
البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظرفي
ويتعذر توجيهه الا بالتسرع به مفصلا وقال الكناية عن العدد تتوقف
على ما يتوقف ذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحرف او لكونها الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكاين بناؤها لانها في الاصل فا
من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبني فارغ اصل بنائها وكل واحد منهما يكون
للعدد فما للكناية عنه وجاء كذا كناية عن فيما العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم الست او غيره وكيت وذيت
الحديث اما الكنايات عن الاشياء بيت وما الجملة وما بينا لانه كان
منها اظهر وافعلة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يتغير اعرابها
ولا بناؤها فلا وقع المفرد موقعها ولم يتغير عما يقع المبنات الذي
هو الاصل فما للكنايات قبل التركيب وعن الكنايات كاين وانما
بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وان كانت في الاصل مع ما
الخبرية من الجزئيين معناهما الافرادي وصارا المجموع كلاما مفردا معنى

كم الخبرية فمنك كانها اسم مبني على السكون اخر بني ساكنة كما في من
لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة
لها في الخط فهي تبنية في البناء محفظة عن اخوتها فان الكلمة يذكر
المعنى معها فكم الاستفهامية الا المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من
احد عشر الى تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل مميزه
كذلك لانه لو جعل كالاحد الطرفين الحق كلا احكام الخبرية من
وجوب مجرور بالاضافة مفردا ناشئا ومجموعا حتى تقول
كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثمائة ثياب
والحاجة مع ان العدد المميز من ذلك والحاجة مجموعا لان
العدد المميز فيهما ينبئ عن كثرته صريحا والحال هذا المبهم مثل
في التصريح بالكثرة جعل جعيد مميزها لانها نابية عن معنى الشرح
طبا ويدخل من فيها اي في مميزها كم الاستفهامية فاخبر به
نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية دمرناها اهلكناها قال
الشارح المرزوقي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من
قرية ذلك لموافقة مجرور من المجرور المضاف اليه كم الخبرية واما مميز
كم الاستفهامية فلا اعرف عليه مجرورا من في بيت نظم ولا
نثر ولا دليل على جواز كتابة من كتب هذا الفن لكن جوز النحش

ان يكون كم في قولهم تعوسل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
استفهامية وخبرية ولكنا اي كلما استفهامية كانت او خبرية
بعدها الكلام لان الاستفهامية يلتمس جواب الاستفهام وهو يقتضي
هذا الكلام ليعلم ما هو [illegible] الاول الام الذي اي نوع من انواع
الكلام واخبرية اذا اريد بها احد العددين وهو ادنى نوع من
انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكذلك لو
قال لفلان علي كم درهما او فقد اثنانيت الاستفهامية والخبرية
فهو على تاويل كلامين على حد يتين النوعين وهما الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين موقع كل واحد منهما يقوله لقائل لها اي كل واحد من
كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه فعلا
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضمير او متعلق بضميره
فهو مرفوع حيث هو لان الكلام مبني على ما معه لا على حد اي
جاحب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا رفعا ومعنى ذلك
انك تقول كم يوما صمت فكم منصوب بالفعل بعده مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعيينه احد النسوات انما هو من الخبرية
عليك بالخبرية في المثل المذكور وكم صمت يوما والمعنى
في القول فيه والخبر يتجوز كما في ضربتك وكم ضربة لك يوما من

واما هذا الفعل وشبهه اعني ان يكون ملفوظا او مقدرا البدل
عليه قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته انا صيغته من قبيل
الاخبار بشرط النصب وقولك ضربته فعلا غير مشتغل عنه
اي كم رجلا ضربت ضربك فهو من بيت ان يعد فعل مقدر
غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب واما كم فعل من قبيل
ولم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه فهو من هذا الجنس مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يقع مرفوعا نحو كم رجل ضربك وكم رجل ضربني
مررت به ومتعلق نحو غلام كم رجل ضربت وكم عبد كم رجل اشتريت
مجرورا بحرف جر واجب او الاضافة فانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف
عليها مع ان حق الكلام ان يتاخر الجار عن المجرور لتضمنها
لفظ عليها نحو قولك تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما كان
او من ذاه مع المجرور بمنزلة واحدة مستحقة للصدر وكذلك اي وان
بعدها لفظا او لا تقديرا فعل او لا شبه فعل غير مشتغل عنه وكذلك
كذا حرف جر او مضاف كان مجرورا بحرف الجر الذي قبله ثم نوع اي فهو
مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا فهو كما مر في الذي من ابواب
هذا الباب صاحب سيبويه فانه يذهب هنا بعد قوله عن نكرة مضافة
اسم فما واما اسم غير سيبويه فهو اجنبي عن المبتدا
لانه نكرة وما بعده معرفة وخبر لك ظرف فاعرفه كم يوما سافرت

حكم هذا منصوبا لحلوله او داخل تحت قاعدة النصب بانتزاع الخافض
الكاف فيه داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا وكذلك اي مثلكم في ثاني الوجوه الاربعة
الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما للاستفهام والشرط بمعنى
انه يبنى على تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا في كل منها ومن ما
وايه وايّ وهي متفقة بين الاستفهام والشرط واختصت
بالشرط وكيف وايانا مختصين بالاستفهام قد مر ما انا كانتا
استفهاميتين يبنيان على احد الوجوه الثلثة الاول نحو
ضربتي وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت وهو ضارب من
وما صنعته ولا يبنيان فيهما على الوجوه الرفع والجر بالاضافة
نظرا فيهما الى كونهما شرطيتين فكذلك يبنيان فيهما على تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من
تضرب اضرب به ومن ثانيتي فهو مكرم وما تقدم منكم لا تفتكم من
خير تجده عند الله ولا يبنيان فيهما بل في جميع اسماء الشرط
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يقع الفعل
للابتداء وما هو لازم النظرية هذه كمتى وايان وايانا
وكيف وانى وانا ان لم يخرج عن هذه الامور فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية نحو من تعنهم ان انا قد خرج من الظرفية
ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد انا يقعد نحو واي وقت

فيام

قعد

قيام زيد قمت نحو وقت قعود فهي مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضي
وانما نعني بهذا ما عند سيبويه العرب وهو احد لازم الظرفية
بدليل قوله الاستفهام محال ان ينتصب على الظرفية انتهى حين
مبتدا مؤخر عن متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك به متى
اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانها قد تقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
يجيئك اجيء اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية من قبيل الحمل بالخبرية على الوجه الباقية مثل
ايهم ضربت اضرب ايهم مررت به امرر فايهم في مثل كم لك يا جبين
وغاية ما في الباب احتمال الاستفهام والخبر وذلك لا يمنع
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل يمنع كم
اي فيها ما يمنع بالاعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل
ان يعتبر الاوجه الثلثة ويكون احدها فقط بالابتداء والاولى
على الظرفية او على المفعولية فانه اشار فيما سيقول
منصوبا محمولا على سبيله الى كون وجه النصب ولا يخفى ان
هذا القول بما سيقول من وجوه اعرابكم ويحتمل ان يعتبر في ممنوعها
الوقوع خارجها الوقوع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية
بدليل ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير
كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف

عن اللفظ وبنيه البنية فاذا عدل لبنا على الاعراب مع التنوين عوض
بعدوا بنحو لمن قبل وبعد الظروف المقطوع عن الاضافة
غاية لان غايتها الابهام بسبب ما اضيفت اليه فلما حذف ما
غايات بقيت على الظرفية والما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
شبهها بالظروف في ان حقها ان يضاف الى المضاف اليه احتيج الى تقدير
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموعة مقطوعة عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف وامام ليقاس عليها ما يجيء منها
فيجيء في هذا الظرف على قياس ما يجيء التنوين عن المضاف اليه
فتقرر بما ذكرنا ان قول من قال ابتدأت الكتاب وكنت قبلا اكاد اتخمص
بالماء الفرات فلا فرق فيما بين ما العرب من هذا الظرف المقطوع
وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى
الاضافة بمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاصح
هو الاول والجواب اي جواب ما يجاب به عن الظروف المقطوعة عن الاضافة
لا غير وليس غير في حكم المضاف اليه لبنائه على الضم اذا لم
يكن غير من الظروف المشبهة بالغايات كالجهات الست وامام الذي
فيه بمعنى قدام ولا يبعد في هذه المعاني البعيد او القريب
افعل هذا لا غير صحا في رجل ليس غير لكثرة استعمال غير
بعدها وكذلك اجري مجرى الظروف حسب ليشبهها بغير
لكثرة الاستعمال وعلم تعريفها بالاضافة وعن اي وعن

الظروف

الظروف فالمبنية نحو حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الكثير
الاستعمالات وخرج اما في نحو حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول به لما في اما من معنى سهيل طالعا
اخبر عما يعني بالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
لما لزمت الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المفرد
الذي تضمنه الجملة وهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فانها
اليها كلا اضافة فقد اشبهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت
على الضم منلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لتحال علة
البناء وهي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لان
الاضافة الى المفرد منها وهي من الظروف المبنية انما كانت
اصالة وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل او كانت عاطفة على اذا الزمانية
الاصالة استعمالها ان يكون الزمان من الآن منذ المستقبل مختص
من بينها الوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو انا طلعت الشمس
وقوله انا الشهر كوبت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال اذا دون
سائر الغيوب بها الامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في قوله اخرى وهي ان
نحو انا بلغ بين الدين وضع انا سواء بين الصدقين وضع انا

جعلها ظرفا وفيه اى فى اذا معنى الشرط وصوب تعب معنى جملة
اخرى فتضمن حرف الشرط فعامله الاخرى لبنائها لذلك اى لكونه
معنى الشرط فيها احتياجا الى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل
الشرط وجوبا لان اصلها الوجوب الغير المختار بعده تأملها فى الشرط
مثل ارجع لو ومن قد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال خرجت
فاذا زيد قائم ففاجأ خروجى قيامه بالشرط فاذا للمفاجاة ولا تنفع
لا تنفع به فلتح المبتدا بعدها فرق بينها وبين اذا الشرطية
حالما يلزم وجوبا بخلافها وهو ما بعدها فعل بناء فى ما سبق من
عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو زيدا
فاذا البيع اى فاذا البيع حاضر او واقف على حذف المبتدا العامل فى اذا معنى
المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة البيع
مسببة عن الخروج قيل والاولى بالتحقيق انها للعطف على جملة
المعنى وخرجت فمفاجاة فاجأنى خروجه فمفاجاة زيد وقوفا البيع
كائن عند مذهب الزجاج ان اذا هنا زمانية او مكانية وقوفا البيع
كائنا نصبا على الخبر فانها عند مكانية وقول زيد وقوفا البيع
اى كائنا مشغول فيه لمفاجاة لا مفعول به حالا لم يبق اذا ظرفا فيه
بل يصير اسمية بلا مفعول به محذوف فمفاجاة فى زمان وقوفا
البيع او مكانه اياه اى البيع وقد يكون لمجرد الزمان نحو انتهيت
انا جيئك اى

انا جيئك اى وقت مجاوبة البيع وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى
الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاخفش
ومنها اى من مواضعها المنبئة انها تختص بالماضى وبنافيها لما
فى حيث او لكون وضعها او وضع الحرف وقد يجئ للمستقبل كقوله
تعالى فسوف تعلمون اذا الاغلال فى اعناقهم ويضع بعضها الجملتان الاسميتان
والفعلية لعدم اختصاصها بمعنى الشرط المقتضى اختصاصها بالافعال
مثل كان ذلك اذ زيد قائم فان قام زيد وقد يجئ الفاجاة نحو خرجت
فاذا زيد قائم والفاء لقلة مجيئها لم يذكرها ومنها ان وان فهما للجزاء
استغنيا عما او تنزلا اى حالتهما منزلة الاستغناء عما والشرط وبنافيها
لقضيتهما حرفا الاستغناء عما الشرط نحو ان زيد جاءنى تكرمه
اكرمه وان فى زيد فان تجلس اجلس وقد جاء الفعل بعد ان زيد بمعنى كيف
وان القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام
عما الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهم
مثل متى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختصة بالامر
العظيم وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم
الحاج فلان وقد تختص بهما بالتهويل فى الخبر والنون
وقد جاء كسرها انباء منها كيف اسم للحال استفهاما اى حالك
شاهد صفته فالمراد بالحال صفة الشئ لان ما له حال يعنى
الشارح قال صاحب المفصل فكيف جاء على الظرفية ومعناه

السؤال عن الحال المنقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للسؤال
مع ما يشبهه عند البصريين عن كيف ما جلس اجلسا اى على اى هيئة
تجلسا اجلس وعلى هذا للوقوع بين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعد
اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عند وان كان بعد فعل مثل كيف جئت
فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا و
منها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفيه ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المنفى
عليها نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فعليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ
المفرد اى الاسم المفرد لا مثنى ولا مجموع حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اما اول
مدة علمه فيتعين هذان اليومان فيما نحن فيه لا يجوز هذان اليومان
اما واحدا لا بعينه عليهما بل ليتعين المدة لان اول المدة انما تكون
اما واحدا لا بعينه من شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع انما وقعا اول
المدة تكونان فى حكم المفرد المعرف حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقتضى
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقتضيا لانه لا فائدة فى
جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما لا
مدة الفعل معلوم الفرد فيكونان تارة بمعنى اجمع اى جميع

مدة زمان الفعل فعليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى
قصد بيانه حالكونه منقلبا بالعدد المستغرق فى جميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء
مدة زمان علمه فيه يوم ان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك اى الفعل نحو ما خرجت
مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة منقلبة كانت او
مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ انك ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر على ما يذكر فى المطول
لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك اى
مذ مدة زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما يقع بعدهما وكل
واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وما بعدهما خبرهما لكونهما
غير مؤولين بالاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وما
بعده اى يطلب كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانها عنده خبر لمبتدا محذوف هو ما بعدهما وما بعدهما عليه
الزم يلزم ان يكون المبتدا غير مثل قولك مذ يومان منكرة ولكن
معرفة وقد ذلك عليه بانه علم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يرد عليهما من الظروف
المبنية الا اذا يراد بقاء فيهما كونهما من اسماء الزمان لا

صدنها يفعل خلافا لبنا كبيم ومنها واى ومن الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وتسكن الثانية
وجاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وسكون النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام والدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق ان يقال
المال عندى يدفيما يحضر عنك وفيما فى حبابنه وان كان غائبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة فتقول المال لدى زيد وقد ينصب بعض لغات
العرب بلدن غدوة خاصة سمعها تشيبها لنونها بنون التنوين
من مثل وظل زيدا ولذلك عجز فى عنها ولدن غدوة الخ
استعمالا من سوح مغيرا عن نهاية مفتوح القاف ومضموم
المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المغيرة وقد
يضم القاف اتباعا لحركة المشددة او المخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثلا الذى هو اسم فعل فقط حسن لغات كلها الراحى
المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى او الذى ما زال الماضى المنفى وقوع شئ
فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية علوما بلا حد فقط وبناء
المخففة لوضعها وضع المخفف وبناء السنة لمشابهتها الواحدة
لاحدى المخففة وقيل حملا على اختها عوض وعنها عوض بفتح العين
وضم النون وقد جاء بفتح الطاء وكسرها المستقبل اى لاجل الفعل

المستقبل

المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة عوض لا الى عوض وبناؤه عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذى يقع عليه الدهر والظروف المضافة الى الجملة اعنى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه وهو الجملة على الفتح للمخففة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ يعنى من فزاع القيامة وعذابها الفظيع لكونها اسما مستحقة للاعراب ولا سبب لها الا المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى بالمذكور من الظروف وفى حال البناء على الفتح والاعراب مثل وعلى مذكور بدل مما قبله مخففة ومشددة مثل قيام وقيل ما قام زيد وقيام مثلا يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتها اذ الظروف المضافة الى الجملة نحو انا وجئت وبهذه المشابهة ذكرها بعضهم الظروف وبنيت اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ المقيد بهذه المعلومية هو المعهود بينهما وضع الاسم فهو المعرفة وانما وضع الاسم باعتبار تاثره مع قطع

هذا

قطع النظر عن هذه الحقيقة فهو نكرة فعلوم ما وضع لشيء شامل
للمعرفة والنكرة وقولنا بعينه يخرج به النكرة فهي اي المعرفة سنة
انواع بالاستقراء واشار بقوله بقرينة الى ما في الذكر الحكمي يسمى بالمبنيات
فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مختصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ او لا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة للملاحظة افراده وضع لفظ انا بازاء
كل واحد من تلك الافراد بجنسه من حيث لا يفيد ولا يفهم الا واحد
مخصوص هو المتكلم المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مختص والثاني
الاعلام الشخصية كانا نصوت زيد ووضع لفظ زيد بازاء
من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كانا نصوت
الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازاء من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى
الجنسي ومعرفته غلبة وضعا انا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه لهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصول
فانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من حيث اشارته مبهم وكذا
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له اعني ان انها موضوعة بازاء معان معينة معلومة

المضمرات

الاعلام

المبهمات

معهودة

معهودة نصا حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا ما لكن الواضع
لم يعقل من المشار اليه المفرد المذكر جميع لفظ ذا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كليا ووضعا ما لان التصور المعتبر
فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
خصوصية كل واحد من تلك الافراد والموضوع لا المفهوم المشترك
بينهما اما الرابع والخامس فمعرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما
دخل اللام الزايد لتحسين اللفظ نحو ابو الحسن وطوقوله نعم
كما تعلمه علما اسفارا اما لم في ليس من امر صيام في اسفر بدل
من اللام ولا بعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او من
يا الندا نحو يا رجل ان قصد به معين فعلا في يا رجلا لغير معين
فانه نكرة وسيذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام انا صل
يا الرجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد
الاربعة المذكورة ولا يلزم من الاضافة الى احدها
معرفة بالنسبة الى كل واحد فلا يرد بانها لا تقع الا بعد
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان
يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
انما مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم
من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى ما

اللام المعرف

في المضاف الى المعارف

سبقاء المضاف فاما لفظ الغير الحامل او الشبهة فهو مستغن عن
هذا الحكم معنى بعد اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا يفيد تعريفا ولا سبق تعريف المعرف والمبهمات ومعنى
المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والمنادى مستغن عن
التعريف فخص العلم بالتعريف وقال العلم اسم اما علما او لقبا او
كنية لانه اما ان ينبئ عن الاب او الام او الابن او البنت المضاف
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ
بعينه شخصا كان او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة
التي تعين لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه فاخلة التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد
معين بمنزلة الوضع من الواضع المعين فكأنه هو ان المستعملين
وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم اللقب
لشئ بعينه غير متناول غير ذلك باستعمال فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي لا متناول بوضع واحد
لفظ يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى تعريف انواع المعرف
في الاسم فيه بتعريفها في النكرات اما التنبيه على تعريفاتها فانها
فيما يكون فيه هذا الترتيب وقال واعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم ليس

وقوع

وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يقطن فيه ما لا يقطن
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس فيه وانا قلت انت جاز انه
يلتبس بآخر يتوهم انه المخاطب ولبس المضاد بالاسم فيه لاكونه
اعرف اذ بعد من اللبس ثم المضمر الغائب وانما ذكرته لانه اعم من
اعرفية المتكلم طلحاته انه اذا ذكر منها ما قصر على بيان الفرد
بخلاف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
اي المضاف الى احدها فان فيها تفاوتا بينا تفاوتات بين المضاف
اليه وهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكر هو مذهب
سيبويه فانه فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه
اي ذا باعتبار قائد المعينة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله
ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة
اسماء العدد انما افردها بالذكر لانها احكاما خاصة ليست
لغيرها من ما وضع اي لفظ وضعت لكلية احاد الاشياء
صغرة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء والمعدودات
واحدها كل واحد واحد منها وكلية الاحاد ما يجاب به
اذا سئل واحد واحد او عن اكثر واحد من تلك المعدودات
بكم وبالفاظ الموضوعة باذاء تلك الكليات باء يكون كل
واحد منها موضوعة لكلية واحد منها اسماء العدد فالواحد

موضوع لكلية احاد الانباء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن
معدود معدودها بكم هو جيب بالواحد فالاثنان موضوع
لكليتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرتين واحدا فاذا سئل عن معدود
معدود بين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية وظهر
من هذا التعريف ان الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد عرفا للغاة وان لم يكونا عند بعضهم
من العدد والمراد المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكلية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن منين حيث لا يفهم منها
الوحدة والاثنينية فقط اصولي اي اصول لاسماء العدد
التي يتفرع عنها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث لاربع او بالتثنية كاثنين
والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلث مائة وامتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والف
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحدا اثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او اثنتا
في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول المذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة

غو ثلثة

غو ثلثة رجال وثلث الى عشرة بحذفها للجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث غو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر العكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر للمذكر غو
احد عشر رجلا احدى عشرة واثنا عشر واثنتا عشرة للمؤنث غو
احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وتخفيف
الواسط الى احد واحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى
تسعة عشر بحذف تاء المذكر غو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث
غو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول فيهما حالة قبل التركيب وتذكير
التانيث المذكر لكراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير التانيث في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في اثنتان بدل من لام الكلمة فلا تخص للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على اثنان واما تانيث جزئي المركب المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر مع وجوب تانيثه للمؤنث والتقاء
المانع وهو علم الفرق بين المذكر والمؤنث وتعريهما كسا التانيث عند
التركيب والمؤنث اي من عشرة عوضا عن تعالى اربع فتحات مع
ثلاثة التركيب فاحدى عشرة واثنتا عشرة اعني فتحات في ثلث
عشرة الى تسع عشرة وثلاث وثلاثون يكتبونها بالالف الفصيحة لان الكتاب

العطف

اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانها منصوب با
على عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد و
عشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب
لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصصها بما عداها فقال
ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير وتقول اثنان
وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين للمذكر
او تسع وتسعين للمؤنث فتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف
في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع منهما
بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل
فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة
وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة

امرأة ومائة

او احدى وعشرون امرأة مع

امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في
تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز بعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرناه والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء
صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة وجاز اسكانها اي اسكان
الياء لتثاقل المركبة بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي
حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكثرة كما
في قولك جاءني القاض احذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه
كونه مركبا فروعي زيادة استثقال فجعل موضع الكثرة فتحة قال
الشارح الرضي ويجوز كسرها لتبدل على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما
فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها
وابتدأ بالثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين مثل رجل
ورجلان كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى
نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانها اكثر استعمالا اثر فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثة مائة الى

التثنية فان قلت هب ان صيغ العدد مغنية عنه لكنا لانسلم ان صيغ
الاثنين كذلك لم لا يجوز ان يكون
مفردا كيفما اتفق قلت لانا نتكلم على التثنية في صيغ سائر
الاعداد بمعنى ان صيغها ليست بحيث يصح فيها ما هو قريب منها
وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يصح واحد
والاثنان استغناء بلفظ التثنية اي بظاهر وضعه المصور بصورة
خاصة الدالة على ان ما وضع له هذا اللفظ مركب من الشيئين او علامة
التثنية اي بخط التثنية فانه اعتبر مع علامة الافراد لم يغن
عن ذكر الواحد صريحا فانا اعتبر مع علامة التثنية استغنى عن ذكر
الاثنين صريحا فاختار ما هو اخف وهو الثاني على ان العلامة اخف في ذكرها
ولان كلمة ان جملة اخف من اثنين جملة وذلك لا يستلزم ان يكون
لا فاعلى لان لفظة اثنين انما تغني عن المعدود اي التمييز
العدد والتصريح به الذي قصد بذلك الاسم التمييز والتصريح
بالعدد اعني بذكر الاسم العدد فالى اضافة التمييز ذلك التمييز
استغنى في افادته عن ذكر العدد واحدا فتقول في الى ما
المعدود اي الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي باعتبار
اعتبار تصيير ذلك الفرد عدا والتثنية تدل على واحد الاثنين
من المذكر فقولك الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصيير الواحد اثنين بانضمام اليه فيكون معنى ثاني الواحد

بانضمام اليه اثنين وانما لابد من الثاني اذ ليس قبل الواحد شيء
واحد والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
من المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
الا ترى ذلك فيما فوق الاثنين حادي عشر فانه افرد العشرة اذ فوقها
مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في الحادي عشر
الحادي من تلك المتعدد من حيث اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني الواقع في المرتبة الاولى والثانية من المذكر والمؤنث
والثانية في المؤنث كذلك من حيث اعتبار معنى التصيير ايضا
ثم بالواحد والواحدة انهما لابد لارباع المرتبة فاحتيل منهما
الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة و
اما حادي عشر في المذكر وحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة فاعلم
ان اسم الفاعل من العدد مطلقا يعني المعتبر فيه اسناد
الفاعلين في التذكير والتانيث وتقول في المذكر الثاني
الثالث الرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب فالمركب والمعطوف
عليه الثالث عشر تؤنث الاسمين في المركب المذكر كما ذكرنا
فيهما الثالث عشر وانما ذكرنا الاسمين لانهما اسم واحد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة

وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثلثة وعشرون ثم اي من اجل
اختلاف اعتباريه اعتباري تصحيح واعتبار حالة اختلفا اضافتهما
فلا اختلاف اضافتهما جعل في الاول اي في الجزء من المتعدد والمعدود
باعتبار صحيح ثالث فين بالاضافة الى الاثنين هو بدبجة واحدة
اي مصحح اي الاثنين ثلثة من قبيل ثلثهما بالتخفيف اي بجعلهما
الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في الجزء من المتعدد باعتبار
حالة ثالث ثلثة اي بعضا واحدا بالاضافة الى عدد يساويه
اي يكون هو قدر اي احد هي الكل الامثال باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة ولا يلزم هنا ارادة الواحد
الاول من عاقد العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة
ما زاد على العشرة حادي عشر اضافة المركب الاول الى المركب
الثاني اي واحد من احد عشر مثلا من بضع عشرة درجات بناء على الاصل
الثاني هو اعتبار بيان الخاصة لان اعتبار الاول لا
يفيد ان العشرة كاملة وان زدت قلت وانا واحد من احد عشر
احد عشر بعدي فاجزء الاول الاخير من المركب الاول استغنا
عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فيجب بالجزء الاول من المركب لانتفاء التركيب الموجب
للبناء او بغاجيزان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو
التركيب فالمذكر والمؤنث ذكرهما بعد يا بعدد لا جزء

المذكر والمؤنث

لانه اسم جامد الى ذكر المذكر والمؤنث وقدم المذكر لاصالته
وان تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما
ادخل في آخره علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كاملة وناقصة وفرقة او حكما كعقرب الفاء في الرابع
ة المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاء التي تتخلص
الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كذا وناة فعل وقدم وضعها من المؤنثات
السماعية وما ذكر بخلافه اي ما لم يدخل في آخره علامة التانيث
فهو المذكر اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا وعلامة اي علامة
التانيث التاء او الالف حالة كونها ملفوظة كسلمى وحبلى او مقدرة
نحو اسماء وحمراء وقد ناد بعضهم الياء في نحو ذي وفي وذي انها
للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون بعضهم موضوعة
للمؤنث مثلهي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
اي اسم بازائه اي بمقابلة ذكر هو من جنسه كامرأة في
مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ليس
بازائه ذكر من جنسه كالمرأة في
ا تانيثه منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظ
مقدرة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي بمعناه كظهر
مثال لتانيث اللفظ حقيقة وعين مثال لتانيث اللفظي

تقدير الفاعل تاء التانيث مقدرة بعد الفعل لتغير حاله عن بنيته وهو
يوجد مثل التانيث اللفظي الذي تعقب به الفعل فوجد واذا اسند الفعل
اليه ظاهرا كان هو او الاصل اليه اي الى المؤنث هذا حقيقيا او لفظيا ظهر او مضمرا
فيقال التانيث اي هذا الفعل مثلبسا بالتاء وجوبا الا في ثلاثة بتانيث
الفاعل من اول الامر اي الذي اسند الى الظاهر غير الحقيقي فانه
كذلك اي بالتاء في الفعل وتركه كما في هذا اشار بقوله وانث في ظاهر
غير الحقيقي بالتاء نحو بها ثم الاستثناء من هذه القاعدة فانك
ان تقول في اللغة الفصحى طلع الشمس خلافا لمن قال طلعت فانه
يجوز عنده طلع الشمس بلا تاء والتانيث ضعيف لغة قليلة وما سمعنا له من التاء
في قوله في الشعر بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وفي ضوئها يعشى
بتانيث قرن حيث جعل بعض الشارحين ضمير البين راجعا الى المؤنث الحقيقي
او ضمير المؤنث الحقيقي بقرينة قوله وفي ضوئها اتى في ظاهر غير الحقيقي
بالتانيث وجوبا بشرط ان يكون هذا القاعدة صورة الفعل اما
لا بد من الخروج الى التقييد بقولنا بالفعل لكان يحسن استثناء
لاحكام جميع الاقسام فوق صورة الفعل اشياء لك التحاقها بالتاء
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي المرأة وحضر القاضي
امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس اذ الفاعل هاهنا
الحقيقي مذكورا فيقلب اسماء الذكور كزيد انا سميت به امرأة
فانه مع الفعل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد الدرهم الى الشاعر

وحكم الظاهر المجموع لمذكر عاقل ان اثاني التاء او ضمير المجموع فيه واجب نحو
الرجال جاءت او جاؤا لانه غير جمع المذكر السالم لانه لوطه جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال الزيدون جاءت ولا الزيدون جاؤا في
اي سواء كان واحد مؤنثا نحو جاءك المؤمنات او مذكرا نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان
شئت الحقت التاء وان شئت لم تلحقها نحو جاءت الرجال وجاء
الرجال او ضمير جمع المذكر العاقلين مرجوع التكسير غير
الجمع المذكر السالم فانهم انما جعوا بالالف والتاء ضمير الجمع ولا
تغير بقاء الفعل وجاءها وقال بعضهم جاءت فعلت اي فعلت
نحو المتكلم فيه المؤنث بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا بعد الهاء
الذي هو من علامة هذا النوع من الجمع والسلامة والاتمام اي
ضمير الناس مما يعلم فيها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن مع
الفعل بالحيوان نحو شهور ايام وما يعلم فيها في كونه جمع المذكر
غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير فعلت صرن وتاليه
بناء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون
اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة لهما وامافي جمع
المذكر العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كما الرجال
بل لما حقه فاجري مجرى المؤنث ه في اشارة الى ما ذكره بقوله

لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع ما اعتلاه الواو وصفت
بجمع العاقلين فاستعملها في النساء لحمل على جمع ما لا يعقل اذ
وردت لنقصان عقولهن بحيث الجموي ما لا يعقل المثنى
والمثلثة اي اخر مفرده يفيد بالمفاتي او قدر بعد قوله
وتوسكسورة في الجامع لواحقه والا لا يصل في التعريف الامثل
مسلم من مسلمات ومسلمين مما لا يفيد ولو اكتفى بظهور المراد
لاستغنى عن هذه التطوات التي هي الرفع او يا مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء في الجمع حاليا لتمام
من حيفة الجمع وما يعكس للتثنية حقها التي هي نون مفتوحة
عند المكرا والتنوين مكسورة لطلا تتوالى الحركات في سورة
الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي يحكم الفتحتين وضمة النون
لتبدل ذلك الضوي او اللاحق وصلة اوصح الضوي وهو يا
باشتها الرفع في حق النون وعدم دلالة لحق تحقوقها عاذلك لانه
عاتقدين تسليم ما ذكر دل امران من امور مختلفة على شيء واحد
فيقال هذه الامور المختلفة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون
دلالة بواسطة هذين الامرين على ان معنى اي مع مغير
مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من حيس معنى ذلك باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع
بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يا

سه الوصف

ع الوصفة ما يشترك جميعا لا ستغنى عن قوله من حيث هو قوله ليدل
اشارة الى فائدة صفة الشرح في الاسم المفرد اي انه يعرف تثنية
الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قد اني تثنية القلم
ويراد بها القلم والقيض بل يجاء بها لهما او حيضان على الجمع
فلا فائدة بهذا القيد فان قلت هذا يحصل بالامرين للاب والام والقرء بين
للطهر والشهر فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والشهر قلنا يجوز ان يجعل الاسم موضوعا باسم الاب مثلا
فيثنى باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والشهر ثم يجعل الاسم بعد التثنية
ينبغي ثم يجعل الاسم بعد التثنية بحيث المسمى به ليحصل مفهوم يثنى على فيثنى
فيثنى باعتباره فيكون بعد الابوين المسميين بالاب كلاهما
الحالة الشهر بالنسبة الى القرء قلت فليعتبر مثل هذا التاويل
في القرء ايضا بلا احتياج الى اسماء اسمية للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة فيجاول بالمسمى به ليحصل
مفهوم يثنى على فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في تحقق هذا التاويل
لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمختار عدم جوازه بهذا الاعتبار مع تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة اما لانها وضعت بعد وضع اخر بعد وضع الاعلام على الكثرة يقول
المسمى به يثنى ويجمع وكذا ضمائر الغائب على ان ما نبا
لابي بكر يقول بالمسمى بعد ثم يثنى ويجمع وبه بعضهم وقال
الرضي انما يقال الاعلام لكثرة استعمالها فكون اللفظة معلومة

جنس والفارق بينهما ان جمع الجماعة فقد علمت انهما خارجان عن
حد الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يجمع على الواحد المذكر
وخفف بناء في اسم الجمع فانه قيل العلم لا يجمع على العلم والعلمة
وهو جنس قيل ذلك عند الاستعمال لا بالوضع لانه
لا ضير في التزام كون العلم اسم جمع انما قال على الاصح
هو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع
كما اعاد من تذكيره الضمير وحامل عبر اكثر نحو قال الله تعالى
الاسماء الاجناس كلها تمر وعلم وانما اسم جنس او جمع
لواحد لم من لفظه نحو حامل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
وهو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لسدت
الحد عليه فان التغيير حاصل ما خوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فخرج فلك اذا كان مفردا نحو
قفل وانما كان جمعا نحو اسد وهو اي الجموع نوعان
جمع وعكس فالجمع اي الجمع الصحيح تارة تكون لمذكر وتارة
تكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحقه في اخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها
في حالة النصب والجر وتنوين عوض عن اشكرة او التنوين
على سبيل منع الصرف مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليدل ذلك الحرف او اللاحق فقط او

مع المل

المحوق كان معربا من مفرده الواحد من حيث معناه الذي
ولم يقل من جنس النقاء ياء كما في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه في الكثرة في الواحد
فيما ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال
فلان افقه من الشافعي واعلم من الجنيد فان كان الخبر اسم مفرده
يا مضموما قبل النقاء او مقدرة كقاضين قبلها كسرة حذفت اما الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيو نقلت ضمة الياء الى ما
قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لثقل الضمة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله
قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء بين
ساكنين لالتقاء الساكنين فان كان اخره اي اخر الاسم الذي
اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء
الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
فانه يكون مفتوحا اي بغير لبدل الفتحة على الالف مثل مصطفون
حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فاصلها مصطفيين
مصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الفا لالتقاء الساكنين وشرط اي شرط اسم ابدا جمعه
مع ياء المذكر بعد شرط صحة جمعه بالواو والنون ذلك الاسم اسما او صفة
فالاسم نحو عيسى والصفة فيه فذكر سالم فكون مذكرا عاقلا

وامثالهم وابقى بعضهم الشذوذ منها او خصها بما لم تعرف
تفصيل ذلك عليه جمع السلامة المؤنث ابو جمع المؤنث السالم
اجمع لحق الف اخر مفرده الفا وتاء وشرطه اي شرط جمع
السلامة المؤنث ان كان مفرد صفة لكر اي لمذكر العاقل
يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد معلقا فان
يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد مجموعا بالواو والنون كالثلاثين
من بقية الفروع الاصل بان يكن لمذكر اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون
بان لا يكون اي شرط صحة جمعه بان لا يكون بينه وبين مذكره تاء التانيث
كما يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض
حائضات لم يجز لالتباس مؤ بمذكر اي عطف على صفة ان كان صفة اي وان
لم يكن المؤنث صفة بان كان اسما جمع هذا جمع مطلقا من غير اعتبار
شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي
ان هذا اطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بناء منقوصة
كثدي وشمس وغيرها من الاسماء التي تاتي في حقيقة لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو في اسم جمع السماعي والتاء
فذكر ان هذا التانيث لانه ليس بحقيقي فالتاء والعلامة فجمع
التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث لفظه والجملة
الملفوظ فيه كما هو المتبادر فلا ينقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بالحركات والحذف وانما المتبادر من
تغير بكون المحل الجمعية فلا ينقض ايضا بمثل مصطفون

المؤنث
جمع

جمع التكسير

وان تغير

جمع القلة
متى

ان تغير المفرد فيه بلفظه بعد حذف التاء وانما التغير المذكور
في تغيير جمع مطلقا سواء يكون من حيث ذلك المفرد
من حيث الامر الخارجي التابع لما يدل عليه مادة الاسم
الغير المجموع في قولنا تغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
كالهال والفراس او اعتباريا كالفلك والحمر جمع القلة وهو ما
يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كاقوال جمع
قول وعلى هذا القياس بقية البواقي وافعلة كاكلب جمع كلب وفيعل
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الكثير مذكرا كان كرجال او مؤنثا
كنساء وفي شرح الرضي الظاهر انها اي جمع السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيطلق على ما
المذكور من الاوزان فاجمع الجمع جمع كثرة يطلق على فوق العشرة
الى ما لا نهاية له ولم يستعمل احد جمع الكثرة مع وجود ذلك الحق
لقوله تعالى ثلثة قروء وسبع سنبلات والمسلمات المؤمنات بعني بالحد
مع ان تغير سبع وعشر عشرة الضرب واشراء لم يعد بالاقل
الى الاول والقسر الجاري على الفعل حاصل المصدر بالنوع الفعل او نوع
يعبر اشتقاق الفعل منه اليه الواو او يائيا للنوع اي عدده مثل جلست
جلوسا وجلست جلسة فالاول القاعدية والعالمية ومثل وجاء
وويلا لم يشتق الفعل منه لان يكون مصدرا فان كان الاخبار

المصدر
متى

فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن
او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
الاسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الاخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى
هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل
اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من
معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من
اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان
او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق
علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون

ضاربون

ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون
المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما
اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعول له المحذوف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير تنكير مثل قوله تعالى
لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع
مع اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول ما اشتق من فعل
اى حدث موضوع لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعتذار اقامته من
مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل
الفاعل او المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته اسم من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب
ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره

صفة المشبهة

اى شائر وحالر فى الحل اى على النسب والاشتقاق اى اشتقاقا على
باحد الى ما ذكر والاتصاف بصاحبها اى الحدث او صاحبها اسم الفاعل
اى مثل شائر وحائر وصاحر وان كان معناها اللازم يعمل بمعنى انه
ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل وان كان هذا او مفعول
اى ينصب ما يشبه مفعولا به على ايضا او غلبا او المعنى
على ما سيجىء ايضا او غلبا اما مر الصفة المشبهة باسم الفاعل من
انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مما اشتق من فعل لازم احترز
عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يلزم ابتداء او صيرورة لان اشتقاق كل
فانه مشتق من جمع بكسر الجيم بمعنى اى جمع بضمها فلا يقال جمع
الامر من جمع بضم الشاء اى ما لم يجمع طبيعة لم يكن بمعنى صار الشيء
طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو قائم وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث
حتى لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة
المشبهة مع اختلافها انواعا هى اما صيغة اسم الفاعل او
صيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد فلا يخلو صيغة من صيغتيها على اصلها الاول او قطعا على

السوم

الثانى اما كانت فرعا قد يجيء لا بقياس فاظر فى منصوب على اند
حال من المستكن فى حمرا فقد او صفة لمصدر محذوف اى الحمرة
ما تنتفع قد يجيء وحق فى لغتها لصيغة اسم الفاعل
بالياء مع كونها انها فى لغة لصيغة اسم المفعول اليها لان بانة
اختصاصا باسم الفاعل لكونها منتهية به ولكونها مما
اياه فيها ذكر كحسن وصعب وشديد تحمل عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراط لهم فيها واما اشتراط الاعتماد فجىء بها الا
الاعتماد الموصول لا بتائى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست
بموصول بل الاعتماد تقسيم مسائلها اى جعلها اقساما بيان
حكم كل واحد قسم ويبنى كل قسم مسئلة لانه سيذكر بعد هذه
ان تكون الصفة مشتقة من اللازم او بعيدة عنها وعلى كل من التقديرين
هو اما ان تضاف الى مفعولها او بعيدة عنها او من اللام وان
حاضر فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة ثم الفعول
اى فعول صفة المشبهة فعل واصلها او هذه الاقسام الستة يرفع
ثانية وسيجىء قاعدة فجرور اى فى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول
حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
او على المشبهة والنصب على التشبيه او تشبيه معمول المصدر

بالمفعول في الحول المرفوع وعلى التمييز وجعل حول التقدير في الحول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون هو على التمييز في الجميع
لاتمام حسن وبين تمييز المميز وقال بعض النحاة جعل التشبيه بالمفعول في
الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والحمل في الحول على الاضافة
او اضافة الصفة اليه وتفصيلها ان نقسم وجوه الاقسام في ضمن
امثلة حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او
نصبه على التشبيه بالمفعول او بفتح التنوين ونصب وجهه بالاضافة
فهذه الترتيب تلفق ان تلفق امثلة من الامثلة المذكورة وذكرها
لتوضيح الاقسام واختلاف حول الصفة رفعا ونصبا
وكذلك اوجه التراكيب وكرر امثلة ثلثة حسن الوجه با
لوجه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه او هو ايضا بالوجوه
المذكورة لمثلة للاوجه الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة
والثاني لا سلوب بترك العاطف الثاني الى آخره شروع في قسم
آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه
با الوجوه الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه واذا قلت
الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم اللام الاول وجودي والثاني عدمي

وعكسه

وعكسه الترتيب في تفصيلها الاول اقسام الصفة المجردة فانها في
الاول قسمان احدهما ما تخلق فيه وسيأتي اقسام بحوثه في اقسام
ذات اللام وآخر قسم منها ما منع فاعل اثنان منها اي من تلك
الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المنتقل الى ضمير الموصوف بواسطة الحرف واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان اضافة الصفة المشبهة اما بمعنى في او التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بمعنى في ضميرا الموصوف صار فاعل
الصفة او قائما مقام الفاعل وما استتر في الصفة مثل
الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بمعنى احدهما معا لاضافة
فيه بواحدة منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف خفة في الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعمول من الاضافة واخلق في صورة كانت
الصفة فيها بمعنى في عند اللام مضافة الى معمولها المضافة الى
ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فيجيء فيه وجوه البصريين
وبعضهم اعرب في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا ضرورة

وجهه

اوتفصيلها
٢١

١٠ الوجوه

الحب بفتح و نقيضه وجزة فانهما متضادتين لا يجوز
اضافتهما اليهما لانهما لشلا يلزم الالتباس بالمفعول
فانا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه وقد يعمل
اسم اباه في المثال الاول مفعول الضارب وفاعل لو نصب
تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني اذ مفعول ثان لمعط
او مفعول اول لما قيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب في مثل زيد تمهي الاب من نحو وهاب مفعول
ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم
لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما
جاء للمفعول بزيادة على ما في اصل ذلك الفعل وبما
في قولنا بزيادة اما الظرف نحو للموصوف اي لذات
متصفة بذلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة وقولنا ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقولنا لموصوف يخرج اسماء الزمان
المكان كلها والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة وفي
ابهام في تلك الاسماء وقولنا بزيادة على ما في يخرج اسم الفاعل

والمفعول

التفضيل
سبب اسم

١٢٥

والفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وافعلان وافعلا
فيه خبر مبتدا محذوف اي هو افعل اخير واشر مخففا بالحذف كثيرا
في الاستعمال وقد يستعملان على الاصل بقلة اسماء التفضيل
من احد ثلاثي لان باب مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه ان ليناء من الثلاثي المزيد فيه مع الحاجة
على تمام حروف متعذر لان عدة الصيغة لا تبلغ اثنين على
ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان عدة
الى وفعلى الثلاثة تحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض
حروف رباعي مجرد بحذف اصلي او بدله من حروف المزيد
فيه او من اصوله او من زوائده او منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بكاهد اي من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل
لعيب اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلما اشتق
اسم التفضيل انيب منهما لالتباس ان المراد وحمرة وعور
او ذا حمرة او ذا عور وهذا التعليل انما يتم اذا بينا ان افعل
الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل
على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة

وشرطه ان

على الاخر في الصفة والاولى موافقا او وضع الطبع مثل
زيد افضل الناس فان افضل اشتق من الفلاني الجبان يدل
ان ليس بلوذ وذا عيب وهو الفضل فان فضل غيره اي غيره
الفلاني الجبان وباء يراد انه يدل على ان الاحسان بالغة فيه على غيره
توصل اليه اي الى غيره الفلاني الجبان واشتق عنه مثل هو اشد
منه احتراز عما مثال للثلاثي المجرد فيه وبيانا مثال للمزيد
وهي مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لانه يدل
على الجهل وهو باطن ولكن يرد عليه ما ذكر في المقيد بانتفاء
احتراز عن التفضيل فانه لا فرق بين في البلاغة والحق
ولكنهم حكموا بشذوذه في هذا الحق من ابن هبنقة محمد
تعليق والجواب بان المراد بالحق ما يدل على اتم البلاغة
في الظاهر على ان ابن هبنقة من تعليق حمقات وعظم و
خبيط على عنقه وهو في غاية طويلة فضل من ذلك بقال
لا فرق بها فضى وذا اصل وفضل فات ليلة احق يقال
فلما اجوقال يا اخا انت انا قد انا فعليه شاة فذبحت من احمق
ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من احمق
لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل في
ان يكون انا جهلم وجلد بلاد تدل ظاهرة على سبيل الندرة
ولا يقول بذلك عاقل والتاريخ الذي عد احمق من

فضيل

فضيل البذيء قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة كحمل
وان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واجهل وفيما سواهما على القياس الواضح فاسم التفضيل اشتقاق للفاعل
لا للمفعول فاندفع ما اشتق لكل من افيا سامطر بالكثير الاتباع
فاقتصر على الاشتقاق في افيا للمفعول على السماع لا على القياس في
مواضع قليلة عواعد ذكر لمن هو اشد منه ذم به في النوع من
هو اشد ملومية وعلى هذا القياس افعل واجهل ما عرفت
ان يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها
لان وضع التفضيل انما يطلق عند فلا بد فيه من ذكر الشيء الذي
هو المفضل عليه اذ كل موصوف فاما ان يضاف الى ما هو افضل
منه كما ذكرنا ظاهرا او لا لانه يشابه اللام التي معناها ان يضاف المفضل
عليه مذكورا فيقال الظاهر ان حكمها في انك اذا طلب شخص افضل من زيد
قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
مع هذا لا يكون اللام في افضل للتفضيل بل للعهد فيجب ان
يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او ومن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الامرين
نحو زيد الافضل من عمرو لان لا يكون ذكر اللام او من لغوا
والمافي قوله وانت بالاكثر منهم حقق انما العزة للكاثر فضيل

من فيه ليست تفضيلية بل للتخصيص أي متميزهم بالاكثر حسن
ولا يجوز خلوه من الكل ايهام الفوات الغرض نحو زيد افضل الاثنين
هم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يضاف مثله الى المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر من كل شيء فاذا حذف من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فالما
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما لا يصح الا اذا دل على
الزيادة اي احدهما بيان موصوف المفضل به على من اضيف
اليه اي ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار خفض في بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
وضع افعل التفضيل الشيء بقيد كونه فاضلا لاقرانه ذكر المفضل فيشترط
في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم
يجب مفهوم اللفظ حتى يصح اخراجه بالاستثناء لان
المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مثل كما في
هذا النحو المفهوم العالم زيدا فضل الناس اي افضل من
مثل كما في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته ثم وجدا من الاخوة بما اضافتهم اليه والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة معينة زيادة موصوفه غير
مقيدة بأن يكون على المضاف اليه وحده وهو يعني اسم التفضيل
المضاف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
تابعا في سائر الصفات نحو زيد افضل مصاحبا مع بشر وحسن الخلق
مما لا

مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان يضاف الى جماعة هو داخل فيهم نحو هو كذا بيننا افضل
قومه اي افضل الناس من قومه قريش وان تضيفه الى ما لا يشمله نحو
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو الان اعلم بغداد اي عالم
سواه وهو مختص ببغداد لا اقامته او سكنه ويجوز في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى
نحو هما او كذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندات افضل الناس او
هذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
وكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم
التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو
اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس وكذا
والزيدون افضلوهم وهند وفاطمة افضلا هن
والهندات افضلاهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في
كونه وامّا النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو
الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه
فلا يفيدهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه

افراده تثنيته وجمعه تذكيره تانيثا للفرع مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتناع جمع اسم التفضيل
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها اما اسم التفضيل الذى
استعمل بمن مضمر لا غير اى لا غير المتقدم المذكور لكل واحد
محوى الله التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخير بما هو فى حكم
الوسط باعتبار امتيازه عن التفضيلية لكونها الغير المفرقة
بينه وبين باب احمر كانها اتمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
عمل اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء فانها خص
المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف
لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص
بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او
مضمرا بل لا يوجد بعده ما يجوز ذلك فاعمل دال على الفعل
الناصب لم قال الا تعلم هو اعلم منه اى ليتبين سببه اى اعلم
من كل احد يعلم من يفضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها اينما بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رايحة
من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم باكيا والتمييز يكفيه
ما فيلق من معنى الفعل اينما شئت فلما تمام يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل فلم
يعمل عمل الفعل الا ان ليس له مفعول بمعناه فى الزيادة يعمل

عمل

عمله لانها كان فيها هو الاصل فيه وهو استغنائه عن الاثنين فلا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد شابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لشابهته
الفعل الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ
لشئ معتمدا عليه بان يقع له او خبرا عنه او حالا او هو فى المعنى صفة
لسبب مشترك بين ذلك الشئ وبينه مفضل ذلك السبب باعتبار
الفعل اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اخبر عنه او حال
نفسه او نفس الفاعل السبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده
بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا فى الثانى
مفضلا عليه مفضلا خبرا بعد خبر لذا او حالا عن صاحبها او
صفة لمعمول محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما راينا رجلا
افضل عنده الجمل منه فى عينه فرجلا هو الشئ الذى
ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ الجمل مسبب مشترك بين
عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ
ثابتا للشئ وفى المعنى للسبب ليصح ان له ملابسه يعتمد عليه ويحمل
لم مظهر تعلق بذلك الغائب حتى يكون عمله ضعيفا لانه
لا يعمل الا ان تقدم معتمد نحو ما زيد الا ضاربا عمرا فانه يعمل فى مضمر
بعده سواء كان من متعلقات المحصور او لم يكن مثل زيد
ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا

مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج
عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عين من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ هذا المقيد تارة بهذا المعنى وتارة
وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار دليلا يبقى على ما
هو الاصل في تحليله الاسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ
عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا
انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في المواد الاخر بمعنى فعل
وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن
كحل عين الرجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون
دونه والمساوات يأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى
انه حسن في عين كل احد الكحل دون مثل حسنه في عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا

يلائم

يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى
حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فيرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه
الكحل مثل حسنه في عين زيد فانتفى المساوات الزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي
المساوات نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوات مطلقا ولو في ضمن
الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل
كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان
قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز
عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور
قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فيه
في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي
زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

التفضيل فلم يجز ان يعود ذكره بعد النكرة وهو علم جواز
علم في المظهر مع انهم اجروا فعلا احسن بالجر نعتا للجمل
بالابتداء فطلوا بين احسن وبين معمولها اي فاعل قبل احسن
من حيث انها اسم التفضيل غير معنى التفضيل وذلك المعمول قوله
منه في عين زيد ما حينئذ وهذا الجمل الذي هو مالا يكون معمولا له
من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز
الفصل بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه
عن هذه الحيثية عارض له من معنى الابتداء العامل في
المبتدأ والخبر اذ العامل الحقيقي حينئذ معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الجمل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انها اسم التفضيل ولهذا
قدم قوله منه في عين زيد على الجمل لم يبق الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انها اسم تفضيل ولكن في معنى تعقيد
وتعقيد كما لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن منه
الجمل في عينه هو اي الجمل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد نظرا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة
التي هي الجارية فوا ما مثل هذا المقام والكلام فيها وما
قرره مسئلة الجمل وبيان شرائطها وما عيب به عنها مما لم
يطابق المقام بل انيابة ولا لقصان اراد ان ينبه على ان

التعبير

التعبير عنها غير مقصور فيما ذكر بل لهم ان يعبروا عنها بعبارة اخص
منه وعما غير تنبيه وينتقل هذا التقريب الا ترى سيبويه
واستشهد به في اثبات المسئلة وليتني بعض هذه الصورة عليه
فقال ولكان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الجمل من عين
زيد بالتاء من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو احسن
بتقدير منه وهو ظرف ولو رفع لفظ العين من البين والتقى
بين زيد واحسن مع ما بين من معنى المقصود من تعقيد ما
ما يخفى عليه قبل هذا التعبير بكان اصله من جمل عين زيد
المضيء احسن ما اضاف فانه لو كان كذلك لكان من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه اذ يصير الجمل ح فاعل قد مت على اسم
التفضيل ذكر العين التي كان الجمل فيها مفضلا عليه فلما
رايت العين زيد احسن فيها الجمل كان اصله ما رايت عينا
احسن فيها الجمل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد منه
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مثل
العين زيد في ان الجمل احسن فيها الجمل من عين زيد اه
نقول معنى ما رايت عينا العين زيد في كونها احسن فيها
الجمل منه في عين زيد وانما جاءت هذه الصورة فان لم يكن فيها
فصل اذ لو جعلت اسم فاعل بالابتداء لانها فرع الاصل
والاصل من الفضلية مع مجرورها متعلق فيها انيابا كما ذكرنا

استقبال بالمصدرية لكن المتبادر ما ذكرنا وهم الخصم ارجاع
الضمير الى ما دل عليه الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو الذي لم
يذكر فيها فلا ينقل بالمصدرية قال المراد بالمعنى في تمثيلي تلك
النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد بالحدث الحدث المطلق ليس معناه المطابقي
بل ام اكن لا يتحقق الا في ضمن القيد المخرج بهذا القيد احترز
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترنا بنسبة ما احد الا انه مغاير
الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو مغاير بعض مغايرة للمعنى
تخرج به الاسم عن حد الفعل ويقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال
لانها وجودها اما منقول له عن المصدر او غير منقول كما سبق وكذا
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو صه وكاد ونحوه
بسبب الوضع حيث قيد في المتن انه مقترن باحد الازمنة
او جزء احدها في الاغلب ولا شك ان مقترن بهذا الوجه
وان عرض الاشتراك لبعض بعد الوضع وهو خاص لان
ومن خواص الفعل دخول قد لانها انما يدخل لتقريب
الماضي الى الحال او التقليل الفعل او تحقيقه شيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لان لانه الاول

القريب وسوف لما الاستقبال البعيد كما ان الاسم لانه يدل
على ذات ما الا هذا الذي المشارة في اللغة المشابهة مشتقة من
الهيئة كان بين الشيئين ارتفاعا من ضرب واحد فيهما اضعافا
رضاعا فالجزء من تلك الحروف الاربعة المتكلم من ضارب كما
في اثبات الشرط وكل من هذه المعاني الثلثة لا يتصور الا في الفعل
فجوز في تاء الثلثة عطفا على دخل قد وان اختص به لحوق تاء
التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فالحقت الاسم بالفاعل
والصفات استعيرت منها فالحقت بها لحوق التاء الدالة
على تانيثها وتانيث فاعلها فالاظهر اختصاص بالفعل ساكت حال
من تا الثانيث احترز عن تاء التحريك لاختصاصها بالاسم ولحوق
تاء فعلت او منونا مثل ضرب والنون ثم اي للمتكلم المفرد
الذكر او معه غيره واحترز بذلك الغير عما كان نحو نضرب فانها
ماضوعان من نحن والنا من انا احترز عن مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا والمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيب اي
حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة
والياء والتاء غيب غيرها اي غير القسمين المذكورين وهما واحد
المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر صفة بدلية من الغيب لانه وان لم يضف الا اضافة
معرفة لكنه خرج بها عن النكارة التي هي شرط في وقوع النكرة

كما تقصد بما سلف بين
بواسطة الذاهبين والآتي
المضارع بمناسبة اللزوم

الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وهو
المضارعة مخوف في الباقي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اعني كيدحرج او كالخرج وقوله وفي ما سواه اي في ما سوى
ما ماضيه على اربعة اعني في مثل يقاتل يدحرج ويتخرج ونحوها وكل
يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا واما بعرب المضارع حواه
بتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد مقبلة كانت او خفيفة
والنون جمع مونث لانها اتصل بها حلوها ما يكون مبنيا لان
نون التاكيد الشديدة او الخفيفة اذا اتصلت بالفعل جزء كلمة وحل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
حالة اخرى حقيقة لان جمع المونث هو المضارع يقتضي ان يكون ما
قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في المضارع فلا يقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب بشائبة الاسم فيهما وجزم يختص به
كالجر بالاسم فالعجم مبني وهو عند الفراء وما يكون من قبيل
حرف علة الخ وهو جمع باب نحو قول به للقتيبة هذا باب
كذا او مونث مثل يضربان وتضربان وجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمثنى المذكر المونث
مثل تضربين فهذا اربع عشر يضرب في الواحد الغايب المذكر
وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المونث والواحد المخا

المتن

المذكر والمضارع في المتكلم الواحد ونضرب اثنا المتكلم مع الغير بالنون
وحال الرفع والنصب وحال الانتصاب الفتحة اي حال كون الفعل المضارع
المعتل بالواو والياء في حال الجزم مثل لم يغز ولم يرم ولم يقض
والمضارع المتصل بالالف اي الضمير الدال على المثنى وذلك في جميع
مواضع الفعل حال كونه مرفوعا اي خال في النون في حالي
الجزم والنصب خلا النصب فانه نابع الجزم وحال النصب في الاجوف نابع
الجزم مثل يضربان وتضربان ويضربا وتضربا بحذف النون وحال
الجزم مثل يضربان وتضربان ويضربا وتضربا بحذف النون وحال
النصب اي وحال الرفع اثبات النون بالواو والالف والياء
تفديما اي وحال الرفع لان الفعل المضارع الواو والياء تقول
يدعو ويرمي والفعل المضارع الالف تقول يخشى ويرتضى وحال
الجزم اي حال كون الفعل المضارع الالف في حال الجزم
المجزوم الذي حذف منه حرف العلة وهو الالف الذي هو لام الفعل
المضارع المعتل الآخر بالالف بالقصر وتحذف تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرمي ولن يرمي ولم يرم والحذف اي وحذف الالف في حال الجزم تقديرا
لان الجزم يطلب السكون وليس في الالف سكون ولا يقبل الحركة
لشابهته الحرف الصحيح في كونه ساكنا ولا يقبل الحركة وذكر ضمير
الحذف باعتبار الجزم او باعتبار الفعل المعتل الآخر بالالف
لم يغز ولم يرم ولم يخش ولم يرتض وحال النصب اي وحال كون
الفعل المضارع المعتل الآخر بالالف في حال النصب المنصوب
بان مضمرة بعد لام الجحود او بعد حتى او بعد اواو بمعنى الا
او بمعنى الى او بمعنى الى ان او بمعنى الى ان او بمعنى الى ان
او بمعنى الى ان او بمعنى الى ان او بمعنى الى ان او بمعنى الى ان

لم يعتد الى ينتصبها المضارع انما لم يعتد ما بعدها بما قبلها
اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها احيانا جزما
لا يكادان الا في الاستقبال فان قصد احد الشرطين فانا اذن
احسن اليك كقولك لمن يعدك انا اذن اظنك كاذبا او ظانا
كقولك لمن يعدك انا اذن اظنك كاذبا بالرفع مثل قولك
لمن قال سلمت اذن ندخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله انا لم يعتد بما قبلها لانتصاب المضارع
بعدها لاشتراكها اليه فحكمها مثل اذن تدخل الجنة حينئذ
فقتيل اذن يعتد بما قبلها بتقدير تمثيلات اخطها الا انها لما
انتصب المضارع بعدها لم يشترط بين اتصال الجملة بها
والفصل بينهما وقصت اذن بعد الواو والفاء الوجهان
جريانا للنصب بالشبه بالناصب لاعتمادها على العطف لاستقلال
المعطوف الذي جعلت الرفع بالعكس لاعتمادها على العطف حال ضعف
وكما التي ينتصب المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة مثال
التي يعتد بما قبلها بما بعدها كالتي بتقدير الا سلام لدخول الجنة
فالمثال المذكور يحتمل التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فان كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لم يصح كما في حال كون حتى بمعنى
كي للشبه اما في الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة

على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد وتحصل الخلاف
لانها وضعت لما ينفع الفعل بعدها اي لطلبه بلام الامر او للنهي
عنه بلا الناهية لتعليق الشيء بالفعل كما مات الشرط من حروف
المعاني لا يتصور الا في الفعل وبقي تاء التانيث علق بها دخول
فهو ما يختص به بقي تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل
فلا يلحق الا بما لم فاعل والصفات استغنت عنها باحتمالها من
الضمائر المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختصت
بالفعل سالكة حال من تاء التانيث احترز بها عن الحرف كذا
يختصها بالاسم وبقي نحو تاء فعلت اذا سكنت نحو تاء فعلت
التي هي لمتكلم الواحدة المؤنث فانها تدخل فيها تاء فعلت ايضا
ذلك لان ما يدخل الفعل لا يلحق الا بما لم فاعل ظاهرا فانما يكون
للفعل وفي وجوه خلاف ذكرت عن قريب احدها ذكر الخبر خبرا
عن ان وبرنساوي الفرع والاصل وخصوا البادئة بالمنع لان
المتكلم اخف واخص فخصوا بالتعريف الخفيف والجنس الخفيف
اي فعل دل بحسب الاصالة الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الذي انت فيه قبليته ذاتيه يكون
بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض فانما يكون
بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان
وقوله دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج ما عدا ما المؤدبا الموصول الفعل فلا يتقدم متعلقه عليه بخلاف
وجوها ضربت ضربت متوجها الفرق بينهما بالمعنى فان معنى
الماضي وقع الفعل لفظا وتقديرا او تقديرا فقط وهو
على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلذا بني
على تقدم على الاسم نحو زيد ضربته لان الضمير
عائد على موضع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب هو شرها
وجزاء تقول ان شر بني شر بك في معنى ان تضرب بني تضرب
والفرق فلكونه احتمل ان وقت مع فيها النفي بما المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معربا وضربين الى ضربنا لكراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لثقل انفصال الفاعل بفعلها
قيد الفرق المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل شربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع ذلك لو قال يخرجها انها الفعل كضربا
اي تقول بدل اكرموا المضارع ما اشبهه اي اشبه الاسم باحد حروف
ناءيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف ناءيت في قابليه يعني
الحرف التي سميت بهذه الكلمة ناءيت وهذه المشابهة انما تكون
لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح لوقوع الاسم مشتركا بين الازمان المتعددة كالامس
وقيده بالفرع عطف على قوله وقوعه اي تلك المشابهة انما
تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتقييده بذلك خرج من زماني
الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال

القريب

له واحد وكم الخبرية اي يخرج المضارع بكم الخبرية اي كلمات الشرط
الجازمة التي يخرج من الاسماء وبعضها من الحروف وقد اختار
لفظ ما فقط وقد يوجد بها معان اخر وهي اي كلم الجازمة ان وهما وانما وحيثما
فانه حيث تنزل ما المضارع مع ما وما بدونها فلا وابن وهي
وهي تجزم المضارع مطلقا وكانما مع اما اولا وما ومن واي
واني واما الشرطية المضارع مع كيفما فانا ما نذكرها في كلامهم
على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه على جميع الاحوال فانما
قلت كيفما تفعل افعل كان معناه على اي حال وكيفية تفعل
ان الفعل اقرن عليها من المتعدد استوفاه فانه قارن في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اما فلان الحالات الشرطية التي تجزم
المضارع هي موضوعة للابهام وان ما موضوعة لابهام
المفعول به وبيان متعلقه عطف على قوله بلم وان يجزم المضارع
ويجعل بمعنى ان شاء الله تعالى فلم تقل ما تضارع ما شيا فلن
اي نفى المضارع ولا يبعد توجيه الغير راجعا الى ما هو اقرب
اعني ما شيا فلم تقل ما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق النفي المتد الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان فلم ينفعه الندم
اي عقب ندمه ولا يلتزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واما قولك ندم فلان فلما ينفعه الندم فاستمرار ذلك
الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا بجواز حذف

الفعل المتوقع بها الدال عليه دليل نحو شارفت المدينة وما اى وما
اخلها وخصها بعد دخول ادوات الشرط عليها فالنفول انه لما
يضرب ومن لما يضرب بمنزلة قولك ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة فوق بين ومعمولة وضعف ايضا باستعمالها غالبا
في المتوقع اى يقع بها فعل ست قبيح متوقع نحو لما يقع يكون
الامر على ما يحب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما
يلفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اى ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي صوابها اى لا التي للنهي هي مندرج
الامر وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهي يدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول خطابا او غائبا او متكلما وكم
الجازمات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
مسببة الفعل الثاني اى بجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا في شرح المص وكم الجازمات انما يدخل على ستين لجعل الاول
سببا للثاني ولا شك ان كم الجازمات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها التي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزوم وصيغ
شيء لشيء وجعل كلمة الجازمات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا للثاني لاخارجا ولا ذهنا بل يكفي ان يعتبر

المتكلم

مثال لحتى يجيء فاستقيا المضارع بالنظر الى ما قبله معنا بالنظر
الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون عاما في الحال والاستقبال وليس
حتى تعليلا لهما مثال لحتى يجيء الى والاستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذي قبلها حتى الاكل يعني زمان الحال
تحقيقا الى بطريقة الحقيقة بان يكون هو زمان التكلم بعينه نحو
جئتك الان او حكاية اى بطريقة الحكاية بان تقول كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فانا ادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية تلك
كنت في زمان الدخول حينئذ هذه العبارة وغيرها في زمان التكلم
عما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا
فابقيته على ما كان عليه وحكيته فقس زمان الحكاية ايضا يكون
مرفوعا اذ لا يتصور حينئذ تقديرها لانها علم الاستقبال كانت
اى حتى عند هذه العبارة الدالة حرفا قبلها لا جارة ولا
عاطفة وعلى كونها حرف ابتداء يبتدأ بها كلام مستأنف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى
داخلة على الجملة نحو بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب وايلازم وتهيأ لسببية اى كون ما قبلها سببا لما
بعدها ليصح الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي
مثال ربط فلان حتى لا يهجونه الا مثال لما ابتدأ الحال
فيه فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اى من

اظهرها ان مع لام كي نحو جئتك لان اردت اكرامي ومع ما الحق بها من
اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع اذن وفي العاطفة نحو
اجبني فيما مكث وان تذهب الا بعد التثليث يدخل على اسم صريح
نحو جئتك الا لكرمك واعجم ضربا بل عنيفه وارادت فعربت
فحاتان يظهر معهما ان يقلب الفعل الى اسم صريح وهو المصدر به
واما اللام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها
ان ولكنا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وفي هذا
المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاقل غلبة التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانهما اقتضت نصب ما بعدهما للتشبيه في المعنى
السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فسلم
يظهرا مناسبة بعدها وجب اظهارها ان مع لا الداخلة على
المضارع المنصوب بجاءني في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي
انها لا تكون للام مع المنوا لبين لام كي لام لا نحو قوله
نعم المرء يا هند لم تعرض نبوة فيما المواضع المذكورة
كثيرا من غير حمل لضعفها نحو قولهم بالعين اجدى من يعجل ان
تسلما ومع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
في رواية النصب ولكن نبين بقياس كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجعل حذف ان المضارع بلم وما ولام الاسم وفاء
السببية حتى انما استعمل في محض النفي وهذه النفيات تجيء

المنكر بلها فيسقط بها ان يريد وجاءني صوت الب
فلما بلا التزوم واللام كقولك انما اتيتك لتشتهر الرمك
فالشهر ليس سببا حقيقيا للاتيان واللام سببا حقيقيا
له لاذهنا ولا خارجيا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما انها
لتلك الاتيان بعض اسبابه ويبين الشهر الذي هو السبب
الغائي عند الناس سببا لاكرام عمله وبيان اي هذا
المعنى اعلم ان هذا لا يتحقق الا ان يتحقق الثاني وثانيا من
حيث انه يترتب على الاول ابتداء الجزاء على الفعل وان كان
اي الشرط والجزاء مستقبلين مثل ان تزرني وان ازرك فالاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول احد الجازمين وحده او بلفقها مع ملاحظة المحل
واما الثاني مضارعا فالوجهان اي فعند الوجهان الجزم
لتعاقد بالجازمين وحصول الشرط والرفع لضعف التعلق
لحلول الماضي والفعل نحو المحول نحو ان اتاني زيد
اتيته وان اتاني اتاني ماضيا بتعقد لفظا لفعل الجازمين
نحو ان جئتني جئت او معنى نحو ان خرجت خرجت اخرج ويحمل
ان يكون لفعل الغد اي لم يقع ولم يتقدم سواء كان قد ملفوظا
نحو ان تعدان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
نحو ان اكرمت زيدا تكرمه غدا من قبل فقد صدقت اي فقد صدقت

بما بعد الفاء فاجزاء الشرط المحقق تأثيره فى الشرط فيه لقلب معناه
الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى
اكرمتك وان اكرمتنى امس لم اكرمك وانما قال بقيد فقد يخرج عنه
الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه وان كان اداة الشرط مضارعا مثبتا او منفيا بما او بلم
او بالا فانه منفيا بلم فانه مندرج فى ما سيجئ للزوم ما نفيت به
او بلن حيث يجب بغير الفاء لعدم تأثير الشرط فيه بمعنى فلا وجه
الى الاتيان بالفاء وذلك لان الشرط لم يؤثر فيه تغييرا معنويا
كما تؤثر الجازم فتؤتى بالفاء حاضرة فى تغيير المعنى حيث
حلت لجزم الاستقبال فيترك الفاء لوجوه الثانى من وجوه
ما لم يكن قولا نحو ان يكن منكم الذى يعلمون الغيب
ومن عاد فينتقم الله منه والثانى ان يكون الجزاء الماضى او
المضارع المذكورين فالفاء لازمة لان اثر الجزم
اما ما ليس بقيد الكلام نحو ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس
فى تقدير لان اثر فى الشرط فى الماضى فاحتاج الى الرابط الفاء
واما جملة اسمية اداما امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع
منفى بلا او ما او ان الذى يعنى ملكنا النهى والعرض فى جميع
هذه المواضع لا تأثير له فى الشرط فى اثبات فاحتاج الى الفاء

وبجزم اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناها فى يبعد من معنى الفاء لانها تنبئ عن
حدوث امر بعد امر نفيها مع معنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر واتم استعمالا لجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا ليست مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فى قولهم اكرمتنى فاذا لى عندك مكرمة ما قدمت ايلزم
اذا لم يتقدم ما هو بمنزلة الشرط وان التى تجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو ائتنى
اكرمك على ان الامر والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم
تفعل تفعل الشر يكن خيرا والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشرب به لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشرب به والتمنى نحو
ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا
فان كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مثبتا مجردا
لا يكون سببا لما تقدم وبعد السببية اى سببية
ما تقدم له فيقدر ان بما بعد هذه الاشياء مضارع يوخذ فى تقدير ويجعل
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما
اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة

يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فان كان المضارع
الواقع بعدها تلك الغاية وقصد سببية الفعل المطلوب
بتلك الاشياء لما قبلها مع ذلك الفعل وجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لغاية وهو دخول الجنة
فهو سبب لها وقد اراد تلك السببية فقدر مع الفعل
الماضي من اسلم وجعل تدخل جزاء فكأنه قيل ان تسلم
تدخل الجنة ومعنى لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل
الجنة لان النهي في معنى الفعل المنفي اي المثبت وهذا امتنع
لا تكفر تدخل الجنة عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع
ذلك عنده واما منع عند الجمهور لان التقدير على ما مر من
ان لا تكفر تدخل وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الباقين
اي فلا يقدر يقول معناه ان تكفر تدخل النار فالنهي
في هذه المواضع في معنى الشرط المثبت والنفي في معنى قولنا
هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب الرفع اما بالعطف ان كان ما قبل الموصوفة
كقولك تعم فيصلي من لك ولي يأتيني فتكرمه فتؤجر فالاصل
اي وليا فانا صالحا لك فذلك كقولك تعم فانت مع في طريقهم
يجهدون انفسهم اويا الاستيناف كقول الشاعر قال

لابد ان سوا ان الطلب كالامر يجري بمعناه الامر وكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثل الامر وعلى الجاد بصيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع حيث يريدون صيغها وفي بعض
الشروح انما قال مثال الامر لان الامر اشهر صيغ الطلب من
الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فان الطلب المقصود
وهو في اصطلاح المحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ان المراد بالمضارع صيغة يطلب بها الفعل شامل
للامر من غايب كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احترازا عن المجهول منه فانه يطلب به الفعل عن
المفعول لا عن الفاعل الى المخاطب احترازا عن الغايب والمتكلم بخلاف
الامر في المشاركة احترازا عن مثل قولنا تعم فيذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ على صيغة الخطاب بعد ما سمع بعد بل وحكم ان
الامر في الحقيقة مثل البيعين لا وقف والبناء مع الساكن لا التقاء
ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان ما بعده الاسم
المتضمن للاعراب انما هي بسببه وفي النون حكم الجمع لان
متاخر المضارع الجمع في اكثر الامر سقوط نون الاعراب
بعض في العدد لانه لا شايد ما فيه اللام من الجمع معنى
اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اضربي اضربن ولم يقل
ما يقول لم يضرب اليضربا لم يضربوا لم يضربي ولم يقل لم تضرب

وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فاذا كان بعد اى
بعد حذف المضارعة او بعد حذفه مع كما سكن الخ يجعل ما بقي
اما نقول اي تعدد بعد حذف المضارع ضارب هل يذكر لفظ هذا
الفعل المذكور اذا كان بعد حذف ساكن على المضارع بان بقي
والمراد بالذات هي هنا اما الذات مع الحرف الذي فيه من المزيد
فيه فانما هو باب الافعال لانه زيد همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن
حال كون تلك الهمزة مفتوحة ان كان بعد اي بعد الساكن
همزة وصل الا لقياس بالمضارع المجزوم المتكلم بتقدير الفتح فانه
الفاعل في اقتل اقتل بقطع النظر عن التنوين بالواحد المجهول
وبالماضي المجهول ايضا من الثلاثي اقتل بكسر التاء مكسورة
فيما سواه اي سوى ساكن بعد همزة وصل كان بعد كسرة او
مفتوحة فانه لو تم في مثل اضرب النبي بالماضي المجهول من
الاضراب ولو في لا النبي بالامر منه ولو تم في اعلم لا النبي
بالمضارع المجهول ولو في لا النبي بالماضي الثلاثي
على اقتل مثال لما يكون بعد حذف المضارعة منه واضرب
مثال لما يكون بعد كسرة واعلم مثال لما يكون بعد مفتوحة
وان كانت الثالثة مفتوحة ايضا لان الهمزة مفتوحة لانها همزة
وصل وقت الابتداء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين

في المنظم

في المنظم الواحد لاجل وصل مقطوعة لذلك بينه فعل
عالم ليس فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه لادنى ملابسة اي حيث حذف فاعله اي فاعل فعله
الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو واسند
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هنا القيد هيهنا
اكتفاء بذكره فيما سيأتي فان كان الفعل الذي لم يذكر فاعله
واقيم المفعول مقامه ماضيا غير مبدوء بتاء مزيدة فيه
ليس بأمر اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج فاعلم
واحترز بهذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاحتيج له
من غريب لم يوجد في الدعاء خروج الضم الى الكسر
فلم تحذف همزة فعل بالخروج من الكسر الى الضم فانه كثير
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسر الى الضم قليل
فلا ضرورة في اختيار بعد صوغ المفعول المقصود باخذ منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل غير الملحق وافتد احترز بالخروج لئلا
يلتبس الخروج ليضم مضارع علمت وجاعلت ودحرجت
حرفا ليس هذا محله لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل
العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل
طوى وعدا من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا

في المنظم

بفتح ايتاء اعلالين في يهدي ويقوى قبل الاصوبان يقال
مثل العين المنقلبة عينا الفعال لا يعد عليه مثل عوم وحيد والفا
خفة مثل العين بالذكر لزيادة غوصها احتلاف فالمبني للمفعول
شرك ذكره وتبعيده ذكر مثل العين في المبني للمفعول من
مقام عدم ايكده فيما ذكرنا الا في قيل وبيع اصلهما قول
وبيع لثقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وجاز الاشمام وهو فيه في نحو قيل وبيع وفي شرح التسهيل
حقيقة هذا الاشمام ان تضم شفتيك بعد اسكان فاء الفعل فان الضمة فيميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة الحركة ما قبلها هذا
مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
الفاء خلافا لهذا خلافا المشهور عند النحو يين وقال
بعضهم الاشمام ههنا هو ان يأتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم فما قابل هذه الحركة وجاز الواو
ايضا لما ضعف فقيل قول وبوح بالاسكان بلا نقل وجعل
الياء فاء والكونها وانضمام ما قبلها وقيله اي مثل باب المضارع
من مضعف العين من ثلاثي المجرد باب الماضي من مضعف العين
الاقد
من باب

من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في جميع اللغات الثلث
فيه اذ خير وقيد فيهما نحو قال وبيع بلا نقاوت ذكر استخير
واقيم بالياء والفاء المكسورتين والقياس فيهما الساكن ما
قبلها ان ينقل حركتها اليه ويقلب العين ياء ان كانت واو فيقال
استخير واقيم لثقل واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقيم المفعول مقام فاعله عائم اولم وهو حرف
المضارعة نحو نغفر ويكرم ويتحرج يتدحرج وفي ما قبل
آخره حذف الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعنى العين المبني
للمفعول بقلب العين فيه الفا ان كانت اوواو نحو يقال ويباع
ويختار ويتعاد ويختار ويقام لتحركها حقيقة او حكما
وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من
الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي من غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق
التصدر والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعلق المضروب

صحيحا الفعل اي

ولا يمكن تعلقه الا بعد تعقيب خلاف الزمان فالمكان والفاعل
حيثية الفاعل بالمفعول فان فهم الفعل وتعلقه بأحد هذه الامور
ممكن وعين المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي بعين الاولى قيل
فهم منها امر غير الفاعل اقعد فانه وان كان لا يتعلق بشيء من
الزمان والمكان والغاية وحيثية الفاعل لكن فهمه مع التعلق
بواحد من هذه المتعلقات حاصل وغير المتعدي ليس متعديا اقاما
الجزء عما وضعت له بل لانه بتضعيف العين نحو فرحته بزيد او
بالهمزة نحو ما شأنك او بسبب الاستعمال عما استحق به
نحو ظلم نحو ضربت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول
واحد كضربت وهذا في الكثير كتعدي الفعلين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول كعلم والى مفعولين
للتنازع كعلم وراى بحيث علم هذا اعلاه وهذا الغير فانهما كانا قبل
ادخالها فاعلين متعديين الى مفعولين وقد ادخلت عليهما الهمزة
فاذا المفعول هو الاول علما الافعال الاربعة حتى اسناد ربنا الى
خبث واخبث وحذف فليت اعلا في التعدية الى ثلثة بانها تعدية
اليها التي هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلاء وهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمرا منطلقا فالثاني والثالث من مفعولي المفعول

اعلمت

التعدي

الظروف

حيثيات افعال القلوب

علمت في وجوب ذكر احدهما منذ الآخر وجواز تركهما معا افعال
وبقي افعال الشك واليقين ايضا وانهم اراد وا بالشك الظن
والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المحقق لتساوي الطرفين
وهو ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن اذا تجردت عن
علامة تدل على ان للعلم وعلمت وما بمعناه حيثية وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هو
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ما ثبت منها للظن فالعلم
كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان مضمون هذه
الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها هو تيقن زيد قيامه
العلم فانما قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
الامر بهذه الجملة هو الظن وكذلك سائر الافعال فتنصب
احد هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن معها هي جميع خمسة
وهي ما عدا نعم بالشيء لا يوجد في غيره اي ومن خصائص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما او جيء بذكر الخبر فلا مقتضى
على احد مفعوليها بسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وهذا لان المبتدأ والخبر بمنزلة المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع

عدا ففعول ومن ذلك مع التقييد بقلة ما حذف المفعول الاول
منه في قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم قراءة لا يحسبن بالياء المنقوطة من
تحت بنقطتين اى لا يحسبن هو لا مخلهم هو خيرا لهم فحذف
مخلهم الذى هو المفعول الاول اما حذف الثانى فكما في
قولك الثامن لا تحسبنا غافلين عما تفعله الظالمون اى
لا تحسبنا غافلين عن فعلهم فحذف الجار عن الذى هو المفعول الثانى
بخلاف ما اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذف احدهما كقولك فلان يعطى يكون
اى يتصف من شأنه ايقاع العطاء فيجوز بذلك ان مفعولى
باب علمت فاذا لك ان تحذف فيهما شيئا منهما فلا تقول منيا علمت
ولم تعلم لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من
علم ما علما ما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما كقوله من يسمع
يخل اى يخل مسموعه صادقا او منهما اى ومن خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما
يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال كل من الفاعل والمفعول
بكونه مبتدا وخبرا او مفعولين لهما طالما اما على تقدير
الالغاء

الالغاء جعلها مبتدا وخبرا مع تحتم عملها بالتوسط والتاخر وقد
تقل الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا عند التقديم انما تحو ظننت
زيدا قائم للذين الجمهور على انه لا يجوز جعل هذه الافعال ملغاة
مع الظرف في نحو زيد ما ظننت قائم في نفي وفي قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز الغائها ايضا على تقدير التوسط
وفي بعضها اتهاما مشعرا بان الالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يجوز
الالغاء فيها اذا توسط بين الفعل ومعموله نحو ضرب اخاه
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت ضارب اخاه زيد
وبين معمولى ان نحو ان زيدا اخوه قائم وبين سوف ومعموله
نحو انا سوف اكرم زيدا وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو
جاني زيد واخوه عمرو ولا يمكن الغائها في هذه الصور الا بقيد
فلهذا قيد جواز المبني على جواز الاعمال اليه بقوله اذا توسطت
يعني بين معموليها او تاخرت عنهما واحترز بقيد التوسط
بالذكر مع ان مطلقه اعم من خصائصها الشيوع وكثرة
وقوعه ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا ومحلا بسبب وقوعها
قبل معمولي الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة
ما اذا كان قبل المحافا الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
بكلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام

اى لعدم الانتقال الداخل عليه معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو
مثال للتعليق بالاستفهام وقس عليه مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام مثل علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى
صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال
توجب تغيير ما ينصب جزئيها فوجب التوقيف باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ وهو الاستفهام والنفى
ولام الابتداء ومن حيث المعنى وهو كيت هذه الافعال و
التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج
تكون كالشئ المعلق لامع الزوج لفقدانه ولهذا خرج لتجويز ما
وجوده فلا تنقض على التعريف افعال القلوب المعلق ممنوع من
العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لانه معنى علمت لزيد قائم
علمت قيام زيد كذلك عند انتفاء الجزئين ومن ثمة
جاز عطف الجملة المنصوب احدهما على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قائم وبكر قاعد اما الفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب
والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل فى اللفظ دون المعنى ومنها اى ومن افعال
القلوب ما يتعدى بنفسه تارة وبحرف جر تارة

ومنها

ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد فانما قلنا متصلين لانه
ان كان احدهما منفصلا يخرج عن الوجه الذى يفعل دون آخر
نحو ما كنت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا لاختلاف ذلك
ومنها افعال فيلزمها الضمير بنفسى وشتمنى بل يقال من ربت
نفسى وشتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون متقدما
والمفعول بعكسه فاذا اتصلا بضميرين يغايران المتناقضين فلا يمكن اتحادهما
حتى لا يتناقضا لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدم الاعتبار فقدم فاعل ربت نفسى ولم يقولوا ضربنى
فاعل الفعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بعد الامكان
لانتفائهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا الا ان
ضمير به نفسى فان النفس اضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها
عين فغاير تغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
فيه متغايرين بقدم الاعتبار واما افعال القلوب فان المفعول
به فيها ليس مفعولا به على الاطلاق بل مخبرا به الجملة
فاذا تقاضيا لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا
به وما اجرى مجرى افعال القلوب فقد تنتهى بعد متنى
لانها نقيضا بعد تنى محمولا على حمل النقيض على النقيض
كذا اجرى على البصرية حاكمية على الغلبية فجوز
فيها ما جوز فيمن كونه فاعلها ومفعولا ضمير يها

شئ واحد كقول الشاعر واستبدلت الزماح من يدى عنيفة
تامة والمعنى كقولهم ان الناس اعصر جماد ولبعضهم
افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من
معانيها الاول وهو اما العلم او الظن غير ان يمكن ان يتوجه اليه
المعنى انما متعديا الى مفعول واحد فيكون بذلك الدليل
لزوم التخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فاذا وصلت
فدجاء بمعنى صرت ذا خال وحبست بمعنى صرت احبث وزعمت بمعنى
كفلت يتعدى بالى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين وفطنت بمعنى انتبهت من الغفلة بمعنى التهمت ففطنت
له بهذا المعنى اتهمته اى احدث له مكان او وهم او نوع من العلم
ومنه فلم تعرضا عن الغيب يظنون اى يتهمون وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
بنفس شئ او على غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت وبمعنى اصبت
قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قولهم فانظر ماذا
ترى وجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها
وعلمتها بالحاسة فذلك مرادنا ان لها معانى اخر قريب منها
من العلم والظن لم يلتفت من يعلم بمعنى عارف سقوطى الثقة العلما
ولو وجدت جلة محجن سويون وجدت وجدا اى احب
استغنيت وعنيت وهى تت لانها ليس بمعنى العلم والظن

الافعال

افعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بها وحدها الا مع الفير
الناقصة ما وضع على ان يقترن الفاعل بها صفة اى الحدث فيما
وضعت له هذه الافعال هو تقريب الفاعل بها صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة من تلك التقريب الذى هو الحدث فى
الموضوع له لان تلك التقريب نسبة بين الفاعل والصفة وكل
من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال الناقصة لانها موضوعة
لصفة تقريب الفاعل بها فكل من الصفة والتقريب جملة فيما
وضعت له لا التقريب وحده فانما جعلنا التقريب المذكور جملة
مع الموضوع له فى الافعال الناقصة لانها مع الاسناد الى معان تدل
على تلك التقريبات كالزمان فى الكان والانتقال والدوام والاستمرار
مع بعضها او وجود الموضوع له فى ثبات تلك التقريب فمثال
صار مثلا موضوع لتقريب الفاعل بها صفة مع وجود الانتقال فيه
فى الزمان الماضى وكذلك كل فعل فعل منها فانه يدل على كل من
تمام الموضوع له بالمطابقة والى ما هو موضوع له بالتضمن خارج
عن الموضوع له فخرج افعال الناقصة منها وبقولنا بجعل اللام فى قولنا
التقريب الفاعل للغرض الاول الوضع والاستعمال الغرض من
وضع افعال الناقصة هو التقريب المذكور لا التفات الى
افعال التامة فانها وضعت للغرض الذى وضعت له الافعال الناقصة

بعضهم

من كان في المهد صبيا اي كيف يكلم من هو في المهد صبيا فزيدت الواو بين الفعل والظرف لتأكيد اتصال الكلام لئلا يتوهم ان الظرف ملغى ثم استأنف الكلام فقيل كان صبيا مع كونها غير واقعة موقع استيناف لان الجملة وصف للانتقال اما من صفة الى صفة نحو هذا زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وكبر ولده تاما ومعنى الانتقال من مكان الى مكان او من زمان الى زمان ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها مثل اتى ورجع واستحال محول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة يستحيل مودة وقال فلك من خولان ابو ساج وحامي واضحى وامسى وبات وظل وزال وبرح وفتئ وانفك وما دام ومادة هذه الافعال تدل على مضمون الجملة بالفاظ تلك المادة المدلول عليها بمادتها وهاشل اضحى زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد يحسن بناقلا ان الاول تدل افعال مضمون الجملة ويكون بمعنى صار نحو بقوا صبيا وامسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد ان صار في الصباح او المضي على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول ابو زيد فاظ وضاء الصباح وظل وبات لا فرق ان مضمون الجملة يوقع فيهما فان قلت ظل زيد سابحا معناه بقي كذلك في جميع نهاره وما قلت بات زيد سابحا معناه بقي كذلك في جميع ليله بمعنى صار خوطان زيد غنيا ويبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين

انما هو قلت بقاء الكلام بعد ما كان صبيا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الناقصة السابقة فاض وعاد وحاد وراح فصل * الافعال الاربعة الناقصة الباقية بمعنى صار وتامة في مثل قولك اضحى ابو عاذر زيد من سفره اى رجع وغدا الامير وقت الغداة وراح اى مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المتأخرون هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات فلم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها اضى وعاد وغدا وراح واسقطها عن البين اشارة الى صدع الاستدراك بها لانها من اخوات الملحقات وما قال من قال بزوال فانه تام وما يرح بمعناه ما يبرح اى زال وضم الباء لغة للياء الماضية وما فتئ بمعناه وما انفك اى ما انفصل لانه سلبها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سلبها فاعلم بقياس اسمها ليس بقسم خاص من المرفوعات بل اتصافه بخبر من منصوبات هذه الباب اى قبل سلبها اياه اى وقت يمكن ان يقبل عن فعلها مثلا ان زيدا اخبر استمرار اما بنفس فعل قابليته وحالة منتظرة للاضافة اما لانها

على الاستمرار فان النفي ما دام في معنى هذه الافعال فلذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها النفي صفي النفي اثبات
استمرار النفي واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم مفلا وبر
اي هذه الافعال الاربعة اذا بدء بها استمرار النفي
بدخول ادواته عليها لفظا او ضمنا او تقديرا كقولك لعمرو الله
لنفتقن تقديره اي لا نفتقن قائم لعلم يدخل ادوات النفي على الجملة
تفي النفي المستلزم للاستمرار والمقصود منها ما دام لتوقف
اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرفا زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فتؤول مع ما بعدها
بدام بالمصدر بتقدير الزمان قبل المصدر كثيرا ما تحذف الزمان
قبل فلا بد بعد ذلك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله لبد من تمة والتي هو اجمالا انه لتوقيتها امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
ح مع اسمه وخبره نظير قولك لفظة زيد مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس
زيد فالمعلوم ان ينتفع ما دام باجلس وحده لا يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة فهذا في المصدرية بخلاف النفي فانها مع اسمها
واخبارها كلام تام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام

وما انها

وما انها وليس لنفي معمولي الجملة حالا اي في زمان الحال مثل
ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي
لنفي المضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
يجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة عليها واسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامل ضعيف كان
اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه
فينبغي ان يفيد بمثل قولنا عام بعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو لم يكن ما لك او ناصرها عنها نحو ما عدو صديقي
وان اريد به نفي عدم جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل
قولنا ان لم يمنع مانع من التقديم وجوبا او يكون واجبا
كما مثل المذكور وهو اي الافعال الناقصة في تقديم
اخبارها عليها اي عليها تلك الافعال اما فعل ثلثة اقسام قسم
يجوز اقبال عليها اي على تلك الافعال وهو ما عدا ما ذكر فعلم ان كونها
افعالا لا يجب ان تقدم معمولها عليها المنصوب على المفعولية
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم
ما لم تكن ما نافية كما وما مصدرية اما ان كانت نافية فلا امتناع

تقديم معمول المصدر على المصدر وعلى صيغة المبني للمفعول
هنا حكم خلافيا بنا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا
كما مر من جانبه لان من جانبنا المنع مطلقا باب المفاعلة
لتقديمهم فانه لا خلاف لاحد منهم لتقديمهم مخالفة اخلافا منه
في غير ما ذكر لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معنى
النفي فاذا دخلت النفي فعل بمنزلة تمام فخلا بانه تقديم ما في
حيز النفي جب المعنى وقسم فخالف فيه لم يقم الخلاف من
الجمهور بعضهم مع بعضهم فان الاشتغال جهة جامعة للفاعل
المقتضي لمشاركة امرين فواصل الفعل صريحا وهو ابن العصفور
المختلف قوله لكم ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
الجواز فاذا اندلا يجوز مراعاة للنفي اذ ينتفي تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والفارسي على المنع
جوز بناء على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه
بين النافيتين في حكم هذا القسم معلل بتعميم دليل وخلاف
اندفع ما اختاره من الواجب المنع اما في واو لها
الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع اختلاف فيها من ابن
كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل لدنو الخبر اي لزم
لدنو المرفوع خبر حصول الفاعل رجاء منصوبا على المصدرية
بتقدير مضاف اي حصول رجاء بان يكون ذلك الدنو حاصلا

المتن

المتكلم ولعل حصول الخبر له لا يلزم منه حصول الخبر كقولك عسى زيد ان
يخرج يدل على قرب حصول الخبر لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمع لانك جاز به او لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل كقولك في قولك عسى زيد ان يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد لان مثله يقرب حصوله كقولك لدنو
الخبر وقربه حصولا للفاعل اخذا فيه اي على ما اخذ وشرع
في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب اخبار المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالتصدي لما ينتهي اليه فالمتحقق في قولك عسى زيد ان
يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب حزم المتكلم بشروعه
فيما ينتهي اليه فالاخذ اي ما وضع لدنو الخبر جاء حتى قال
سيبويه حتى لمعنى الاشتراك فالطمع في المحبوب والاشفاق
على المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشتراك الخوف وهو غير
متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول امر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة واما ايتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع و
الرجاء كفعل ما لانكاد في الاغلب من معاني امر وفي لا
يتصرف فيها تفعل ما احذ منه نحو عسى زيد ان يخرج وكهوان
يكون اسم فعل مضارع مسمى باذا الاستقبال لتضمنه
لمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال

فزيدا اسم عسى وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى زيد
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
التامة مع انه شبيه بالمفعول وليس بخروج لعدم صدق
الاسم وعلى تقدير التمام فزيد مرتفع بها لان المعنى الاطلق قارب
زيدا ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى اثبات الطمع المقارب مع ان
ما ارتفع على المفعولية في صورة الاثبات فهو شبيه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى
على هذا تامة وقال الكوفيون ان يخرج في محل الرفع بدل
لانها قبله بدل الاشتمال لان فيها معنى الفعل دون
ايهامه الشيء ثم تفسيره عليه لذلك الشيء والنفس وقال الشارح
الرضي والذي يظهر لي ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال
الاخير عسى ان يخرج زيد باب يذكر مرفوع فقط وهو ان يكون
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنصوب اليه والمنسوب اليه استغنى فعلمت ان زيدا قائما
عن المفعول الثاني فافهم مقامها اعني في هذا الاستعمال نائبة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد قائم مقام المرفوع
والمنصوب جميعا فزيد خرج زيد في نائمة وههنا احتمال
اخر وهو ان يكون زيد مرتفعا بانه اسم وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى

وانه بعيد

واخر معمولان يكونه ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرها على ما علمت
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد ويخرج
ان يخرج زيد فهو على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف
آن من الفعل المشابع فاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيقال ان
زيدا يخرج ولا يذكر فيه ان ذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان لتوهم
عسى ايهام الذي اصيب فيه يكون وما تخرج فيه يكون الاصل
يكون ما ذكر فحذف ان وحده الاستعمال الثاني لعدم مشابهته فتقول
عسى ان يخرج زيد بتوهم كاد زيد يخرج والثاني اي ما ذكر من
الخبر فتوصل بكاد فتقول كاد زيد يخرج مغني مغير عن ذكر الخبر
لعلك باشارة قد على الحصول للمقاربة في امثال هذا على اسم عسى
هو الاصل حذف فعل مشابع لبدل على قرب حصول الخبر عسى
الحال باعتبار ما حد مفيد من غير ان يدل لا لفظ على استقبال المنا
الحال فقد تدخل ان على خبرها تشبيها لها بعسى كما ان يحذف
من خبرها تشبيها لها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلا ان
يهجعا فالاصل كاد ما عاد منها اهجاعها فالهجاع على الكل واحد
منهما اسم الخبر من وجه وانما دخل النفي على كاد وهو اي كاد
وان كان من الافعال التي لمقاربة الفعل في افادة ادعاء النفي نفي منفيا
على القول الراجح ما فيها كاد او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد

يكون للاثبات مطلق ما فيه كان او مستقبلا اى لما فيه فكقوله تعا
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلخطيئة النعمان قول ذي الرمة لم يكدن سبب
الهوى من حب مية يبرح اثر بدل على ان حال سبب الهوى قد
لتسليم خطيئتهم وتقريب نحوه لم يكد يقولهم ابن قولوا ان نفي كاد
للاثبات لما خطاه وجه لما فيه لتخطئتهم واجيب على الاقل بان قوله
نعم وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب من
فوقت ما بقوله ثم ما فعلوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد
انتفائه وانتفاء القرب بعده لا ينافي بين انتفاء الشيء في
وقت وثبوته في وقت اخر بوجه من الوجوه على خطيئة بعض الفضلاء
حيث ذهب الى ان مراد الرمة في تسليم خطيئة من عيب من عيبه
انها قالت له فقال الخطاء ابن تبيت مني فانكر عليه فعاد الرمة
حين عيبته انها لم تقل له نعم بل كدت ما ذكرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد هو ما يشتق منها لما فيه للاثبات من في المستقبل كما
الافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي فقط مفهوم بنفسه ثم
الدعوى الاصل بقوله نعم وما كادوا يفعلون وقيل وجه التمسك
جاهم انه عند الدعوى الثانية بقول ذي الرمة الناعي الى الحبيب
لم يكد سبب الهوى من حب مية يبرح حين اماد بالنفي الدائم
على تكاد انتفاء قرب سبب الهوى من البراح اي الزوال فالنفي
الداخل على كاد هو النفي على الدائم على سائر الافعال وهذا سائل

اثبت مدعاه بحيث ملك بالم يثبت دعواه الاصل وقد عرفت وجه
القدح فيه في تمسكه عليها والثاني تخصيص ما وضع لنوع الخفيف وقرب
تلبوته للفاعل دون الآخذ والشروع في الشيء يطفق بها اخذ في الفعل
يقال طفق يطفق بالكسر طفقا وطفوفا ومطفقا بالفتح يطفق بالضم
بضرب وكرب نفر الى بعيره ضرب يقال كن بيت الشمس الا ادنت
للغروب وجعل بعير يطفق ويأخذ بعير شروع في اي هذه الافعال
الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفقت يدا فاخذ او كرب يفعل وجعل تقول وقال الله
تعالى فطفقا يخصفان عليهما وان شئت بجعل اسرع عطف طفق وهي اي
او شكد مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال
عسى فيطلب خبره بان يقال زيد عسى ان يقوم وان شئت قلت قيام زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو او شك زيد يقوم فعل التعجب
ما وضع لانشاء ما التعجب وفي بعض النسخ امما التعجب وفي
الفعل التعجب بصيغة التثنية فاذا اردت فعل بالفتح الذي
التعريف للجنس وجر بالفتح الى كثرة افراده وتثنيه بالفتح
الى نوعين صيغت على تقدير في التعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية وجمع الفعل فيما وضع اي فعل وضع لان الكلام
في الافعال فلا ينتقض بنحو قاتل الله من شاعرا مثل شتر فانه

و فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجامد لدلالة الاتي بقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بالاستقلال لذلك بعد الوضع او
المراد ما وضع لانشاء التعجب فخرج بيست لانه يستعمل في غير ذلك
ما ذكر من مواد النقض فكثير مما يقول في الدعاء يا رب اي لفعل
التعجب اما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي
تضمن تركيب الفعل وفي بعضها صيغة الفعل الذي تضمن تركيب
افعل به بشرط ان يكون في حد من التركيبين معها اي فعلا التعجب
غير مقصور فيهما فعل التعجب ان الى مضارع ومجهول ومثنى
وجمع لتضمن الغير معنى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
ما احسن بزيد لا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
ولا يبنيان الا للمثبت او فعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتي التعجب
منه من ربما او ويلا الى مزيد فيه ان ثلاثي نحو ما ضربه لزيد او
بمثل ما اشد ضربه زيدا وشذ يا نفع لي اي يتوصل بنا نحو يا نفع لي
لا يمنع بناء ما منه مما امتنع مفعول لا اضرب ويا بابا لك وكلا
نقص في جميعها اي في صيغتي التعجب بتصدير او تقديم جاز فيما
عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل و
تاخير اي تاخير جاز فيما عدا هما تاخير الفعل منهما فانه

التقديم

التقديم ها التاخير بها قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يبان الاحكام الخاصة بهما فقول يقال ما زيدا
احسنه وابن بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يغيران لما لا يغير الا قبل علم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير بالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخير غيره طرا كما في واجب بالدليل التاخير انما هو
شائع لا للتاسيس لان كلا منهما اما ان ينفصل عن الاخر
بالوجود كان ينفصل عنه بالقصد فكذا عكس القصد والرجم اليوم
بزيد لانهما جريا مجرى الامثال كما سبقوا جاز لهما ذلك في الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
جاز ذلك لان كلمة فعل كان مثل ملكان زيدا ومعناه انه
كان له في الماضي حسن واقع ما الزمان يتصل بزمان التكلم بل
يجوز قبله وما ابتدائية اي مبتدا مع ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او مبتدا بتقدير المضاف وفي بعض النسخ لا تركيب
وما ابتدائية ومعناه ظاهر فكلمة يجيء لان المناسبة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه فقد يسبق به وما بعدها اي
ما بعد ما الخبرية من باب ضرب ذا ناب وموجوده اي ما موجوده
عند الاخفش ما الخبرية محذوفة واما الذي احسن زيدا اي جعله
احسن شيء عظيم وقال الفراء استفهامية بعدها اخبرها قال

الشارح الرضي معروفون من حيث المعنى لا شتراكهما في معنى سبب حسن واستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قولهم نعم رجلا زيد يكف ملبوسه الربح واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاغم بمعنى صار ذا غم وبكى اي صار ذا بكاء وهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لان منه الزاما للتعجب منه اذا وقع صلة نحو احسن ان يقول اي يجب ان يقول على ما هو القياس فلا تغير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بحسن مفعول عند الاخفش احسن بمعنى صار ذا حسن فاحسن على هذا يكون هو فيه للصيرورة والباء للتعدية اي جعل الزيد متصفا بالحسن وعند الفراء احسن امر للمخاطب والباء زائدة لان المعنى صيره احسن او الباء ليست زائدة على ان يكون احسن متعديا بالباء فيكون هو في احسن للتعدية كما في خرج فيه اي في فعل صيره هو فاعلا اي احسن انت بزيد امر زيد او اجعل حسنا بمعنى يحسن به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل نفسه حسنا انما يعلم كذا الذبان يفهم بالشيء كانه قيل يفعل به فعله بالحسن كيف شئت فان فيه من وجهات الحسن ما يمكن ان يكون له في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المنقولة عند الفراء بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحتموذ ممتنعا انه لم يوضع لانشاء

قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني عذرة وبئس فيها
اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل بعدهما معرفا باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير جنسا بذكر الخصوص بعده
ويكون في الكلام تفسيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس
نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بعيره واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم
غلام الرجل انت وجه قبح غلام الرجل وعلم بعده او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة بما اضافة لفظة
نحو نعم رجلا او غلام رجل احمد زيد احسن الوجه انت او مميزا بما
بعده نحو نعم ضحى المحل الغيث مثل فتحا اي نعم شيئا حين قال
الفراء وبه يعلم ان ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون
المخصوص بالمدح اي فتحا هي محذوفة لان ما هي المخصوصة اي نعم الذي
فعله هو اي الفتح وقال سيبويه الكناية ما معرفة تامة

بعد الذي فضله فنعم هي نعم التي هي فاعل الكوفة بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد ذلك
اما او وجب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وصحاي المخصوص مبتدأ ما قبلها اما جملة او اضافة
قياسا غالبا اما الاول فلتحقق هذه الجملة الواقعة خبرا في المبتدأ
لقيام الرابط تعريفا لفظا او جنس مبتدأ محذوف وهي مثل نعم الرجل
زيد قد يذكر في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره او
مبتدأ محذوف خبره تقديره ممدوحك او عائد ما قيل نعم الرجل فانه
مثل مراده فقيل زيد اي ممدوحي زيد رفعا الوجه الاول نعم الرجل
جملة واقعة خبرا الوجه الثاني جاز او وشرطه اي شرط المخصوص
بعد ذلك المحذوف وقوعه مخصوصا مطابقا لفاعل او مطابقا قد للفاعل
اي مطابقا لعدد الفاعل لا لنوعه الجنسي حقيقة او ادعاء والا فالمراد
بالتثنية والجمع والتذكير والتانيث الكونه عبارة عن الفاعل
فالمعنى نعم الرجلان زيد ونعم الرجال من نعم الرجال الزيدون
وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندات
وبعدها يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانها المرأة
متصفة بهذين الشيء الذي فلا يجب لحاق العلامة بها وقولهم
تعاس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله جواب سؤال حيث وقع
المخصوص الذي كذبوا جميع افراد الفاعل وهو القوم

ويشبهها لا يطابق الفاعل المخصوص مثل قولك بئس مثل
الذين كذبوا بآيات الله القوم وحذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قولك نعم العبد وايوب بقرينة اذ ذلك في
قصة وقولك نعم قوم الهاهدة اي خبرهم سائر مثل بئس في
افادة الذم والشرائط الا تحقيرهم منها اي من الافعال المدح
بالذم حب في جبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او
حب اذا صار محبوبا ومن ذا او من ذا فاعلا اي ذا صار هذا الفعل ذا
وذا تغيرا اي مبتدأ فاعل او ذا ما هو عليه فلا يثنى ويجمع
ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا بل يجري مجرى
الامثال التي لا يغير حقيقة او حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص وما اعرابه اي
اعراب مخصوص حبذا اعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين
فيهما ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد
مخصوصة تمييزا وحالا وقع محصورا في الافراد والتثنية
والجمع والتانيث نحو حبذا الرجل زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
حبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا اسما هند
حبذا هندا ماء والعامل في التمييز ما هو الحال التي حبذا

من الفعلية وذي الحال هو لا لابد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يعنى الا بعد تمام المدح والمركب من تمامه فالتركيب حال من
الفاعل لا من المخصوص الخ فان مادل على معنى في غيره اى كلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها تتعلق بالنسبة اليه اى لابكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه ابدا بل لا
بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه وهو تم اى لاجل انه
يدل على معنى في غيره احتاج في جعله كلاما تاما سواء كان ذلك
غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او
فعل كذلك نحو قولك ضرب زيد في الدار ما ضرب اى حدث
للافتتاح بفعل اى ابتداء فان معنى الافتتاح الوصول وهذا
عدى بالباء صلة معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل
وهو كل شيء استبط منه معنى الفعل كالمصدر والفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر مع الظرف والجار مع المجرور وغير
ذلك الى ما يليه نحو قولك اسماء من جاءك مررت بمن يزيد وانا
مار بغير زيد اذ كان في تاويل الاسم كقولك تم وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها او حيث هذا الحرف حرف
الاضافة اليها لانها بمعنى الفعل ومعناه الى ما يليها حرف
جر لانها بمعنى مضافا الى الافعال الى ما يليها او لان اثرها
فيما يليها الجر وهي اى من والجر من قالي وحتى هي ذكر

حذف الجار

عند الخ وفي على سبيل الحكاية لانه ليس اسما فاضافته يعني بها عنها او الباء
واللام ذكرهما باسمهما الموجودين او كذلك ذكرا لواو والنون والالف
باسمائها حيث وجدت بخلاف سابق منها وتاليها والواو
التي يقدر بعدها ما يجب وفي منها من حيث وائي تسأل بها عما يعقل
وما في وصفي ما وافعل وهذه وهذه خلا وعدا وحاشا فالعشرة
الاول لابد من الاخر فاما الثمانية التي يليها انكرة فاما اسما للثلثة
البواقي نكرة بمن فاما معلا من لابتداء اي لابتداء الغاية فالمراد
بالغاية المبدأ اطلاقا لاسم الشيء على الجزء اذ لا معنى لابتداء الشيء
بنفسه كتبعا ما يطلق الغاية حيث يصح بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
تام من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو سرت من
يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية هذا يراد الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلتها فسرت من البصرة الى الكوفة وعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به الجئ اليه والتبيين بالتي
على الابتداء اي وجعلي من للتبيين انها اي لاطلاق المقام من بهم
وعلامتها صحة وضع الموصول في موضعها نحو فاجتنبوا الرجس من
الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام
بالتبعيض اي وجعلي من للتبعيض وعلامته صحة وضع
بعض في مكانها نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وثانية

ان يمسكن يده وكفى الله شهيدا والتي يده او كان عبدا وكلمن لان
الاستفهام والتي تعجب بزيد والام للاختصاص بملكيته نحو
المال لزيد وبملكيته غواما للفرس والتعليل اي لبيان علة
لشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب اوخارجا نحو جئتك لمجيء
زيد مع القول نحو قلت لزيد انم لم يفعل الشر اي قلت عنه
والاية نحو يحذف الم اي يذكر وجعني الواو في القسم للتعجب نحو
لله لافعلن الاجل ان يجل بالاسم العظام فلا يقال لله
لفعلن الذي يجب للتعليل اي لانشاء التعليل وهذا وجب
لحاسة الكلام كما ان كم يجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بذلك لعدم احتياجها الى الظاهر فهي موصوفة لتحقق
التعليل الذي هو مدلول الحرف لانه اذا وصف الشيء لعارض خصص احد
ما لم يوصف عارض لكونها موصوفة لتحقق هو كما المذهب الاصح
عند المحققين وقيل لا يجب ذلك لعدم الحاجة
عند الوجوب وهذا الذي ذكر من التعليل اصلها ثم يحمل
في معنى التكثير كما عقيقة وفي التعليل كما الجار المحتاج الى
القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل
ماض لازم للتعليل المحقق ولا يتصرف ذلك الا في اماثلة
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم اقاربه عندي
اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات نحو

القاموس

القاموس نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل رب على مضمر مبهم لا
مرجع له من لفظ منصوب على التمييز والمضمر مفرد وكناية المميز
مثنى او مجموعا مذكرا كان المميز نحو ثامخويه رجلا او رجلين
او رجال او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين ومطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجال وربها
امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء ومعنى تحقيها اي ربما الكافة
المانعة عن العمل فيدخل بعد ثم في باب الجمل نحو ربما يود
الذين كفروا وقد يكون ما نكرة فيدخل بالاسم وقبح نحو
ربما ضربت بسيف صيقل وما وحدها اي رب وربما حكمها يدخل
على كل موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا البعاقير والا
العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليت بجانة فان
لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اول البيت
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها هي في عطف ثم تما
قائم مقامها بجانة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر
له معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند
حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم حتى انها استعملت لاصل اخر الباء
لغير السؤال بعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله

اجيبن كما يقال يا الله اغفر لنا فحذف الواو من ذلك لانها بدل من همزة انا مختصة
بالله تعالى لانها عوضت عن الهمزة التي هي فاء الاسم الظاهر
اسم الله او غيره ولا يقال مثلا لا افعلن كذا عمرا يا الله والله
هو وحده باللغة وذلك لاختصاصها بما تحذف من تبدل
الاصل وهو ابدا يختص بدا احد القسمين وخص الظاهر لان الله
والله عوض عنها اي عن فاء الظاهر في اثباتها عند الفعل وكونها
لغيا السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حتى
نبهنا عن من تبدل اصلها الذي هو الواو بخصها ببعض
المظهر وخص من هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء ام منها اي من الواو والتاء فتا تجيء الى في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها لغيا السؤال والدخول على المظهر
وعلى اسم الله تعالى خاصة دون ان يكون عوضا عن الفعل يكون
ذكره نحو يا الله واقسم يا الله ولا يكون لغيا السؤال يكون
للسؤال ايضا نحو يا الله لا افعلن ويا الله اجلس ولا يدخل
على المظهر يدخل على المظهر نحو يا الله لا افعلن وبك لا افعلن
وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو يا الرحمن
لا افعلن فبلغها فانهما مختصان ببعض هذه الامور التي عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وهو
لا يكون التاء قد يكون اي فهو ايضا القسم الذي لغيا السؤال

يا الله

يا الله او دعوة النفي ما او لا فالا اللام في الموجبة اسمية نحو
والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلن كذا او ان فيها اي في
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد جيء في حرف
النفي بوجود الفعل نحو قولنا الله نفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ وانما لم يجز الحذف فلا يتلفظ الا بما فيه معنى الطلب نحو
يا الله اجبني هل قام زيد وقد جيء جوابا اي جواب القسم
اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب
القسم او عقد اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد
والله قائم فزيد قائم والله لا استغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه في الجملة المذكورة فان وقعت
جوابا للقسم غلب لفظ الجواب لفظ القسم لا يعرف الا الدال على الجواب
لما جواب ولهذا لا يجاب بها الا ما استرجاب وعن الجواب اي
لجوابه شيء وتعديته عن شيء آخر من ذلك قولهم ما بن والد
عن الشيء اذا عدل وحوله الى الثالث نحو ميت السهم عن
القوس اذا عدل به وحوله ابا الوصل وحده نحو اخذت عنه العلم
او ابا النضال وحده نحو اخذت عنه الدرهم وهل الا استعلاء اي
لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكون اي عن وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من عليهما

غوص من يمين الى من جانب يمين و مع على اى بجانب فوق و الكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد و نابئة نحو ليس كمثله شئ انما التقدير
ليس مثل شئ على بعض الوجوه و قد يكون الى الكاف اسما بمعنى المثل
نحو يطوف عليه بالصحاف بمعنى اى عبد اسناء مثل بن و الفاء
للتعقيب و يختص الى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كرمته عندما مثل و عمرو قد يدخل على
الضمير المجرور نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك محتجا
بنظائر الى ملهم في بعض اشعارهم و منذ و منذ للزمان الماضي اذا
اريد بهما الابتداء نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ان يكون يوم الجمعة
اول زمان مسافة الرؤية و ان يكون اول زمان مسافة الرؤية
الآن و الظرفية فيه عطف على الابتداء اى وضعا للظرفية لحقت
من بعد ما معنى الابتداء فالزمان الحاضر اى الذي انت فيه
حاضرا ما يقع فيه بعض معنى اذا اريد بهما الزمان الذي انت
حاضر فيه فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رايته منذ شهرنا و منذ يومنا اى جميع زمان انتفاء
رؤيته ينتهي هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانتهاء ينقطع

بعد سوا

بالفعل
وجوه في المشبهة

لم يمض من زمان الفعل الى ما لا يحويهما فكيف يقع اعتبارهما
مبتدأ زمان الفعل فالمثالان المذكوران على هذا للظرفية و يمكن
ان يجعلا من امثلة الابتداء بتوجيه غير الظاهر لكن بتقدير مضاف
اى حاضر انتفاء رؤيته منذ دخول شهرنا و حاضر عدم دخوله الاستثناء
اذا الاستثناء ما بعدها عن ما قبلها فاوجبت بهما ما بعدهما لكونه
حاضرا و بهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء القوم حاشا زيدا
و عدا زيدا و خلا زيدا و ان ثبت كونها افعالا لشبهها
بالفعل و وجه شبهها ايهاما لفظا فلانقسامها كالفعل الى
الثلاثي و الرباعي جامدا و متصرفا كالفعل و اما من فلان
معناها مع الافعال مثل اكلت و شربت و استوكرت و تمنيت
و ترجيت و على المناسبان يعتبر معناها بالاحرف المشبهة على
صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف غالبا
بالعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يحتفلوا بالتعبير بالاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة و الكثرة في الاخرى
على انها لو وضعت مع فروعها الخاصة بحقق نونها و لغاتها
لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة هذا فان كان و لكن و ليت و
لعل اخوات لكونها للانشاء غلبا فالاربعة الباقية لها
اى لهذا الحرف حدوث الكلام صحيحا اليعلم من اقل الاسماء
ان قسما من اقسام الكلام اقل منها يدل على قسم منه كالكلام

المؤكدة والتمثيل على التشبيه والاستدراك والتهكم والتوبيخ ونحو
ان المفتوحة فقس عليها اى بعكس ما قلنا اعلم حذف المضاف بان
يقتضى عدم العلامة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا
بد لها من التعلق بما قبلها حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة فانما جعلت العلامة على
اقتضاء عدم العلامة لاجل عدم اقتضاء العلامة لها بحرف
المستقبل ويكفي ذلك في الفرق اى هذا الذي ذكرنا من الفرق بين
اى تعلق هذه الحروف بما قبلها لكون ما بعدها اكمالا وتتميما
على اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل ما قبلها الا نحو وقع
في بعض نسخ الشارح وتدخل هذه الحروف اى حين يلحقها ما
الافعال لاتمام الكفة اى جعلها صالحة للدخول على الجملة ولا يخرجها
عن كونها عاملة للفعل فان المكسورة لا يخرجها عن الجملة ولا يخرجها
عن كونها جملة فلذا قلنا ان زيدا فاضل وان ما افادت ما افادت بقولك زيد
قائم بخلاف ما قبل الا فانه يخرجها عن كونها اى مع اسمها
وخبرها جملة بأن يجعلها مع ما قبلها في حكم المفرد
عن تمام ما كان عليه من الافادة كما مر في مثل الكلمة الشهادة
اى في موضع يقتضي الجملة وجب الكسر نحو في موضع المفرد اى
في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان الابتداء اى فابتداء الكلام به
كلمة مع الجملة فحاز ان زيدا قائم وكسرت انما بعد القول وما اشتق

لان معمول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انه منطلق فانك كسرت
انما بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو
جاء الذي انه قائم وفتحت ان حالة التي هي جملتها اعلم نحو علمت
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا حال كونه هو مع جملته مفعولة
نحو كرهت ان يقوم زيد اشار الى وجوب كون المفعول مفردا حال
كونها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني انها قائمة اى الوجوب
كون المضاف اليه مفردا حال كونها اى لولا انك يقع الجملة بعد لولا
الامتناعية لانها اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ او
كون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها مؤول
الفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اتى معلمك
كلمك عمت اى لولا ذهبت اتى معلمك كلمك لولا انك ضربي حينئذ
منكرة ولذلك قالوا لولا انك يقع الجملة لانه اى ما بعد لولا فاعل
لفعل محذوف وحذف الفاعل حينئذ يكون مفردا نحو لولا انك قائم
اى لو وقع قيامك فان جاء في موضع التقدير جاء تقدير
المفرد تقديرا لجملة لان الامران الفتح والكسر ان الفتح على تقدير
مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير معها جملة
مثل ما ذكر من فانه اذا كسر همزتها بعد القول جاز ان يقدر بان

كما ان المراد من بكر من قولنا ان زيدا وبكرا قائمان لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من بكر من نحو انا زيد وانا بكر لانها وقعت في موضع المفرد المفرد لانها اسم مبتدأ
وعمرو قول الشاعر انا انف عبد القفا واللهازم فما وقعت بعد انا
المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها خبر انا والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي
انا المفاجأة او الفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي الامر والشأن انف عبد
القفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ابن حنزابة المجمول بحق الهجو
انا انف عبد القفا واللهازم قوله ابن حنزابة المجمول بحق الهجو نعتا مقطوعا الثاني وسيأتي مفصولا الثالث وقيل بعترفهم وبعض
كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم غدر فقاه وقيل انه مداح همتد
اي يأتي ليمتدح فقأ عينه فيهجوه متناه عظيما ثابتا راسخا في اللؤم
تحت الاذنين جمعها باعتبار ما فوق الواحد اي بالرأس تتجمع حولها
تغلب وشبهه بالجبل انه عبد القفا اي مثل انه عبد
القفا ومثل شبهه وما بعد ذلك مما كثر من الشعر فمن جملة اشاهد قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان
حاصل المعنى اول مقولي في تعيين اللفظ الذي اقول المقولات اني احمد
الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد مقول خاص
بالبعض من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية وقع حاصل
المعنى اول اقوالي تعيين الفتح لانه اول اقوالي هو المعنى المصدري

هو معناه المفتوحة مع جلها الا ما هو من جنس المقول وذلك
او لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة اسمها المنصوب في
حال الرفع لانها في حكم العدم او فائدتها التأكيد فقط بخلاف
العطف على ان المكسورة من انا في حال الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او محلا بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثلا ان زيدا قائم وعمرو علمان زيدا
قائم وعمرو قائم في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي
مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت في تأويل الجملة فيجوز ان
يرفع المعطوف على اسمها محلا على حد قوله ان المفتوحة فانه
لم يجز العطف على اسمها بالرفع فالا غيرت معنى الجملة لا يقع فيه
عدم ما يشترط في المعطوف اسم ان المكسورة بالرفع معنى
اثبت اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرا
وتقديرا مثل ان زيدا في مكان قائم اي ان زيدا قائم
وعمرو قائم لانه لم يمض قبل الا لفظا لا تقديرا للزم
اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل زيدا وعمرا ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه نصبا
ان ومن حيث انه خبر عن المعطوف على اسمها يكون العامل
فيه رفعا الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء

على رفعه وجوبا لخلوه من الكوفيين فانهم لا يشترطون في عدم هذا العطف
مضي الخبر خلافا لابن عصفور لنا ان عدم دخول الاول والاخبر مرفوع بالابتداء
بعد دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحدة
لانه لكونها مكسورة اسم ان مبتدأ في جواز العطف على محلها قيل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
لانه لا يجوز ان زيدا عمرو ذاهبان فان الحذف المذكور مشترك
بينهما فلا فرق الا بعد وان قالوا بجوازه في مثل انك وزيد
ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانما لم يظهر عمل
ان اسمها مطلقا بدليل انه قد لا يعمل فيه مثل ما يذهب الجهل
في جواز العطف على محل اسمها كذا قال ابن مالك لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخول لكن فان معناها الاستدراك وهو
لا يتنافى المعنى الذي لاجله امتنع التأكيد فجعلوها قياسا على محل اسم
وعطف شيء عليها بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن
عمرو الحاضر بكر وكذا في سائر الحروف المشبهة بالفعل العاطف على
محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يغير محل اسمها وانما
لذلك اي لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة
بخلافه دخلت اللام التي هي للتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي اينما لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتأكيد معنى الجملة

على الجنبة

على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي
على خبر ها لعنوان زيد لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل
بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان وخبرها عنوان في المثال لزيد او
دخلت على ما دل عليه بينها اي بين اسمها وخبرها عنوان زيد
لعلمك انك ما حتى يدخل اللام بينهما لانه فيما علما
يلزم تولي معمولي التأكيد والابتداء اياه المكسورة واللام
كره وا ذلك لما مر تقديم ان دون اللام تنبيها للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في الكلام على اسمها وخبرها او
على ما بينهما ضعيف لانها اذا لم تغير معنى الجملة لكن لا يوافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جامع ضعفه
في قول الشاعر وكنت من جهاك الوعيد وخففت المكسورة
لتقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف الكلام
بدون القائها اي ابطال عملها وهو الغالب لشبهها بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على الثلثة احرف كما
يجوز اعمالها على ما هو الاصل عطفا لم يذكر المصنف على اللام
على التقديرين لانهم لها اما في الالقاء فللفرق بين المخففة
والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال
فلاطراد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب الكلمة
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وعطفا خلافا لمذهب

سيبويه وسايبين النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام بخلاف
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على افعال من افعال
المبتدا اى من افعال التى هى من دواخل المبتدا وهى ليس
مثل كان وظن واخواتهما لان الفعل يدخولها عليها فاذا كان ذلك
اشتراط هنا لان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا وهو غيبة
الاصل يجب الاعمال كقولك تعلم وانا كنت لكبيرة حال نفسك
لمن انك فيهن خلافا للكوفيين والتعميم اى تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا واجيب لان الاصل الدخول على
الفعل فانه متفق عليه والكوفيون خالفوا البصريين فى جويز
دخولها على غير دواخل منهم بقول الشاعر بالله يبكى ان
قتلت لمسلما وجب عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين
وخففت المفتوحة كالمكسورة فعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
فى غير الشان المقدر والسبب فى تقديره ان شابهة المفتوحة
بالفعل الذى معه شابهة المكسورة به كما سبق فى حال المكسورة
بعد تخفيفها فى سعة الكلام وافع كقولك تعلم ان كلا لما لفيه
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم
منه عجب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جايز
فقدر واجيب الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسر لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدا
والخبر كما كان

واجيب بانه انما يلزم ذلك لو كان العمل فى الاصل عاملا فى المكسورة فانها قد
يكون عاملا وقد لا يكون والعمل فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى وقد ظهر اى المفتوحة على اصل الحاشية
لان يكون مقدرة لفظ الشان سواء كانت اصلية او فعلية
داخلة على المبتدا والخبر او غير داخل عند اعمالها اى عمل
الافعال المفتوحة فى غير اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى
بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر السعتم نحو قولهم انك قائم و
اصبانها ذاهب بعضهم بعايد شاذ فيهم وقد واما فى الضرورة
فاجماعى فى المضمر فقط قال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك
فلم ابخل وانت صديقى وبلغنها اى المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف خلافا فى غير المتصرف مثل
ما ليس الانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى فاقترب اجلهم
اى قد اجلهم وقرب السين فعلم ان سيكون منكم مرضى اخر سوف
يكون الشاب عاجلا فعلم المال ينفعه اسوف ياتى كلا ما قدما وقد
نحو علم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وعلم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كلا
العوض من النون المحذوفة او حرف النفى عوضا فلا يرد
ان لا يصح اليمين وليس لنعم حرف النفى ابدا لتكون كلا العوض
مع النون المحذوفة فانه لا يحصل بجريده الفرق بين المخففة

والمصدر بنفاذ يخرج مع كل منهما فالفارق بينهما اذا من حيث
المعنى لانه ان غلب به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما
من حيث اللفظ لانه ان كان المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي
المخففة وعلى المشبهة اى لانك احد وهو حرف جار مسدع الذي حملا
على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وعند الخليل انها مركبة
من ان الكاف وما المكسورة داخل كافة زيدا الاسد ان تنزيلا الاسد
قدمت الكاف ليعلم ان شأن التشبيه ان يدخل الامر فحذفت الهمزة لان
الكاف في الاصل جارة وما غرضه من حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فاعرفه وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
تخفيفا اى كان فتلقى عنه العمل على الاستعمال الاصح تخريجا من
المتشابه لغوات فهذا الامر كقول الشاعر وهو مشرقا النور
كان ثديه حقان واعلم اقلت كان تدبيه للتوقع الاستقبال
العبد الاصح لما مضت وانما تعلمها افعالا خفيفة اخيب شأن مقدرا
عندهم كما ان المخففة وهو ما يقال غير مقدر بعدها النهي
اصلح الداعي اليد كما كان في المخففة لكن وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا دخلت على ان المكسورة المحذوفة
الكاف انذابه واعلم لان فنقلت حركة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فاعلمه لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل صوغها لتفهم
نفيا وانبانا وكمثل ان الخفف معنى ما بعدها لا يستدعي

ومعنى الاستمرار فرفع نحو يولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك كما ينبغي ان الافتراق فنفت ذلك
التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ بتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين
نفيا وانبانا ومعنى اى تغايرا معنويا حاليا او مآليا وهو المعنوي وبهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو ما في زيد لكن عمرو ما يجيء وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرو غائب وخفف اى لكن فتلقى عن العمل الجر وجعل عن المشابهة
والشبهة الى اللفظ لفظا ومعنى فاجريت مجرى بل فلا خلاف وان التخفيف قليل
لهذا ما اجريا عليه في بعض النحو على الكثير وكانه اشارة الى ما روى عن يونس والاخفش
انهم جوزوا اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرفه شاهدا
ويجوز معها تشديد ونون مخففة الواو وهي اذا عطفت الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليست للحصر لان الشأن فيه فيدخل على الممكن فتوجب
زيدا قائم وعلى المستحيل فتوجب نحو ما انت بسلمى انت ولا يجوز وان الغرابيب زيدان في نصب
المعلوم ليزيد على ان ليست للنفي فكانه قيل اتحسب زيدا اخر اى اتمنعه وكانا
على صفة القيام فالظهر ان منصوبان على المفعولية بمعنى ليست وان الكسائي
نصب الخبر الثاني بتقدير كان وتمسكهم قول الشاعر بالبت ايام الصبا رواجعا
فالظاهر يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اوليت ايام
الصبا كانت رواجعا والمحقق على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبر الحذوف اوليت ايام الصبا اذ كانت حال كونها راجعة واعلم للترجي
اما اختيارا والدليل على المستقبل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقولك لعلك

تطوره واعلم انه ترتيب والغالب هو العقل وشذ الجر بها
اى بكم لعل ها جاء في اللغة العقلية وانشد السيرافي لذلك ودع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابا المغوار منك قريب واجيب
بانه يحتمل ان يكون على اسبيل الحكاية كذا قال المرادي في شرحه يعني انه
وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اقول ويحتمل
ذلك الرجل يأبى المغوار بالياء فيجاب بما ذكر في الاحوال الثلث
ولعل مراد المرادي بما ذكر من التاويل ان هذا بيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة فلا حاجة الى التاويل بعد
ما جاز بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الجيم وام وبل ولكن وعد بعضهم اى
المغربة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما
قبلها ثم ذهب بعضهم الى ان بل الاتي بعدها مفرد نحو جاءني
زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعد
بل غلط تما قبلها وبدل الغلط بدونها قبيح واما معها
فصحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لذلك ومثل هذا
الغلط فلا يعتد [illegible] للجمع ان جمع المعطوف والمعطوف عليه

حكم واحد وهو لازم من ان يكون معطوفا ومع ترتيب وهذا انما يجمع
بينها ان لا يكون لاحد الشيئين اما لاشيا كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني
زيد وعمرو راكبين صحيح وان لم يجتمعا في الفعل من حيث هما لان من احد
عاملي الآخر في الحال للجمع معا لان ترتيب فيها فقولهم لان ترتيب
بيان لاطلاقها اى لان ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما وانما الترتيب
اى الجمع مع الترتيب بغير مهلة ثم بمهلة اى مثلها اى مثل الفاء في مطلق
الترتيب مغيرة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اى مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين
الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى
المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها اجزاء قوي وضعيف
من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اى من متبوع معطوف
ليفيد اى العاطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل
عليها حتى تتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فمثال كانه
غير فصيح لان جعل غاية ناقة او الفعل المتعلق بالكل وبدل
النهار لا فعل اليوم شمول جميع اجزاء الكل جميع الناس
حتى الانبياء عدم انفكاك حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد
استراكهما في الترتيب مع المهلة وجعل [illegible] احدهما اشتراط كون

المعطوف بحتى جزء من متبوعه على ما يشعر ظاهر ذلك في ثم وثانيهما ان
المهملة المعنية في ثم اتى على عبد الله سيجيء خروجه الى زيد ثم عمرو في
حتى جبا الذهب فان المناسب جبا الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير
الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بعد الحاجج في ابتداء سايقا الناس وهكذا المناسب في الذهن تقديم
قدوم ركبان الحاج على حالتهم هذا في بعض الاوقات عكس ذلك
وجعله بعضهم بان يقال قدم الحاج حتى المشاة وانما ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك مت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول الموت بجميع اجزاء الليلة وكذلك استعمل
سواء عاية في المعنيين جميعا الا ان الباقي في العاطفة محمول على
على الجارة وان كانت محمولة عليها ينبغي ان يحمل في معنييها جميعا لتبقى
الدلالة على الفرع معنية وانما استعملها في الظرف معنييها وهو كون
مدخولها جزءا لان الجزء والاجزاء في تعلم انكم اعرف في العقل واكثر
في الوجود من اتحاد المجاهدين هكذا في بعض الشروح وهو
عندي وجه استحسن معطوفها بان يكون جزءا من متبوعه وعدم
الحاجة الجارة بقي الجزء ام من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل
المجاور ما بقي في بعض الحواشي ما قيل ام قام كل من عدي
الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين اما لامور حال

كون

كون ذلك الاحد بعينه اي غير معين عند المتكلم لا يتم اتاني زيد او عمرو ولا
تعلم فهم ايهما اكلفت الخ من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين
على ما هو الاظهر فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او فان المتصلة لا تدخل في الاستفهام اي غير
مستعملة بدخولها بل يقال اتى بذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين
المتوسطين والمتوسط الاخير بالجزء اي جزء الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اي احد المتوسطين عند المتكلم الطلب التعيين من
المخاطب ومن ثم اي من اجل ان ام المتصلة يليها احد المتوسطين والاخير
الجزء بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب اضربت زيدا
ام عمرا فان المتوسطين غير مفيدة عن احدهما او على ام لكنه
الاخير بالجزء فعلا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه انه هذا
جايز فصيح فان يدا ضربت ام عمرا احسن وافصح منه يكون تركيب
اضربت زيدا ام عمرا حسنا فيما اذا لم يكن احسن وافصح وفي التجريد
الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروئة على المصنف
وعليه خطه هكذا يليها احد المتوسطين والاخير الجزء على
الامر ومن ثم ضعف اضربت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعف
التركيب عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان مقامه
حسنا فيما لا يعد ضعيفا بالجملة فكلامه المبهم هنا لا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه فافهم ثم اي من اجل

ما ذكر بعينه ان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد
الامرين لان السئوال عنه حق نعم لو لا لانها لا يفيدان التعيين بخلاف
او عاما مع الجهل كما اذا قلت اجاءك احد هذين زيد او جعلك اما زيد او
عمرو فانه يجوز جوابها بلا ونعم لان السئوال ان احدهما لا على احد
التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما او المشاركة فيهم فى الموصوفين امر واحد لكنه
لما كان مشتملا على شرطين لهمزة وقوع ام المتصلة وقع عليه باعتبار كل واحد
منهما اسم آخر وجعلها اشارة فى كل موضع باشرط آخر لا يخرج عن سماته
ولو اقتصر على قوله لم يخرج فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها
بالتعيين على قوله لم يخرج تعلق كل حكم بشرط حاصل فى الكل والتقدير
لكان احسن واحصر مما لا يخفى ولم المنقطعة كبل والاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها
لابل هى شاة ام شاة ان العطعية التى اذا لا بل هى جملة خبر تقدم
انكر فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
فى انها شاة هى ام شاة فاستفصحت عنها بقولك ام شاة اى بل
اهى شاة واما استفهام كما يقول انه لاحد ام عمرو اى بل عمرو
حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى
واما قبل المعطوف عليه لا زمة مع اما اى غير مستعملة الا معها
يعنى اذا عطف شئ على اخر باما بلزم ان يعيد المعطوف عليه اولا
باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو

ليعلم

ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائنى مع او بغير اذا عطف
شئ على اخر باو يجوز ان يعيد المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد او
عمرو ولكن لا يجب نحو جاءنى زيد او عمرو وذهب بعضهم الى ان
ما ليست من الحروف العاطفة ولا تقع قبل المعطوف عليه وانما
يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى العاطفة يلزم ايراد
العاطفين معا وليس كذلك والجواب عن الاول ان اما الثانية مع
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام
كما عرفت وعن الثانى انا لو اسلمنا دخولها على العاطفة لا نسلم
ان الثانية لعطفها على الاولى وانما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد الاولى
فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا زيد بل ولكن هذه الحروف الثلثة
لاحد هما معينا اى لتثبت الحكم لاحد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين نظرا لان الحكم الثابت للمعطوف عليه
عند المعطوف او الحكم بنفيها للمعطوف عليه لا للمعطوف عند جاءنى
زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الايجاب
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل
عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بنفى الاول المجئ ولا بعدمه والاضراب الذى وقع عنه لم يكن
بطريق القصد وهذا صرف عنه بكلمة بل واما الحكم بل بعد

النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وغيره خلافا فذهب بعضهم الى ان بل كلمة بل
تعرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت لما نفي
عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
واما لم بد منفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
منبذا فهي في حكم المسكوت عنه اما الجيء المنفي عنه فلكن لازمة النفي اي
غير مستعملة بدونه فان جاءت لعطف المفرد على المفرد ففي نفيضه لا
فيكون لايجابها النفي عما قبلها بكون لازمة نفي الحكم عن الاول
نحو ما قام زيد لكن عمرو اي فلم عمرو وان كان معنى عطف الجملة
الايجابية نحو قام زيد بل قعد عمرو فهي لنقل الحكم الثابت لما قبلها
الى ما بعدها وبعد الاثبات نفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهي في تقدير غير مستعملة
بدونه النفي حرف لنفي الاطلاق وهو ما يصلح بها المجيب حتى
لا يفعل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان
وهاتان وهؤلاء حروف النقل بانها استعملا لانها يستعملا
لنداء القريب والبعيد هاء وهيا للبعيد حاشى بفتح الهمزة و
الياء للهمزة

الياء فالهمزة للقريب وكانه اذا دنا القريب صار في حكم البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف بالقرب من
غير زيادة وله كلمة اي ها القريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة
فلذا في البعيد فانه لم يذكر الا متوسط فالقريب بمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كما البعد وكما القرب حروف الايجاب نعم وبلى
فاي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بجيم مفتوحة فتاء بكسر الهمزة وفتح
النون المشددة ومن بياء معاني تلك الحروف في تبيين جهة تضمنها
حروف الايجاب فنعم موضوعة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد وفي جواب ام لم يقم زيد بمعنى لم
يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد بمعنى بلى في جواب الست
بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا لان
معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها نقضا
للاثبات المستفاد من الف النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو
قال احد يا زيد اليس لك عليّ الف درهم فيقال له زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لنقض الاثبات بعد النفي وبالعكس
بايجاب النفي يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال
ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهو اذن لنقض
النفي الذي يجعل ذلك الاستفهام كقولك لمن قال لست بربكم

قالوا يا ابت انا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فاكله الذئب وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
كما تقول في جواب اقام زيد بلى اى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام
لاشك وغلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها
بحيث لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انها اى بجى نعم وصدقا
مخالفا لما ذكره الجماهير من ان القسم اى لا يستعمل الا مع القسم من
غير ذكر فعل القسم ولا يقال انى قسمت وبتى ولا يكون المقسم
به الا الرب جل الله ولعمرى تقول اى والله واى وبتى واى
ولعمرى واجل وجيرها بالكسر والفتح وان تصديق الخبر وفى
بعضها تصديق الخبر كقوله جل اوجيرها وان الجن قد ان كان
زيد اخاك يا تك اى قد اتى اصليات وجاء ان التصديق الدعاء
ايضا نحو قول الذين لعن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ياة
ويا كبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى الهم
حين ان للقاء اى انهم اللقاء شفاء للمحب فحيها فى هذين المو
خلاف ما ذكره الجماهير كونها تصديقا للخبر وهذا ان يا تقع
مع كونها تابعة لحاصل المعنى نحو يد واما الغطيئة فما لمعنوية
تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية طلبا فى خبرها ليس ما
الغاية اللفظية هى تنزيه اللفظ وكونه بين يا تها افصح او كون
الفطنة اما للجمع بينهما تمكينا لاستقامة موزون الشعر او الحس

البحر

مع البحر او لغير ذلك والاجود خلو ما من القائلين معا واما
لعدت عيبا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء وليس فى كلام ابن
عصفور انها ان كانت مخففة من ما وزيد معها اللام فان كانت
الجزء ويكون النفى منصبا على ما التى فيه لتاكيد النفى
نحو ما ان ما بت زيدا اى ما بات زيدا وقلت اى زيادة او
مع ما المصدرية نحو انتظرى ما يجلس القارئ اى وقت
جلوسه وقلت زيادة انها مع ما نحو ان قام زيد قمت وان
بفتح الهمزة او سكون النون زيدت مع ان كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كما ان الله غفور رحيم
وذهب الفراء الى انها مع الكاف اسم بمعنى مثل فيكون
دالة على الجر بعد تقديرها بالجر ومعانيها مع الكاف
نحو اما ان تخرج مع الخارجين اخرج معهم متى نحو متى ما
تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
مع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو ما تكن من البشر
اصبحا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اى اداة الشرط
ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
وقد حظيتا بهم اغن فوا ضتى اجليل حذيد صديقى كما ان
عمرا هو اخى وقلت زيادة مع المضاف نحو غضبت من غير
ما جرم وايما الجلين قضيت وقيل فيهما انكرة ولهن

بعدها بدل منها والا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى
لقلة تحملها اياى ولا يراد معها نحو غير المضروب عليهم ولا الضالين
وانما يعد بها المصدرية نحو قولهم ما انعك ان لا تجد الا امرك
اى ان تجد وقلت زيدا لا افعل اقسم نحو والله لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على ان الفعل
بعدها مثبت ينفى عن القسم فيتبين لذلك فى صورة نفى القسم وشذت
زيادتها مع المضاف اقول فى بيت لاحب سرى وما شعرى فى بيت
حوى والحوا مهلك جميع حاليا اى هالك من حاما اى هلك و
من الحوا والالم تقدم ذكرها مستدلا باذكر موانع زيادتها فانظر
حاجة الى تكلف هذا التعسف فى نفى قسم من المفرد نحو جاءنى
زيد الا ابو عبد الله والجملة نحو قولك قطع زيد خدا اى مات وان حق
اى ان مخففة مما فى معنى الفعل اى يفعل منتظر فى معنى الفعل فقد
المفروض فى الظن عبر منفك عن فلا يقع بعد حرف الفعل والا بعد
ما ليس فى معنى الفعل نحو لا تضرب الا انت لا يصح تسليط النفى
على حيز الفعل من حيث معناه نحو قولهم ما زيد ينبغى ان يفعل
فقولك ان يفعل تفسير لمفعول ما زيد ينبغى اى ما زيد ينبغى
بلفظ هو قولنا يفعل وذلك فى قولك كتبت اليه ان ايت اى
كتبت اليه بمضمون هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للفعل
المتقدم كتبت فى قولهم ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله
فقولهم تفسير لعبدوا الله فتفسير للضمير بعد ما صار فى معنى القول

وليس تفسيرا لما فى قولهم ولقد اوحينا الى آدم ما يوحى ان اقدف فيه
فقولهم ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الثانى لاوحينا
هو فى المصدر بمعنى المفتوحة المخففة حال المفتوحة المشددة
فالاولى اى ما دام المفتوحة المخففة للتعليل اى للجملة
الفعلية اى يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها فى تاويل
المصدر نحو قولهم تعرضت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها
ثم الثانى هو الحد نحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك
يلتقى ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها اسمية قال الشارح الرضى وهو الحق ولكان
قليلا كما فى نحو البلاغة بقولى الدنيا ما الدنيا باقية والا
المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة اى انما كانت
بخلاف بعدها الاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية انها
تعمل فى جزئيها وغلطها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
جنسها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا الخوك اى اخوته فان تعدد قلت اكلوت تمرا
اعجبنى ان هذا زيدا اى كونه زيدا هو فالتخصيص حاصل
مثل ذلك ولولا ذلك لما صح الكلام لان الاسم لا يخلو من
انواع الكلام فصدر ليدل من اى نوع من الكلام من
ذلك النوع ويلتبس بها الفعل فى بعض النحو ويلتبس الفعل

محل بحث
محل بحث
محل بحث

لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
زيدا ضربت وهلا في زيدا تضربه فحينئذ اذا دخلت على الماضي
التوبيخ على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل والطلب لم تهيء المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الا في قول الاباني يقول كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك المال حتى يأكله نوائبه في المستقبل هلا بمعنى
الحض للتحضيض على فعل مثل ما يأتي من التوقع والتقريب قد
سميت بها الجملة فان هذه حروف اذا دخلت على الماضي
فقد يجيء بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف بعضها
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون
مضمونه متوقعا للمخاطب وقاعا عن قريب فلك ان تقول لمن
يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير فعل عن قريب ما كنت
بتوقعه ومضمون المؤذن قد قامت الصلوة حقيقتها ان
تكون معانيها مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع التي حين ناسب دخولها
حرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاخبار التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يفعل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل فقد ترى الطلب وجهك وجودك الفعل بها

باب الفعل بالفهم عن تكامت وقد ذكرنا بيت سابعا حرف الاستفهام
الهمزة وهل لما سنذكر الكلام في تقديمها ما في جنسها الدلالة على احد
انواع التوكيد تامة ونذكر الكلام على الاسمية على الفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما
هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل جملة سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا وهل لا تدخل الا على الجملة
خبرها فعلا تقول هل زيد قائم ولم يقم زيد وذلك لان اصلها ان
تكون بمعنى قد كما جاءت في الاصل في قولهم نعم هل اتى على الانسان
الى قد اتى على ما اصلها قد حتى صار لهما اختصاص بالفعل فاذا
دخلتا في جملة فعلا كان ذكرت عهدا بالخبر وجئت الى الاول والثاني
والفعل قائم في حينها تذكرت عهدا بالخبر وجئت الى الاول والثاني
وهما قاعدان في حينها تذكرت عنهما بالخبر وجئت الى الاول والثاني
ابرا لنفس منها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالات الهمزة
مع الخبر في هل تقول ازيدا ضربت يا دخول الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل فلان تقول ازيدا ضربت لما عرفت ان تقول
اضرب زيدا فهو لدخولك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه
على وجه الانكار وتقول هل ضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل
هذا الموضع محذوف وهو الحقيقة لان اصله انه هل يضرب زيدا
وهو غير محض منك وهل تخلص في الاستفهام عن فلان

فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو
وجعل الهمزة معادلة لأم المنقطعة فانها قصد الاستفهام عن احد الامرين
بعد الاستفهام عنه فاستعمال الهمزة أتى هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه أن يأتي بعدها مع أم المنقطعة لأن المتكلم
عنه في صورة لم المنقطعة لم يقصد لانها للاضراب عن السؤال
للاول واستيناف سؤال آخر بأم المقدرة بالهمزة فان قولك هل
زيد عندك أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول
أم انما وقع وأثر فيها ما دخل الهمزة وهو ما
من الحروف العاطفة بدلالة هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها
بحرف الشرط ادخل لو فلما صدر الكلام بما يختص بالاستقبال جاء
دخل على الماضي ولو عكس فجعل الماضي جاء دخل على المستقبل وفي
بعض النسخ جاء الاستقبال دخل الماضي ومعناه ان الاستقبال
سواء دخلت على الماضي أو المضارع نحو ان تكرمني أكرمتك وان أكرمتني
أكرمتك فجعل المثال الثاني بعينه مثل الاول بمعنى ان وقع
منك اكرامي في الاستقبال وقع مني اكرامك في الماضي وكذلك لو
دخل على المضارع نحو لو تضربني تضربت لو تضربني اضربك
والمعنى لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
المضارع وقد يستعمل لو كإن في المستقبل نحو قولهم لا أمتنع
من شيء كنت لو اجتمع عالما ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لا يتم معناه فانه موضوع لتعليق حصول
الامر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيقطعا فيلزم من انتفاء ما علق به انتفاء ما علق فاذا قلت مثلا لو جئتني اكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما
لانتفائه وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل لمجرد قصد لزوم
الثاني للاول من غير التفات الى انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
لو كان في قلبها الا لاذ لقد أفاق لوهن من تلك الحمى فجعل لزوم الفا
لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتفي فجعل من ذلك انتفاء المتعدد وهذا
الاستدلال يتوهم المتوهمون انه انتفاء الاول لانتفاء الثاني وانما
وقع المتوهم على ما ذكرته معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء الثاني المعلوم على انتفاء المتوقع المجهول
على المعنى هناك المشهور بيان نسبة احد النقيضين المعلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يخصوص هناك استدلال فانك اذا
قلت لو جئتني لاكرمتك فقد علم بعدم المجيء انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستدل على انتفاء المجيء
وهذا استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان امتناع شيء
فيه بامتناع شيء مما بعد الشيء منه كقولك لو كان

لاكرمنك لبيان اسمية وجوبه لا لزوم فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وبيانه ان اي او الفعل
لفظا كان من مثله او تقديرا على قولك نعم وان احد من
المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله اي وان استجارك احد
النح فاحد فاعل من فعل محذوف يفسره ما بعده لان لفعل يعمل فيما
يفسره في الظاهر اذا احد فظاهر واما النح فلا يفسره لكنه فسر ما
قبله اذ المعنى ان استجارك احد استجارك فاجره وقيل احد
فاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد ان جاء ليس تأكيدا للفاعل
المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد ان جاء حذفا للفعل
وحده وهو غير اي وهو اجل لزوم الفعل بعد ان قبل
بعد الحذف وفي فعلها او انك يا النح لا بالكسر لانه ان
مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والتاء للمفاعلة
هوان المضوجة لا المكسورة وقيل التاء للفعل اي
لصيغة الفعل موضوع منطلق اي موضع يليق ان يقع
فيه منطلق لان الاصل في حيثيات هو الاخبار ليكون الفعل
المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من مفسر حال كونها مدلولا مع التخفيف والقوة
يدل على معنى يقع المقدر فيهم فهو عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وعند الفاء بالجر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل

من معناه

من معناه وان كان الغير جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للمبتدأ اي تعدد وقوع الفعل
موقع الخبر كقولك نعم لعمار ما في الاذن من خير افلام فان
الاقال الحليس مشتقا بل وضع فعل في موضعه جاز ان تقدم القسم
او الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصير تركيبه وكونه
ظرفا زمانا واحدا في بلاغة توسط القسم بتقديم على الشرط
على الشرط متعلق بتقدم لزمها الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده فعلا ماضيا لفظا او معنى ليكون وعاء جيد
لا يحل فيراد وان الشرط فيطابق الشرط الجواب بحيث يبطل
عمل ان عمل الشرط فيه اي في جواب وكان الجواب للقسم فقط
لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون بعض وعاء وغير
جزء وهو محال واما ان يقع فهو جواب القسم للزوم الجزء عليه
والشرط انها لكونه مشربا بالشرط نحو والله ان اتيتني مثلا لم
الماضي لفظا او معنى ان تاتني مثلا مضى لاكرمنك على توسط اي
القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وعيه اي تقديم
جزاء الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يعتبر الشرط
ويلغى القسم ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط وان
يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا عبد الله ان تاتني اكرمك
فعل الماضي اقول هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواب القسم

القسم فيكون باعتبار التقديم واجبا عليها فنشأ الاعلام بترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجعل اعتبار
الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير من ترتيب اللف وباعتبار
الشرط على ترتيب ان ابتني والله لا تشتك عالما او محمد في
هذا المثال الشرط بصيغة الماضي بخلاف المثال الاول اشارة
الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم مع المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجعل اعتبار القسم فضولا باعتبار واجبا
شرطا على غير من ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم
الشرط وجعل القائم في الشرط باعتبار الاول على ترتيب
اللف وباعتبار الثاني على غير من ترتيبه فخفى على من المثالين
يقع مرة حيث المعنى الثاني اختلافي بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فاحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
باعتبار كون الشرط على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بتقدير
الامكان على تقدير تقديم اللغو على ما مر حيث مثل
وتقدير القسم كالتلفظ اي التلفظ به او معقود كالملفوظ
في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي يجعل للمعنى وكان
جواب القسم نحو قولهم نعم المرء انت لا تخرجون اي والله

لا تخرجوا فان الشرط ماض ولا يخرجون جوابا للقسم فان لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لو يخرجوا وكذا
قولهم نعم والله المحمود انكم لتشكرونه اي والله ان المحمود
انكم لتشكرونه فالشرط ماض وانكم لتشكرون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لوجب الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء وما للتفصيل اي للتفصيل
في الجملة المتكلم في الذكر نحو فوكك جاءني اخوك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما خالد فاعرضت عنه او الجملة في
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يقدم لها اجمال نحو انما الواقعة
في اوايل الكتب ومتى كانت للتفصيل الجمل وجبت تكرارها
ويلتزم بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور بعد غير المذكور
لدلالة احد القسمين على الاخر كقولهم تعرفا لله لتفعلن
فلولا ان تريغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل بها المذكور
هنا غير مذكور للذم مقدر يعني وان الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات حيث ردوه اليها المشابهات والحكم بان
كلا من الشرط لزوم الفاء في جوابه وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض عنها اي بين
اما التي فيها الواقعة في جزائها نحو متى ما في حينها اي في حين

ان الاصل في الجواب الفاء
لان الاصل في الشرط
ان يكون

فانها او حينئذ اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء
مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع
بينها وبين فانها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي
معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما و
وسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما
خاصة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان
كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم

الاول وهو

الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزء قدم على الفاء والا اي وان
لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل يضم اليها مانع
اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل
فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول ما
الشرط المحذوف وهذا القائل مخير بين ان لا يكون وراء الفاء
مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن
الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا
واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما
فحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما
زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل لفعل
المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد
منطلق بصيغة الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف المعلوم على ان يكون يوم وتقديره
على تقدير النصب بمهما يذكر يوم الجمعة فعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جواز

فان تقام زيد بالابتداء كان او لا على
المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق

حركة الاخر اى الاخر الكلمة فان هذه التنوينات اواخر تلك الكلمات لا
تتبع حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر
لان المبنى وحين منابعة الاخر لحركته ايضا ويمكن تحليل شئ
وجهها الحركة فحللت بهذا الاخر الكلمة ما تنوين فان قلت واخر
الكلمة حرف ساكن فلا حاجة الى قوله اذا حللت المبنى من الاخر
الى قوله الاخر قلت بل يحتاج لان الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل
لانه كيلا الفعل تخرج نون التاكيد الخفيفة لانه ينتفض التنوين
بالنون في نحو يا رجل اطلق فان المراد بتبعية حركة الاخر
تحللها فانها الوجود فالفعل العارى للمعنى وهو وليس نون
انطلق تابعا اسم كة لام الرجل بهذا المعنى معنى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحيث لا
يتصور معناه في غير المتمكن فهو للمتمكن وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اسما سكت سكوتا ما في صه فاسمر تطبيق التنوين فعناه
امكنة السكوت الآن وان التنوين في شئ به احد وابراهيم
فليس للتمكين بل هو للتمكن فان الشارح الرضي وان لا ادى
معناه من ان يكون التنوين واحد للتمكن والتمكين ما فعل
التنوين في نحو رجل بقبيل التمكين ايضا فانه جعلته علما يحتمل للتمكن

والعوض

والعوض وما شق الاسم عوض عن المضاف اليه لنعاقبهما على آخر
الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذا واذا
كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يتوالى الكلمة
ناقصة وكذلك كنت وساعيئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق
بعض اى فوق بعضهم وسرت بكل فاثنا اى بكل واحد
وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم
كلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فيجمع
المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فذهب
التنوين في آخر لمقابلة فجمع بعضهم الى التمكن وهو خطاء
لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلمين العلمية والتانيث
فظهر انه ليس تنوين التمكين لوجوده في مكان علم العرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساغ المحو ولا تنوين الترنم
لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان
يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم
وهو ما شق اواخر الابيات والمصاريع لتعين الالف لدلالته
حرف يحصل به تمديد الصوت في المنثور وذلك التمديد
من اسباب حسن الغناء اعني وما شق اواخر الابيات و

المصاريع وان كان للحرف والكلمات الواقعة في اثنائها
جايز بل واقعا كما شاهد من اصحاب الغناء لان محل التنغيم
انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات
والمصاريع ولاجل يفهم المعاني حقها ايضا يلحقها القافية المطلقة
صوتا كان صوتها متبعا باشباع من كنت طلعا من
الالف والياء طلبا وسميت هذه الحروف في الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتداده وتحوق النون بهذه القافية
انما يكون بابدال الحروف الاطلاق بها كما في قول الشاعر قلى
اللوم عاذل والعتاب وقولي ان اصبت لقد اصابني حرف
البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التنغيم نون التنوين واما بالحقا القافية المقيدة وهو
ما كان الروي ساكنا صحيحا او كان اخير صحيح سميت
مقيدة لتقيد الصوت بها لامتناع امتداده لانه ليس هناك
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليسبب امتداد الصوت
كقول الشاعر وقائم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام
لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح لانها الكسر
ياتي بها النون فقبل المخترق والخفقق وجميع هذا
القسم من التنوين سمي حلية التنوين العالي لارتفاع

حروفه

عما تخامن عن احد وقد تقدما ثبت بلحوق هذا التنوين
عن حد اللزوم وهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يختص به واعلم ان تنوين التنكير ليس موضوعا بانما مضى
من المعاني بل موضوع لغرض التنكير لان معناه التنكير كما ان
حرف التعريف موضوع لغرض التعريف لا بانما مضى من
المعاني ففي عد تنوين التنكير من اقسام الحروف التي
من اقسام الكلم المعتبر فيها الوضع تامل وتامل
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل وعد ذي اي التنوين وهو باسم العلم حالكونه موصوفا
بابن حالكون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكن استعمال ابن بين علمين احدهما موصوفا
به والاخر مضافا اليه لم يقيد التحقيق لفظا شد في التنوين
من موصوفه وخطا بعد في الغايب وكذلك قولهم هذا خالد
بن فلان لانه كناية عن العلم وعلم منه انه اذا كان صفة لغير
العلم اذا كان مضافا الى غير العلم نحو هذا رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يعد في التنوين من اللفظ والخايب
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قولهم موصوفا انه
لا يعد اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على
ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد بحكم الابنية حكم الابن

كيد مبحث نون التا

في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا
يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الف الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما
بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن با
التشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما
يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
لشبهها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم
اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد ملاحظته له وفي قوله لزمت

اشارة

اشارة الى ان زيادة نون التاكيد في ما عدا مثبت القسم غير لازم
بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط
المؤكد حرفه بما فانه لما اكد حرفه وتاكيد الفعل ايضا لئلا ينقض
المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم
ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين على ما ذكر مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوحة
طلبا للخفة فظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله فتقول في
الثلاثة والجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة لا
للاستثناء منه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف

لئلا تشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد النون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلثة نونات
متواليات ولا تدخلها اي الثلثة والجمع المؤنث النون
الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجر الالتقاء الساكنين على غير حده ويجعله مفتقرا كما
في الوقف وليس بمرض عند الاكثرين وهما اي النون
الخفيفة والثقيلة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المؤنث
مع ضمير البارز اي واو الجمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او
تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة
الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه اي التنوين حكمها
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما
مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار
وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو والياء
كما حذفت في اغزوا القوم وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن

يعني بحسب اي يعامل اخر الفعل مع التنوين معاملة مع كلمة المنفصلة

بامرأة

بامرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارموا وتضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشو
الرجل ويكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة يقول
اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في
الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون
كالكلمة المتصلة وهي تبقى به الالف الثلثة تقول اغزون
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين
في هل ترى كما يقال بزمان هذا المثال لغير البارز الذي
بحركة لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم يروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقول
لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز ويكسر لاجل النون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن
ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة فيه كما يرد مع
ضمير الثلثة في اغزوا واغزن في اغز وبحذف الواو

المضمون ما قبلها كما قيل اغزو القوم واغزن في اغزو ويحذف
المكسور ما قبلها كاغزي وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها كما هو مع البارز كا
المنفصل وبعضها كما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المخففة يحذف للساكن اي لالتقاء
الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي
لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهن الفقير لعلك
ان يركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهن حذف
النون الساكنة لالتقائها اللام الساكنة التي بعد وابقيت
فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال
لا تهن الفقير ولم تحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما
وانما لم يعكس خطا المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة
ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف
ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا
ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فرد ما حذف
لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة ما اغزوا او اغزي
وقلت اغزن او اغزن بحذف الواو والياء فاذا وقعت
عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزي بخلاف

التنوين

الاصل
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في
والمخففة بلازمة فجعل اللازم مزيدة بالفاء اثره على ما
ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك
في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح
ما قبلها يقلب الفا واذا ضم او كسر يحذف نحو اجبت به خير
واجبا بني خير واختم لي بخير قد استفرغت من استكتاب
شرح ملا جامي في سلخ شهر ذي القعدة الحرام بعد ~~الاربعين~~
والاربعين والالف من الهجرة النبوية في مدرسة البيلندي
من محال الجنابذ الخراسان العبد المذنب المفتقر
الى ربه الغني الخاسر الاحقر الجاني
حرره محمد ابن علي اكبر بيلندي
١٢٠٤

هر كه خواند دعا طمع دارم
فانكه من بنده كنه كارم

یادگار

زین العابدین

زین العابدین
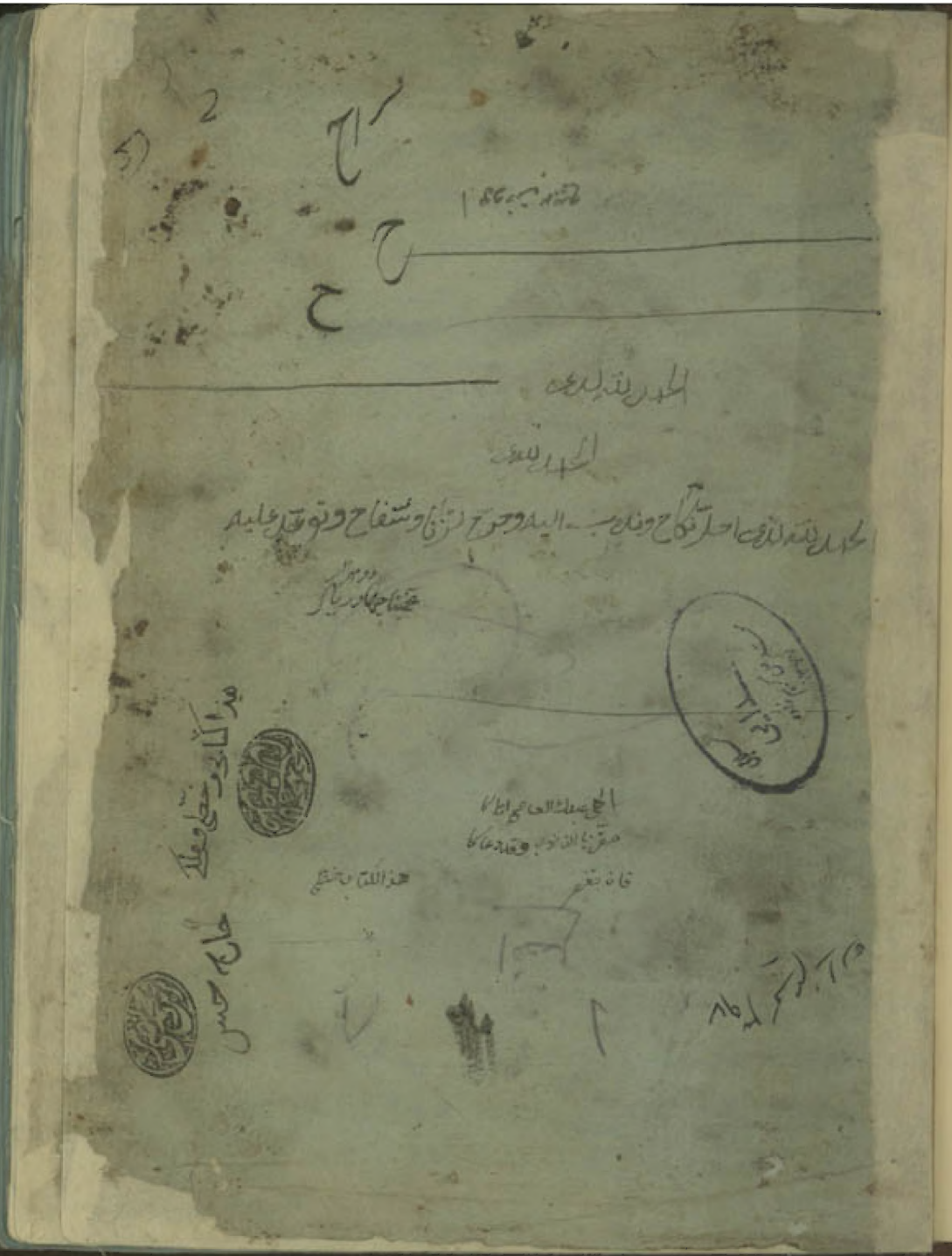
الملک جهس نوری علوی
یتشکل باشکال مختلفة حتی ابناء الحی کلب و حتی
الجن جسم ناری سفلی یتشکل باشکال مختلفة حتی کلب و الخنزیر
الروح جوهر نوری یتعلق بالابدان کما یتعلق الحجر بالماء